مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٥) محرم ١٤٤٥هـ - أغسطس ٢٠٢٣م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. كمال محمد جاه الله الخضر
د. مطهر يوسف بن ناصر
د. سهام عبد الباقي
د. عائشة التايب
د. سمر الخمليشي
د. سمر الباجوري
د. فاطمة بنداري
د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد
عمر لي

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٥)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات ٩

- **العلاقات التاريخية والدلالية بين اللغة العربية ولغة البجا**
د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم. ١٠

- **منظومة أَلْمَاجِرَنْشِي التعليمية في نيجيريا: الوضع والتحديات**
د. مطهر يوسف بن ناصر، مؤسسة استشارية اقرأ، كنو. ٢٦

- **التراث الشعبي الغنائي لجماعات الصيادين بسواحل البحر الأحمر**
د. سهام عبد الباقي، باحثة في الأنثروبولوجيا الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة، القاهرة. ... ٣٩

التقارير ٥١

- **الهجرة غير النظامية من دول المغرب العربي نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية**
د. عائشة التايب، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس المنار وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل سابقًا، تونس. ٥٢

- **شبكات تنظيم الهجرة غير النظامية من إفريقيا لأوروبا: أي دور للمغرب؟**
د. سمر الخمليشي، أستاذة باحثة تخصص علوم سياسية بالمعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، الأورو متوسطية والإيبيرو أمريكية بجامعة محمد الخامس، الرباط. ٦٢

- **الهجرة غير النظامية في الشرق والقرن الإفريقي: الدوافع والاتجاهات**
د. سمر الباجوري، أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة..... ٦٩

عرض كتاب ٧٧

- **عرض كتاب... مجتمعات البحر الأحمر: الثقافة والتجارة والانفتاح على العالم**
جوناثان ميران، مواطنو البحر الأحمر: المجتمع العالمي والتغيير الثقافي في مصوع (بلومنغتون: جامعة إنديانا، ٢٠٠٩م)، ٣٨٠.
Jonathan Miran, Red Sea Citizens: Cosmopolitan Society and Cultural Change in Massawa (Bloomington: Indiana University Press, 2009), 380.
د. فاطمة بنداري، باحثة متخصصة في الدراسات الإفريقية، القاهرة. ٧٨

- **عرض كتاب... العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر**
رؤوف عباس حامد، العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر، (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م)، ٦٨٧.
د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة..... ٨٥

- **المركزية الإفريقية في كتابات الشيخ أنتا ديوب: الأصول الزنجية للحضارات القديمة**
شيخ أنتا ديوب، الأصول الزنجية للحضارة المصرية، ط١، ترجمة: حليم طوسون، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٥م).
عمر لي، كاتب وروائي سنغالي، دكار. ٩٢

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

يصادف صدور هذا العدد الجديد من دورية "متابعات إفريقية" مرور أكثر من شهرين على بداية الأزمة السودانية، وكنا أعددنا لهذا الملف عددًا خاصًّا، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى التداعيات الجيوسياسية لما يحدث من خلاف ومعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. ونقصد هنا بالتداعيات الجيوسياسية مواقف واحتمالية التدخل -بصورة أو بأخرى- من قبل بعض الأطراف الرسمية، أو غير الحكومية، في دول الجوار المباشر؛ فالتداخل الإثني، وامتداد الحدود، ووجود سوابق تاريخية ليست ببعيدة، والعلاقات المباشرة مع طرفي النزاع، والمصالح المشتركة، والتهديدات الإرهابية- عوامل ومحاور دافعة، أو ناقلة للصراع إلى خارج الحدود، علاوة على انعكاسات الأزمة على وحدة المجتمع، والدولة السودانية.

ولعلَّ أكثر الدول المعنية مباشرة بذلك دولة تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ودولة جنوب السودان، وليبيا، وإثيوبيا، وإريتريا. فتشاد التي لها شريط حدودي يقدر بـنحو ١,٣٠٠ كم مع السودان، وخاصة مع إقليم دارفور- قد تكون أكثر بلدان الجوار تأثُّرًا بالأزمة السودانية، إلى جانب جمهورية إفريقيا الوسطى. ولعلهما -مع مصر- أكثر البلدان المجاورة، التي استقبلت أعدادًا كبيرة من اللاجئين الفارين من المعارك. أما جنوب السودان فقد لا تكون له مصلحة، لاتخاذ موقف مساند لأحد طرفي النزاع، باعتبار أن نفطه يمر من الأراضي السودانية، ليصدّر إلى الخارج. أما إثيوبيا، ومع وجود نزاع تاريخي لها مع السودان بخصوص إقليم الفشقة، واتهامها للجيش السوداني بدعم التيغراي في حربهم مع الدولة المركزية- فإنها قد تجد نفسها أقرب إلى دعم قوات الدعم السريع، وحاضنته السياسية. وتظلّ إريتريا أقل الدول المجاورة تأثّرًا بالحرب الدائرة في وسط السودان وغربه.

العدد الجديد من «متابعات إفريقية» تضمن في ملفه الثقافي ثلاث دراسات، تشمل: التعليم التقليدي في نيجريا، والوضع اللغوي في السودان، والتفاعل الفني والثقافي بين مجتمعات الصيادين، في سواحل البحر الأحمر.

أما الملف الاقتصادي والاجتماعي فقد كان محوره الهجرة غير النظامية من إفريقيا إلى السواحل الجنوبية لأوروبا، سواء من شمالي إفريقيا، أو من وسط وشرقي إفريقيا، عبر دول المغرب العربي. وكانت المقاربات هنا سوسيولوجية، أو من زاوية اقتصادية وسياسية.

تناول القسم الخاص بعروض الكتب قضية المركزية الإفريقية لدى أهم منظريها السنغاليين، وكذلك التفاعل الحضاري والتاريخي لبعض مدن البحر الأحمر مع العالم، والجذور التاريخية للعرب في إفريقيا.

دراسات

العلاقات التاريخية والدلالية بين اللغة العربية ولغة البجا

د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم.

يهدف هذا المقال إلى التعريف بشرقي السودان، بوصفه منطقة احتضنت لقرون عديدة لغتين؛ هما من أهم اللغات المتحدث بها في السودان، وهما: اللغة العربية التي تتحدث بها قبائل عربية عديدة قدِمت إلى هذه المنطقة وعاشت فيها قرونًا ممتدة، ولغة البجا (البداويت/ التبداوي)، التي يتحدث بها شعب البجا، أحد شعوب السودان الأصلية، الذي ارتبط تاريخيًّا بهذه المنطقة، التي يشار إليها تاريخيًّا بأنها: أرض أو بلاد البجا.

كما يهدف المقال إلى الوقوف على العلاقات التاريخية والدلالية، التي ربطت بين هاتين اللغتين، اللتين تُساكنان الذين يتحدثون بهما، وظلوا يحتكون ببعضهم عبر القرون، وذلك على مستويين: مستوى علاقة الاشتراك في الأصول، من حيث التصنيف اللغوي، ومستوى علاقة الاتصال المباشر، الذي تم في منطقة شرقي السودان، ويسلط الضوء على السياقات الجغرافية، والتاريخية، والحضارية، في بيئة شرقي السودان، التي جمعت متحدثي اللغتين؛ وهي بيئة: جزء منها يشاطئ البحر الأحمر، وجزء ثانٍ منها يجاور دولة إريتريا، وجزء ثالث يجاور دولة إثيوبيا. وقد ترتب على هذه البيئة المتنوعة أن تؤثر كل لغة منهما في الأخرى، غير أن تأثير اللغة العربية أوضح ما يكون في لغة البجا.

منطقة شرقي السودان: خلفية جغرافية وتاريخية

على وجه التقريب، تقع منطقة شرقي السودان في الرقعة الجغرافية، التي تمتد بين خطَّي العرض ١٤ و٢٢ شمالًا، وخطَّي الطول ٢٤ و٣٨ شرقًا، أي: المنطقة التي تتاخم الحدود المصرية شمالًا، ونهر النيل غربًا، ونهر أتبرا (عطبرة) في الجنوب، وحدود كسلا مع الحدود الإريترية والإثيوبية في الجنوب الشرقي، والبحر الأحمر شرقًا[١].

وشبيه من ذلك الوصف الجغرافي لمنطقة شرقي السودان ما أورده محمد عوض محمد، حينما أشار إلى أن منطقة شرقي السودان، التي أسماها: بلاد البجا، تمتد من جنوب أسوان، وإلى الشرق من بلاد النوبة، وتمتد جنوبًا بالأطراف الشمالية لهضبة إثيوبيا، ومن البحر الأحمر في الشرق إلى النيل، ونهر أتبرا في الغرب[٢].

وحاليًّا تشمل هذه المنطقة، التي تُدعى الولايات الشرقية كلًّا من: ولاية البحر الأحمر (التي عاصمتها مدينة بورتسودان)، وولاية كسلا (التي عاصمتها مدينة كسلا)، وولاية القضارف (التي عاصمتها مدينة القضارف). غير أن الولاية الأخيرة نسبةً، لأنها من أهم مناطق الزراعة الآلية في السودان – فقد استطاعت أن تجذب العديد من الإثنيات السودانية، وترتب على ذلك أن تقل فيها مكونات شعب البجا، مقارنة بالمجموعات الإثنية الأخرى.

وتاريخيًّا اشتهرت هذه المنطقة بوجود أهم الموانئ، التي عرفتها إفريقيا على البحر الأحمر، مثل: عيذاب، وسواكن، ودهلك، وباضع. كما تقع في أوطانهم معظم المعادن أيضًا، ولكن البجا (الشعب الذي عرف بهذه المنطقة) لم يحرص على الاستفادة منها، بدليل عدم اهتمامه بها[٣]. وإذا كان لهذه الموانئ أهميتها التاريخية فإنها قد فقدت أهميتها الاقتصادية والدينية؛ حيث حلَّت محلها موانئ حديثة نسبيًّا، مثل: بورتسودان، وسواكن، والأخيرة عادت الحياة إليها من جديد في العقود الأخيرة، بل صارت منطقة إستراتيجية، تتنافس فيها بعض القوى العظمى.

وأما فيما يخص المعادن فكان «وادي العلاقي»، وما يجاوره – تاريخيًّا – من منطقة شاسعة، موقعًا للتنقيب عن الذهب، والأحجار الكريمة. كما أن المنطقة ما تزال موقعًا لاستخراج الذهب، ويتوفر فيها كذلك من المعادن: الحديد، والنحاس، والتنجستون، هذا إلى جانب الرخام والحجر الجيري. ولا تشكل هذه المعادن أهمية اقتصادية للمنطقة سوى الذهب، الذي يتحصل عليه بالتعدين، والملح، الذي يتحصل عليه باستخلاصه من خلال تبخر ماء البحر[٤].

ولعل الثراء الذي تمتَّعت به هذه المنطقة من المعادن المختلفة، هو الذي جعلها هدفًا مباشرًا للطامعين من الشعوب خارج المنطقة؛ فقد مثَّلت المعادن، في «وادي العلاقي» وغيره من تلال البحر الأحمر، عنصر جذب لفترات تاريخية طويلة، وهو ما أثّر في التركيبة السكانية، واللغوية، والدينية، والثقافية. وقد استطاع شعب البجا امتصاص بعض الوافد الثقافي والديني واللغوي، والتأثر ببعضه إجمالًا، غير أن هناك شبه إجماع، على أن هذا الشعب لم يستفد من هذه الثروة الطبيعية عبر تاريخه القديم والوسيط والحديث، الذي عرفت بها منطقته.

أما دينيًّا، وقبل مجيء الإسلام إلى هذه المنطقة، فقد كان البجا، وهم السكان الأصليون لها – كما هو متوقع – تنتشر بينهم الديانات الإفريقية التقليدية (الوثنية)، كما عرفت بعض المناطق شبه المتمدنة، المرتبطة بساحل البحر الأحمر النصرانية، التي كانت نتيجة حتمية لاحتكاك البجا بمعتنقي هذه الديانة من مصر وإثيوبيا – تجاريًّا – في أغلب الأحيان. غير أن هذا الوضع تغير ببطء إلى الإسلام، إلى أن أصبح شعب البجا مسلمًا بكليته، وبدأت العربية تنتشر بينهم، مرتبطة بقدوم العديد من القبائل العربية المختلفة، كما ستتم الإشارة لاحقًا.

البجا: الأصل والتاريخ واللغة

ينقسم شعب البجا إلى أربعة أقسام رئيسة، وهي: «البشاريون» في الشمال، يليهم من الجنوب «الأمرأر». يليهم جنوبًا «الهدندوة»، وهم أكثر البجا في السودان عددًا. وأخيرًا يوجد في الجنوب الشرقي «البني عامر». وهناك جماعات أخرى من البجا، أو أقوام صغيرة، مثل: الأشراف، والأرتيقة، والكميلاب، والحلانقة، وغيرهم[٥]. مع ملاحظة أن انتماء قبائل البني عامر والحباب وغيرهما، هو انتماء ثقافي لشعب البجا، وليس سلاليًّا؛ إذ يتحدث البنو عامر والحباب لغة مختلفة عن البجا، هي: (الكوشية)، وهي لغة البني عامر، التي تسمى في إريتريا: لغة التقري (السامية).

وتشير الشواهد التاريخية، والإحداثيات الجغرافية إلى أن شعب البجا تأثر بشعوب مختلفة، منها قدماء المصريين، والهكسوس، والفرس، واليونان، والرومان، وأنهم أثروا فيها؛ فقد حاربوها وسالموها طيلة السنوات، ابتداء من ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وآخر تلك الشعوب، كان العرب المسلمون، الذين نزحوا بأعداد كبيرة إلى السودان عامة، وشرقي السودان بخاصة؛ فاختلطوا بهم، وتزاوجوا معهم، فتكونت من كل ذلك القبائل البجاوية المعروفة اليوم[٦]. غير أن تأثرهم بهجرات القبائل العربية إلى ديارهم في شرقي السودان، كانت أكثر عمقًا، وآخرها حدوثًا في التراتبية التاريخية، التي استغرقت فترة طويلة من التساكن والتعايش بين المجموعات العربية وشعب البجا.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن المجموعات البجاوية، يختلف بعضها عن بعض في عاداتها وطبائعها، وفيما تحترفه من مهن، ولكن أيضًا يوجد كثير من التشابه بينهم؛ فالبجا يمارسون الرعي والبداوة، وهم أهل جِمال في الشمال، وجمال وضأن وماعز في الوسط، وأهل أبقار في الجنوب، ويمارسون مع الرعي الزراعة في الوديان والخيران[٧]. وفي العقود الأخيرة أصبحت التجارة من المهن المهمة للبجا، الذين استوطنوا المدن والحواضر في شرقي السودان، كما صار جزء معتبر منهم يعمل في الموانئ الحديثة، لا سيما في بورتسودان وسواكن.

ونتيجة لعملية التعريب التي تمت في شرقي السودان، فقد أصبح أكثر البجا يعرفون اللغة العربية، إلى جانب لغة البجا (التبداوي)، أو التقري (البني عامر). ولكن العربية ليست لغتهم الأصلية، على الرغم من أن بعضهم يحتفظ بشيء يسمونه «نسبة»، وهي ورقة مكتوبة، أو حديث محفوظ، يرجع بهم إلى «قريش»؛ فالدين الإسلامي المنتشر بينهم، واللغة العربية، ما هي إلا أثر من آثار النفوذ العربي، الذي دخل في عهد متأخر – نسبيًّا – إلى أوطانهم، ويوشك أن يكون من المحقق، أن هذا النفوذ العربي وصل إليهم من الشمال والشرق[٨].

إن ادَّعاء النسب العربي مشهور في عدد معتبر من قبائل السودان، وليس بدعًا بعد ذلك أن يقول محمد أدروب أوهاج، وهو أحد الباحثين البجاويين، الذين لهم إسهامات ثرَّة في لغة البجا والتراث المرتبط بها – أن

يقول: إن قبائل البجا العشر الرئيسة: (البشاريون، والأمرأر، والأشراف، والكميلاب، والأرتيقة، والهدندوة، والملهيتكناب، والحلاقة، والبني عامر، والحباب)، التي تمثل اليوم شعب البجا كله - تدعي النسب العربي، وبعضها وتحديدًا (الأشراف)، يدَّعي النسب الشريف[٩]؛ أي: الانتماء إلى قبيلة قريش، التي ولد ونشأ وبعث في ديارها النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

يتحدث شعب البجا لغة تسمى: التبداوي أو البداويت، وفي غالب الأحيان، تنسب إلى الشعب مباشرة؛ فيقال: لغة البجا، أو اللغة البجاوية. وتسود هذه اللغة في المنطقة التي سميت تاريخيًّا: بلاد البجا، وتسمى حاليًّا: شرقي السودان، الذي يضم ولايات الشرق: (البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف)، كما تمت الإشارة، مرارًا وتكرارًا.

تتألف اللغة البجاوية من ثلاث لهجات رئيسة، وهي: لهجة البشاريين، المنتشرة بمحاذاة البحر الأحمر، من الحواف الشمالية لأرياف مدينة بورتسودان شمالًا، حتى حلايب وشلاتين، وتمتد داخل الحدود المصرية. ثم لهجة الأمرأر، السائدة في مناطق بورتسودان وسنكات. وأخيرًا لهجة الهدندوة، التي تنتشر جنوبًا في مناطق خور بركة، ودلتا القاش حتى مشارف كسلا[١٠].

ويُستثنى من التكلُّم باللغة البجاوية معظم العشائر الجنوبية من بني عامر، ومن جاورهم من الجماعات القليلة، التي تتكلم لغة التقري؛ وهي لغة سامية منتشرة في شمالي إريتريا وشمالي بلاد الحبشة، وإن كان بعضهم يتكلم باللغة البجاوية[١١]، مثل: قبيلة اللبط، والسنكات، والبجا (إبداو)[١٢]. وهذا يؤكد أن العلاقة بين البجا من جهة، والبني عامر والحباب، وبعض القوميات الصغيرة، من جهة أخرى، إنما هي علاقة ثقافية فقط، ولا صلة لها بالجانبين؛ السلالي واللغوي.

وقد جدت اللغة البجاوية اهتمامًا خاصًّا من الدارسين الغربيين، الذين يذكر منهم هيرمان نابليون ألمكفست، والبروفيسور: ليو راينشي، اللذان تناولا اللغة البجاوية بالدراسة في القرن التاسع عشر، وتركزت على لهجة البشاريين، ثم: إ. م. روبرت في مطلع القرن العشرين (١٩٢٨م)، والذي كان مسؤولًا حكوميًّا في الحكومة الإنجليزية، وكان يعمل في منطقة الهدندوة في سنكات. ثم: ريتشارد هدسون (١٩٦٣م)، الذي نال درجة الدكتوراه بدراسته الشاملة للغة البجاوية. وأخيرًا: أندروسفسكي (١٩٦٨م)، الذي كتب كتيّبًا عن اللغة البجاوية، ذكر فيه أن اللغة البجاوية مع اللغة النوبية تعدان - عند الدارسين - وسيلتين للتعرف على اللغة المصرية القديمة، واللغة المروية[١٣].

والحق أنه لم يتوقف البحث في اللغة البجاوية في نهاية ستينيات القرن الماضي؛ فقد عقدت دراسات وأبحاث عن هذه اللغة في الجامعات، التي تقع في شرقي السودان: (جامعة البحر الأحمر، وجامعة كسلا، وجامعة القضارف)، وجامعات خارج منطقة شرقي السودان. ولعل أهم البحوث المهمة التي تناولت هذه اللغة، تلك

التي أجريت في معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حيث قوبلت وقورنت مع اللغة العربية، على جميع مستويات اللغة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية. وفي السنوات الأخيرة أنجز قاموس (تبداوي - إنجليزي)، وتمت ترجمة الإنجيل إلى اللغة البجاوية، كما تمت كتابتها بالحرف العربي المنمط.

وحاليًّا، وهو ما ظل عليه الحال تاريخيًّا، تتحدث اللغة البجاوية بصورة أساس ولايات الشرق الثلاث: (بورتسودان، وكسلا، والقضارف)، إضافة إلى النواحي الغربية من دولة إريتريا، وانتشرت في مختلف أنحاء السودان وخارجه، حيث استقر بعض البجا[١٤]. وهي حاليًّا تمثل اللغة الثانية من حيث عدد المتكلمين في السودان بعد اللغة العربية. وقد كانت اللغة الثالثة قبل انفصال الجنوب في يوليو عام ٢٠١١م؛ إذ كانت لغة الدينكا تحتل المرتبة الثانية.

ومثلما تأثرت كثير من لغات السودان بعملية التعريب، التي انتظمت شعوب السودان المختلفة، عبر مراحل تاريخية مستمرة - فقد كان لمنطقة شرقي السودان نصيبها من هذا التعريب؛ فأصبح للغة العربية حضور معتبر في تلك المنطقة، بفعل السياسة اللغوية، التي اتَّبعتها حكومات ما بعد استقلال السودان، التي دعمت اللغة العربية، خصوصًا في مجال التعليم والإعلام والإدارة؛ فزاحمت العربية البجاوية في المدن والحواضر وشبه الحواضر، وبقيت البجاوية أكثر حضورًا في المناطق المتبدِّية. فما أهم سمات عملية التعريب التي شهدتها تلك المنطقة؟

البجا وعملية الأسلمة والتعريب

تُحدِّثنا بعض كتب التاريخ عن أن النوبة والبجا كانوا وثنيين، كما كان أهل إثيوبيا، وديانتهم كديانة المصريين القدماء، حتى ظهرت النصرانية في مصر، فانتحلها النوبة في القرن السادس للمسيح، وبقي البجا على الوثنية، إلى أن كان الإسلام في جزيرة العرب، وفتح العرب مصر سنة ١٨هـ- ٦٤٠م، فخالطوا البجا، وعلَّموهم الإسلام، فاعتنقوه على ضعف[١٥]. مع الإشارة إلى أن بعض البجا اعتنقوا النصرانية، لا سيما أولئك الذين احتكوا بأصحاب تلك الديانة في بعض الموانئ، التي عرفت بها بلادهم.

يؤكد ذلك ما أورده محمد عوض محمد، حين أشار إلى أنه في القرن السادس الميلادي، أخذت تنتشر المسيحية بين البجا؛ تارة من الشمال عن طريق بلاد النوبة، وتارة من الشرق عن طريق الموانئ، التي يجتمع فيها البجا بطريقة سلميَّة مع الوافدين من مصر، من التجار والعمال. ونستطيع أن نتصور - وفقًا لمحمد عوض محمد - أن جميع البجا الذين كانت لهم صلات مباشرة أو غير مباشرة، مع مصر والنوبة والحبشة- قد اعتنقوا المسيحية بالتدريج. أما الذين يعيشون في جهات منعزلة فبقوا على وثنيتهم.[١٦] ولما كانت الغالبية

العظمى من شعب البجا بعيدة عن الموانئ والحواضر، فإن هذا يرجع إلى انتشار الوثنية وسط الغالبية منهم، وأن النصرانية كانت معتنقة عند قلَّة قليلة منهم.

والمهم في الأمر، أن شعب البجا في غالبه بقي على الوثنية، إلى أن كان الإسلام في جزيرة العرب، وهاجر إليهم العرب المسلمون في القرن الأول للهجرة، فعلَّموهم الإسلام، فانتحلوه على ضعف، لكنهم ما زالوا على لغتهم البجاوية، وحالهم الأول من البداوة والهمجية[١٧]. ومعالم البداوة ما تزال – حاليًّا – صفة مصاحبة للغالبية العظمى من شعب البجا، كما أن محافظتهم على لغتهم – إلى حد كبير – ما تزال حاضرة حتى اليوم.

وتفصيلًا لما ورد أعلاه، يرى محمد صالح ضرار – وهو من مؤرخي أرض البجا المشهورين – أنه جاءت ذرية أربعة من الصحابة إلى سواكن؛ لنشر تعاليم الدين الإسلامي بين أهلها، فنجحوا في دعوتهم، واستطاعوا الإقامة فيها. كما يرى أنهم – لا شك – اندمجوا في سكانها. وقد اقتفت آثارهم في الهجرة قبائل عديدة، خصوصًا في عصر المماليك، وما قبله وما بعده[١٨].

وأوضح محمد صالح ضرار أن من بين تلك القبائل التي اقتفت آثار ذرية الصحابة: الأرتيقة، وجهينة، ورفاعة، والبشاريين، والأمرأر، والملهتكناب، والحلانقة، والسيقولاب، والهدندوة، والحسناب، والكميلاب، والرشايدة... والأخيرة هي آخر من هاجر من جزيرة العرب إلى شرقي السودان سنة ١٨٦٩م[١٩]، مع ملاحظة أن «ضرارًا» جمع هنا ما بين قبائل عربية أصلية، هي: جهينة، ورفاعة، والرشايدة، وأخرى تعرَّبت (حسب رأيه)، وتعد من صميم شعب البجا، وهي: الأرتيقة، والبشاريون، والأمرأر، والملهتكناب، والحلانقة، والسيقولاب، والهدندوة، والحسناب، والكميلاب، وبذا يذهب ضرار مع الرأي الذي يقول بعودة أصول شعب البجا إلى الجزيرة العربية.

وفي سياق ليس ببعيد، يقول مكي شبيكة: إنه من النُّتف التي تذكرها المصادر العربية، نعلم عن دخول جماعات من قبائل: بلى وجهينة، لغرض التجارة، أو جذبتهم معادن الذهب، أو المراعي، عقب الفتح الإسلامي لمصر. وبدهي – وفقًا لرأيه – أن يدخل بعض البجا الإسلام؛ نتيجة لاختلاطهم بهم. وأبان أن فريقًا من هوازن عَبَر البحر الأحمر، وعرفوا فيما بعد بالحلانقة، وأقاموا في بلاد البجا، ثم رحلوا لإقليم التاكا (كسلا). وأنه عندما انهارت الخلافة الأموية، وأعمل العباسيون السيف في بني أمية – هربت جماعة منهم إلى بلاد النوبة والبجا، واستقر بعضهم في ميناء باضع. وأن الأحداث الأثرية دلَّت على وجود شواهد قبور إسلامية، وعلى مسجد في سنكات، يستنتج منها أنها طريق الفارين من الأمويين[٢٠].

ويضيف شبيكة: أن بعض الروايات العربية تقول ببقاء بعض من كانوا في حملة «ابن الجهم» في أرض البجا، وربما نزحت بعض القبائل من صعيد مصر، وتوغلت في الصحراء الشرقية تحت ضغط قبائل عربية أخرى. وأن بلاد البجا أصبحت مجالًا حيويًّا لقبائل عربية مسلمة، وبعضها جذب ببريق معدن الذهب،

وبعضها تحت ضغط قبائل أخرى، وبعضها تخلف بعد نجاح حملات تأديبية، وبعضها عبَر البحر الأحمر، واستقر على الساحل الغربي، وبعضها تبع موارد المياه والعشب لأنعامها وأغنامها، وبعضها لجأ إلى الصحراء متوغلًا فيها، خوفًا من سيوف العباسيين[٢١].

وهكذا يتَّضح لنا أن منطقة شرقي السودان - حيث يسكن البجا - استقبلت بعد مجيء الإسلام في جزيرة العرب، وبعد فتح مصر، وربما قبل ذلك، استقبلت جماعات عديدة من القبائل العربية، وأن هذه القبائل قدِمت لأغراض مختلفة، وأن بعضها قدِم رغبة إلى العيش في المنطقة، كما أن بعضها قدم مكرهًا، دفعته الظروف دفعًا إلى المنطقة، وكل ذلك هيَّأ بلاد البجا لعملية أسلمة وتعريب تدريجي، أدى إلى اعتناق شعب البجا بكلياته الإسلام، كما أدى إلى انتشار العربية بينهم، لكن كل ذلك لم يحل دون محافظتهم على اللغة البجاوية، ولغة التقري.

والحق أنه وتفصيلًا – أيضًا - في باب عملية الأسلمة والتعريب، التي تعرض لها البجا، وبألفاظ أخرى، كانت الحملات العربية المتكررة على أوطان البجا والنوبة فاتحةً عهدًا جديدًا لانتشار الإسلام، في تلك البلاد من الظهير المصري، خاصة أن العرب والمسلمين قد وضعوا الأصول الأولى للعلاقات مع بلاد النوبة، وذلك بداية من معاهدة البقط، ثم اتفاقية ابن الجهم، مع كنون بن عبدالعزيز، وأخيرًا حملة «العمري»، التي كانت بمثابة فتح أبواب النوبة وأرض البجا على مصراعيها، أمام القبائل العربية الضاربة في مصر؛ لتتخذ سبيل النوبة مخرجًا ممَّا تلاقيه من صعوبات في مصر[٢٢]، على النحو الذي أشرنا إليه قبل قليل، من دخول إلى بلاد البجا رغبة أو إكراهًا.

وفي السياق ذاته، تذكر لنا المصادر التاريخية لأول مرة عن غارة قام بها البجا على صعيد مصر في سنة ٧٢٥م، والظاهر أن المسلمين دفعوا ثمن هذا الهجوم، فألزمهم «ابن الحبحاب» (نيابة عن المسلمين الفاتحين) بعهد يدفع البجا بموجبه ٣٠٠ من الإبل الصغيرة، وأن يجتازوا الريف تجارًا غير مقيمين، وألا يقتلوا مسلمًا أو ذميًّا، وألا يُؤووا عبيد المسلمين، وأن يظل وكيلهم في الريف رهينة في يد المسلمين. وهذا العهد ضَمن للمسلمين تأمين حدودهم على الصحراء، وفي الوقت نفسه، ترك العلاقات التجارية حرة، كما كانت من قبل.[٢٣] ولكن هل حفظ البجا هذا العهد، والتزموا بما جاء فيه من بنود؟

يقول مكي شبيكة في هذا المجال: إنه ظلت العلاقات ودية بين البجا والمسلمين، حتى إذا ما كنا في عهد المأمون العباسي، جدَّد البجا غارتهم على أسوان، وعند سماع الخليفة بالخبر، أمر بتجريد حملة عليهم، وعقد لواءها لعبدالله بن الجهم سنة ٨٤١م. ونتيجة لذلك، أملى عليهم عهدًا جديدًا، جعل بموجبه بلاد البجا من حد أسوان إلى ما بين دهلك (مصوع) وباضع (جزيرة الزنج) ملكًا للخليفة، وأن يكون رئيسهم: كنون بن عبدالعزيز، هو وبلده، عبيدًا لأمير المؤمنين، وعلى ملك البجا أن يؤدي خراجًا سنويًّا مقداره مائة من الإبل،

أو ٣٠٠ دينار، وأن يحترم البجا الإسلام، وألا يعينوا أحدًا على المسلمين، وألا يقتلوا مسلمًا أو ذميًّا، حرًّا أو عبدًا، في أرض البجا، أو في مصر، أو النوبة، وأن عليهم تأمين حياة المسلمين المجتازين لبلادهم للتجارة أو الإقامة، وإذا ما دخل البجا صعيد مصر مجتازين، أو تجارًا، فلا يظهرون سلاحًا، ويدخلون المدائن والقرى، وألا يهدموا المساجد التي ابتناها المسلمون بصيحة وهجر، وعلى كنون ملكهم، أن يدخل عمال أمير المؤمنين بلاد البجا، لقبض صدقات من أسلم من البجا[٢٤].

وقد ترتَّب على هاتين الحملتين: القديمة والجديدة، أعلاه، أن أحكمت السيطرة على بلاد البجا، عبر حملتين: الأولى قام بها ابن الحبحاب، والثانية قام بها ابن الجهم، وقد انجلى عن ذلك اتفاقان يشبهان إلى حد ما اتفاقية البقط، التي تمت بين النوبة والعرب الفاتحين، فأصبحت بلاد البجا خالصة للعرب الفاتحين، كما أصبحت ممهدة لانتشار أوسع للإسلام واللغة العربية من أوسع الأبواب. وأغلق باب إغارة البجا على مصر. وبالفعل، فقد أعقب ذلك، وتحديدًا في القرن العاشر الميلادي، وما بعده – استمرار انتشار الإسلام، الذي كان نتيجة للاختلاط المستمر بين البجا والعرب، حتى اعتنق جميع البجا الإسلام، وممَّا ساعد على ذلك، إضافة إلى الاختلاط، والتعارف في الموانئ، ثم التزاوج – طريقُ الحج الذي كان يصل في ذلك الوقت إلى عيذاب، في آخر حدود مصر، وأول حدود السودان، ومنها إلى جدة[٢٥]. ولا شك أن لطريق الحج دورًا معتَبرا في مزيد من الاحتكاك بين البجا والعرب، وغيرهم ممن يقصدون أداء هذه الشعيرة المهمة، وكل ذلك أعان على ترسيخ دعائم الإسلام، وتثبيت قوائم اللغة العربية في منطقة شرقي السودان.

العلاقة بين اللغة العربية ولغة البجا

لعبت عملية أسلمة البجا وتعريبهم، التي سبقت الإشارة إلى بعض إحداثياتها، دورًا كبيرًا في انتشار اللغة العربية وسطهم، ولأن اللغة العربية لغة مرتبطة بالدين الجديد الذي اعتنقوه، فقد أثرت في اللغة، التي ظلوا تاريخيًّا يتحدثون بها. وقبل أن نتناول تأثير اللغة العربية في لغة البجا، الذي تعكسه لنا المحصلة النهائية لتعريب بلاد البجا؛ نتيجة للاتصال المباشر بين العديد من القبائل العربية، وشعب البجا – نرى أنه من المنطق، أن نتناول علاقة الاشتراك في الأصول، بين اللغة العربية ولغة البجا، لنلحقها بطبيعة العلاقة، التي تمت بينهما، نتيجة للاتصال المباشر بين متحدثي اللغتين، في منطقة شرقي السودان.

أولًا: علاقة الاشتراك في الأصول

يكاد يكون من المسلَّم به أن هناك صلة عرقية بين شبه جزيرة العرب وإفريقيا، تتمثل في وضوح التشابه عرقًا، وثقافة، ولغة، بين الشعوب المتكلمة بلغات تنتمي لأسرة اللغات الإفريقية – الآسيوية، بأفرعها المختلفة: السامي، والكوشي، والتشادي، والبربري، والمصري القديم، والأوميّ.

ويبدو هذا التشابه بصورة جلية في السودان، الذي ينتمي إلى منطقة القرن الإفريقي الكبرى، ذي القرب الجغرافي النسبي بشبه جزيرة العرب، التي تربطها صلات تاريخية قديمة بهذا الجزء من إفريقيا، قبل الإسلام وبعده، بالإضافة إلى أن السودان – حاليًّا – يعد موطنًا لثلاثة أفرع من أسرة اللغات الإفريقية – الآسيوية، وهي:

١- الفرع السامي، ومن أهم لغاته: العربية، والبني عامر (التقري)، والحباب، والأخيرتان تجدان حظهما في هذا المقال.

٢- الفرع الكوشي، اللغة البجاوية (موضوع هذا المقال، إضافة إلى العربية).

٣- الفرع التشادي، وتمثله لغة الهوسا، التي توصف عادة بأنها لغة مهاجرة من غربي إفريقيا.

وقد سبق لنا في مقال بعنوان: «الأصل السلالي المشترك لمتحدثي أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية»، أن أوضحنا،[٢٦] أن هناك – على الأرجح – أصلًا سلاليًّا واحدًا لمتحدثي أسرة اللغات الإفريقية – الآسيوية، بالإضافة إلى الأصل اللغويّ المشترك، الذي أثبته اللغويون.

المهم، إذا أردنا تتبع بعض التفاصيل، ذات الصلة باللغتين الواردتين بعنوان هذا البحث، وهما: اللغة العربية، ولغة البجا، من منظور بعض مصنفي اللغات الإفريقية حديثًا – فيمكن عرض الإفادات اللغوية التالية:

أولًا: اللغة العربية: تتبع هذه اللغة للفرع السامي، أحد أفرع أسرة اللغات الإفريقية – الآسيوية، وهذا الفرع وفقًا لرمضان عبد التواب، يضم:[٢٧]

١- لغات سامية شرقية، وهي الأكادية بفرعيها: البابلي والأشوري.

٢- لغات سامية غربية، وتنقسم إلى: لغات غربية شمالية، وغربية جنوبية. وتضم الغربية الشمالية الكنعانية، والآرامية، والأولى تنقسم إلى كنعانية شمالية، وتمثلها الأوجاريتية، وكنعانية جنوبية، وتشمل اللغة العبرية، وكذلك اللغة الفينيقية. ومن أهم لهجات الآرامية: السريانيةُ. ويضم القسم الغربي الجنوبي من اللغات السامية لغتين، هما: العربية والحبشية، فالعربية تنقسم إلى قسمين هما: العربية الجنوبية والعربية الشمالية، فالأولى تعرف عند اللغويين باللغة الحميرية، وموطنها اليمن وجنوبي الجزيرة العربية، ولها لهجتان هما السبئية والمعينية. أما الثانية فهي لغة وسط الجزيرة العربية وشماليها، وهي تسمى باللغة العربية الفصحى. أما الحبشية (أوردها رمضان عبدالتواب أعلاه)، وتسمّت لاحقًا باللغة الجعزية، وأحيانًا بالإثيوبية، فهي – فيما بعد – تفرقت إلى لهجات أبرزها: الأمهرية (والتقرينيا والتقري).

ثانيًا: لغة البجا: تتبع هذه اللغة للفرع الكوشي، أحد أفرع أسرة اللغات الإفريقية – الآسيوية، أيضًا، وهذا الفرع وفقًا لريتشارد هيوارد Richard J. Hayward يضم:[٢٨]

١- اللغات الكوشية الشمالية، وتضم لغة البجا (البداويت).
٢- اللغات الكوشية الوسطى، وتضم لغات الأقو Agaw، وهي نوعيات لغوية متباينة.
٣- لغات كوشية المرتفعات الشرقية، وتضم لغات: السيدامو، والكمباتة، والهدية، ويستثنى من ذلك البرجي Burji.
٤- لغات كوشية المنخفضات الشرقية، وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات داخلية، وهي:
أ- المجموعة الشمالية، وتمثلها لغتا: الساهو والعفر.
ب- المجموعة الأورومية، وتمثلها لغة الأورومو.
ج- ج – مجموعة الأومو – تانا، وتمثلها اللغة الصومالية.
٥- لغات الدولي Dully، وتمثلها لغة تسامي Tsamay.
٦- اللغات الكوشية الجنوبية، وتمثلها لغة إراقو Iraqw.

نخلص من الجزء الخاص بتصنيف اللغة البجاوية إلى أنها تشترك في الفرع، مع لغات يتحدث بها في منطقة القرن الإفريقي، ويوجد أغلب تلك اللغات في دولة إثيوبيا.

ومن جهة أخرى، وفي ضوء هذا التصنيف اللغوي المفصل للغتين - قيد الدراسة - نخلص إلى أن بين اللغة العربية ولغة البجا، علاقة رحمية (جينية)، تتمثل في اشتراكهما في الأصول؛ إذ هما لغتان تنتميان إلى أسرة اللغات الإفريقية - الآسيوية، لكنهما تختلفان في الأفرع؛ فالعربية تنتمي إلى الفرع السامي، والبجا تنتمي إلى الفرع الكوشي، وتحديدًا مجموعة اللغات الكوشية الشمالية.

ومن الأمثلة التي توضح علاقة الاشتراك في الأصول بين العربية والبجا، وجود تشابه في بعض العناصر اللغوية، ومن ذلك: تشابه اللغتين في بعض ما يسمى بالألفاظ الأساسية Basic vocabularies (وهي عدد محدود من الألفاظ، لا تلجأ اللغات – عمومًا - لاقتراضها من اللغات الأخرى، ويفترض أن تكون أصلية في كل لغة، ومن ثم تعد معيارًا لقياس درجة التشابه بين اللغات، ولاستنباط صلة القرابة بينها)، ومن الأمثلة ما يلي:[٢٩]

الكلمة العربية	الكلمة البجاوية	النطق بالحرف اللاتيني
أنا	أني	ane
جلد/ بشرة	بَشَرْ	bashar
ماء	يَمْ	yam
فم	يَفْ	yaf
أنف	أُنُوفْ	unuuf

ومما يدل - أيضًا - على الأصول المشتركة بين العربية والبجاوية - شيوعُ ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغتين؛ وهي ظاهرة مميزة لأسرة اللغات الإفريقية - الآسيوية، عن الأسرات اللغوية الأخرى، التي صنفت لها اللغات الإفريقية (وهي أسرة اللغات النيلية الصحراوية، وأسرة اللغات النيجر كردفانية، وأسرة اللغات الكويسانية). ولعل أقرب مثال يعكس لنا شيوع ظاهرة التذكير والتأنيث في لغة البجا، قولهم:[٣٠]

أُونْ تَكْ (un tak) (هذا رجلٌ).

تُونْ تَكَتْ (tuun takat) (هذه امرأة).

أُوتَكْ إِفْرَا (ootak ifra) (خرج الرجل).

تِتَكَتْ تِفْرَا (titakat tifra) (خرجت المرأة).

والحق، أن هناك الكثير الذي يمكن إيراده في هذا المجال، ولكننا نكتفي بهذا القدر، طمعًا في أن تتاح فرصة لاحقًا، عبر دراسة لغوية محضة؛ لتقديم المزيد، الذي يدل على الأصول المشتركة بين اللغتين: العربية والبجاوية.

ثانيًا: علاقة الاتصال المباشر

نعني بعلاقة الاتصال المباشر بين اللغتين – هاهنا - أن متحدثي اللغتين، العرب والبجا، جمعت بينها بيئة واحدة، والتقاء مباشر فعليّ، استمر فترات طويلة، سمح للغتيهما بالتأثير والتأثر، نتيجة الاحتكاك الذي تتطلبه ظروف الحياة بين المتجاورين عن قرب.

ولا شك أن البيئة التي جمعت بين العرب بقبائلهم المختلفة، والبجا بقبائلهم المتباينة، وسمحت بالاتصال المباشر بين المجموعتين - هي منطقة شرقي السودان، الذي يقسم حاليًّا إلى ثلاث ولايات: هي ولاية البحر الأحمر، وولاية كسلا، وولاية القضارف، التي عادة ما تسمى جميعًا بولايات الشرق، كما بيَّنا من قبل.

وفي البدء، لا بد من القول: إن اللغة العربية في العقود الأخيرة تسجل حضورًا معتبرًا في منطقة شرقي السودان، بولاياته الثلاث؛ حيث يسكن شعب البجا تاريخيًّا، بسبب استيطان المجموعات العربية المختلفة لهذه المنطقة، ولأسباب تجارية،[٣١] وبسبب وجود موانئ قديمة وحديثة، وانتشار ظاهرة التعدين قديمًا وحديثًا في هذه المنطقة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا، ما أشرنا إليه من عملية أسلمة وتعريب شعب البجا، وهي عملية مستمرة حتى يوم الناس هذا، في الشق الخاص بالتعريب.

وفي مجال اللغتين قيد الدراسة، من منظور علاقة الاتصال المباشر، موضوع هذا الجزء من مقالنا - يرى محمد أدروب أوهاج، أنه فيما يتصل بالعلاقة بين اللغة البجاوية واللغة العربية فقد تأثرت اللغة الأولى باللغة الثانية تأثّرًا كبيرًا في مجال الألفاظ؛ الأمر الذي لاحظه عندما قام بترجمة التراث البجاوي، وقام بعمل المعجم (بجاوي - عربي). فقد لاحظ أوهاج أن كثيرًا من الألفاظ البجاوية هي في الحقيقة ألفاظ عربية،

خفي ذلك بسبب الاختلافات الصوتية بين اللغتين. وأبان أوهاج أنه في تقديره أن تلك الألفاظ لا تقل عن ٣٠٪ من ألفاظ اللغة البجاوية[٣٢].

وأشار أوهاج في موضع آخر إلى أن من تلك الألفاظ على سبيل المثال: «واس»، و«أوبو»، و«سيّداير». فالأصول العربية لهذه الكلمات، وفقًا لرأيه، هي: «العَس» (القدح الكبير)، و«البَو» (جلد العجل إذا مات أو ذبح، يحشى حتى يبدو كأنه العجل؛ فتدر لذلك البقرة). أما السبعة الدائرة (سيّداير) فتعني السماء السابعة التي تدور، وهي في خدمة من يقال إنه تملك هذه الصفة، وتعني أنه موفق في كل أموره[٣٣].

وممَّا أورد في مجال اقتراض الألفاظ من اللغة العربية إلى اللغة البجاوية - أسماء أيام الأسبوع، وبعض أسماء المناسبات الدينية، يتَّضح ذلك ممَّا نورده في الجدولين التاليين:[٣٤]

أولًا: جدول أسماء أيام الأسبوع

الاسم باللغة البجاوية	الاسم بالعربية	الكتابة بالحرف اللاتيني
تُوسَبْ	السبت	toosab
تْهَدْ	الأحد	thad
تِلِتْنِينْ	الاثنين	tilitneen
تِتَلَاتَ	الثلاثاء	titalaata
تَأَرْبأَ	الأربعاء	t’arb’a
تِخَمِيسْ	الخميس	tikhamiis
تِجْمأَ	الجمعة	Tijm’a

ثانيًا: جدول أسماء بعض المناسبات الدينية

الاسم باللغة البجاوية	المعنى بالعربية	الكتابة بالحرف اللاتيني
وْإِيدْ	العيد	W’iid
وْهَرُودْ	عيد الأضحى	wharuud
إِمَوْلِدْ	المولد	imawlid
تْهَوْلِيايْ	الحوليّة	thawliyaay

ومهما يكن الأمر فإنه يتأكد تأثير اللغة العربية في اللغة البجاوية، على مستوى اقتراض الألفاظ في ثلاثة حقول دلالية، هي: حقل الألفاظ ذات الصلة بالإسلام، وحقل التجارة، وحقل التعليم. وفي ما يلي أمثلة تعضد ما ذهبنا إليه:[٣٥]

أولًا: حقل ألفاظ الدين الإسلامي: حلال (هَلالْ halaal)، وحرام (هَرامْ haraam)، وعقيدة (أَقيدا agiida)، وإيمان (إيمانْ iimaan)، وجنة (جنَّ janna).

ثانيًا: حقل التجارة: ميزان (مِيدانْ miidaan)، ومتجر (دكان) (دُكّان dukkaan)، رطل (رَتُلْ ratul)، ورُبْعٌ (رِبِا ribi?)، وأوقية (وَكِيّا wakiiya).

ثالثًا: حقل التعليم: كتاب (كِتابْ kitaab)، وقلم (كَلَمْ kalam)، ولوح (لَوهـْ: loh)، ومدرسة (مَدْرَسَ madrasa)، ومعلم (مُألِمْ mu'alim).

ولعل الإكثار من اقتراض الألفاظ الخاصة بهذه الحقول الثلاثة، على وجه التحديد، يعكس عمق الاتصال المباشر بين متحدثي اللغة العربية، واللغة البجاوية، بمنطقة شرقي السودان، فاقترضت الأخيرة، بعد أن صار المتحدثون بها من جملة المسلمين، ومن جملة الذين يتحدثون العربية، ومن جملة من يحتكون تجاريًّا من القبائل العربية في المنطقة.

لم يكن اقتراض الألفاظ من اللغة العربية دليل الاتصال المباشر بين اللغة العربية واللغة البجاوية، وإن كان الأبرز، فقد استفادت البجاوية من العربية، في منحى مهم جدًّا، يتمثَّل في استخدامها للحرف العربي، الذي نقلها من لغة شفاهية، إلى لغة تتقيد بنظام كتابة منضبط؛ فقد كتبت البجاوية بالحرف العربي قبل عقود، قبل أن تكتب في السنوات الأخيرة بالحرف اللاتيني، يشهد على ذلك بحوث، تم إعدادها ومناقشتها في معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، وفي جامعتي: البحر الحمر وكسلا. وأهم من ذلك كله، كتابتها بالحرف العربي المنمط، حاسوبًّا، في مركز يوسف الخليفة أبو بكر، بجامعة إفريقيا العالمية، برفقة عدد معتبر من اللغات السودانية والإفريقية والآسيوية، إذ أعد لكل لغة لوحة مفاتيح خاصة بها.

خلاصة واستنتاجات

نخلص ممَّا تم استعراضه من موضوعات أساس في هذا المقال إلى جملة من النقاط، لعل أهمها:

أولًا: أن منطقة شرقي السودان تمثل أهمية على أصعدة عديدة، منها: التاريخي والمعاصر، المتمثلان في موانئها القديمة والحديثة، ومنها: الاقتصادي، المتمثل في ثرائها من حيث المعادن والموارد الطبيعية، ومنها: الإستراتيجي، الذي يتمثل في البحر الأحمر؛ مما جعلها هدفًا مباشرا للطامعين من الشعوب، من خارج المنطقة.

ثانيًا: أن شعب البجا بمكوناته المختلفة: (بشاريون، وأمرأر، وهدندوة، وبنو عامر... إلخ) - شعب كوشي، يمثل الشعب الأصيل لشرقي السودان، وأنه يتحدث اللغة البجاوية (التبداوي/ البداويت)، بلهجات مختلفة. إضافة إلى لغة البني عامر (التقري)، وأنه دينيًّا عرف الوثنية، ثم النصرانية جزئيًّا، ثم اعتنق لاحقًا بكلياته الدين الإسلامي.

ثالثًا: أن شعب البجا، عبر تاريخ ما بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، شهد عملية أسلمة وتعريب، جعلته مسلمًا بكامله، كما جعلت من اللغة العربية لغة ذات حضور معتبر في شرقي السودان، وما تزال عملية التعريب في أوساط هذا الشعب تسير على قدم وساق.

رابعًا: أن طبيعة العلاقة بين اللغة العربية ولغة البجا (تاريخيًّا ودلاليًّا) تتمثل في مستويين، الأول: علاقة الاشتراك في الأصول، حيث تنتمي اللغتان إلى أسرة اللغات الإفريقية - الآسيوية (البجا تنتمي إلى الفرع الكوشي، والعربية تنتمي إلى الفرع السامي). والثاني: علاقة الاتصال المباشر، الذي نجم عن الالتقاء المباشر لفترات تاريخية ممتدة، بين البجا وبعض المجموعات العربية، التي قدمت إلى منطقة شرقي السودان. وقد أدى ذلك إلى أن تقترض اللغة البجاوية من اللغة العربية العديد من الألفاظ في حقول دلالية، لعل أهمها: حقل ألفاظ الإسلام، وحقل التجارة، وحقل التعليم. كما أن اللغة البجاوية، استفادت من اللغة العربية بكتابتها بالحرف العربي، الذي نقلها من لغة شفاهية، إلى لغة لها نظام كتابة منضبط.

الهوامش والإحالات

(١) إدريس الحسن، «البجا في شرق السودان،» مجلة دراسات إفريقية، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٤م)، ٥١.

(٢) محمد عوض محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» سلسلة: دراسات إفريقية، (القاهرة: الدار المصرية للترجمة والنشر، ١٩٦٩م)، ٢٣.

(٣) كرم الصاوي باز، مصر والنوبة في عصر الولاة، دراسة في التاريخ الاجتماعي في ضوء أوراق البردي العربية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦م)، ٢٩٥.

(٤) الحسن، «البجا في شرق السودان،» ٥٢.

(٥) محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» ٢٤٩-٢٥٠.

(٦) محمد أدروب أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» سلسلة: اعرف لغات بلدك، (الخرطوم: مجلس تطوير وترقية اللغات القومية، ٢٠١٣م)، ١.

(٧) الحسن، «البجا في شرق السودان،» ٥٤.

(٨) محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» ٢٥٠-٢٥٢.

(٩) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ١.

(١٠) الأمين أبو منقة محمد وكمال محمد جاه الله، «لغات السودان، مقدمة تعريفية،» سلسلة: اعرف لغات بلدك، (الخرطوم: مجلس تطوير وترقية اللغات القومية،٢٠١١م)، ١٣.
- أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ٥.

(١١) محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» ٢٥٠.

(١٢) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ٦.

(١٣) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ٢.

(١٤) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ٦.

(١٥) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢م)، ٧٩-٨٠.

(١٦) محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» ٢٥٨.

(١٧) شقير، جغرافية وتاريخ السودان، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢م)، ٥٩.

(١٨) محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٩١م)، ٣٤.

(١٩) ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ٣٤.

(٢٠) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٩١م)، ٣٢.

(٢١) شبيكة، السودان عبر القرون، ٣٢.

(٢٢) باز، مصر والنوبة في عصر الولاة، دراسة في التاريخ الاجتماعي في ضوء أوراق البردي العربية، ٣٠٢.

(٢٣) شبيكة، السودان عبر القرون، ٣٠-٣١.

(٢٤) شبيكة، السودان عبر القرون، ٣١.

(٢٥) محمد، «الشعوب والسلالات الإفريقية،» ٢٥٨.

(٢٦) كمال محمد جاه الله، «الأصل السلالي المشترك لمتحدثي أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية"، دراسات إفريقية، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٨م)، ١٣٧-١٥٥.

(٢٧) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ٢٥-٣٥.

(28) John Hutchison, et al., *African Languages: An Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 80-81.

(٢٩) فاطمة أبو فاطمة وعائشة أونور، (مقابلة) طالبتا ماجستير بمعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، بجاويتان (من قبيلة الهدندوة)، بالمعهد، (٢٠، فبراير، ٢٠٢٣م).

(٣٠) أبو فاطمة وأونور، (مقابلة) طالبتا ماجستير بمعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، بجاويتان (من قبيلة الهدندوة)، بالمعهد.

(٣١) أبو منقة محمد وجاه الله، «لغات السودان، مقدمة تعريفية،» ٤٠.

(٣٢) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ١٥-١٦.

(٣٣) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ١٦.

(٣٤) أوهاج، «لغة البجا (تبداوي)،» ٢٢.

(٣٥) أبو فاطمة وأونور، (مقابلة) طالبتا ماجستير بمعهد الخرطوم الدولي للغة العربية.

منظومة أَلْمَاجِرَنْشِي التعليمية في نيجيريا: الوضع والتحديات

د. مطهر يوسف بن ناصر، مؤسسة استشارية اقرأ، كنو.

أَلْمَاجِرَنْشِي: (ALMAJIRANCI) تسمية تُطلق على منظومة تعليمية منتشرة في الكتاتيب القرآنية في شمالي نيجيريا، وتعرف مدارسها باسم: تْشَنْغَيُو (TSANGAYU)، والمفرد: تْشَنْغَيَا (TSANGAYA)، أو بـ(مَكَرَنْتَا أَلُو)، أي مدارس اللوح، ويطلق على الدارس فيها اسم (اَلْمَاجِرِ)، وعلى الدارسة (اَلْمَاجِرَه)، والجمع (أَلْمَاجِرَيْ). ويرجع أصل الاسم إلى الكلمة العربية (اَلْمُهَاجِرُ)، التي تعني: المسافر من مكان لآخر؛ لقضاء حاجة في نفسه.

ويطلق على المدرّسين في هذه المدارس اسم: أَلَرَمُّومِي (ALARAMMOMI) ومفرده: أَلَرَمَّا (ALARAMMA) أو يطلق عليهم اسم: مَالَمَّيْ (MALAMAI)، ومفرده: مَالَمْ (MALAM).

ولهذه المنظومة التعليمية نظائر في كثير من الدول الإسلامية، تحمل أسماء مختلفة، ذات دلالة مستمدة من البيئة البدوية والريفية، التي تأسست فيها، فتُدعى: (دُودَالْ) في مناطق في النيجر ومالي، يتكلم أهلها بلغة ضنغاي/ الزرما، و(غريب) في مناطق أخرى في مالي، كما تدعى: (الدارا) في السنغال، (والمسيد) في المغرب الأقصى، وتسمى في السودان: (الخلوة)، أو (الخلاوي)، و(الكُتّاب) في مصر، و(الكتاتيب) في بلاد الشام، كما يطلق عليها اسم: (المحاظر) في موريتانيا، واسم: (دُغسي) في الصومال.[1] وسنتعرف على هذه المنظومة التعليمية، من خلال المحاور الآتية:

أولًا - تاريخ نشأة أَلْمَاجِرَنْشِي

إن الباحثين المهتمين بدراسة منظومة أَلْمَاجِرَنْشِي، يعدّونها امتدادًا لنظام تعليم القرآن الكريم، منذ العصور الأولى للإسلام؛ غير أنها تتغيّر وتتطوّر، بتغيُّر الزمان والمكان، حتى وصلت إلى أدغال إفريقيا بدخول الإسلام فيها؛ ويعزو بعضهم بدايتها إلى عصر خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب، الذي يقال: إنه أول من جمع الأولاد في المكتب، «وأمر عامر بن عبدالله الخزاعي أن يلازمهم للتعليم، وجعل رزقه من بيت المال، وأمره أن يكتب للبليد في اللوح، ويلقن الفهيم من غير كتب، وسألوه تخفيفًا للتعليم، فأمر المعلم بالجلوس بعد صلاة الصبح إلى الضحى العالي، ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر، ويستريحون بقية النهار، ولَّما خرج إلى الشام عام

فتحها، ومكث شهرًا، ثم رجع إلى المدينة، وقد استوحش الناس منه، فخرجوا للقائه، تلقَّاه الصغار على مسيرة يوم، وكان ذلك يوم الخميس، فباتوا معه، ورجع بهم يوم الجمعة، فتعبوا في خروجهم ورجوعهم، فشرع لهم الاستراحة في اليومين المذكورين..»[٢].

وكان الخليفة عمر بن الخطاب قد أمر - في عهده - ببناء المكتب إلى جانب المسجد النبوي، ومن بعد ذلك أمر «ببناء المكاتب في سائر العواصم الإسلامية، يحضرها كل من أراد أن يتعلم الكتابة والقراءة والقرآن، من الكبار والصغار»[٣].

بينما أرجع البعض الآخر بدايتها إلى عهد الحجاج بن يوسف، الذي كان يدعى: معلم الصبيان[٤].

ومهما تكن البداية، فقد دخلت المنظومة شمالي نيجيريا، من خلال مملكة كانم برنو، التي تعدّ - حسب إبراهيم طرخان - أحد المنابع الرئيسة، وفد منها الإسلام ولغته وحضارته إلى بلاد السودان[٥]، وذلك في القرن الحادي عشر الميلادي، وهذا نتيجة اهتمام منقطع النظير لقادة المملكة، بتعليم القرآن الكريم، وحفظه عن ظهر القلب، وهذا ما بقي أثره في مدينة برنو اليوم، التي يعدّها الناس مركز تعليم القرآن، وقبلة الحفظة المهرة، فلقّبوها لأجل ذلك بـ(غباس)، بمعنى المنطقة الشرقية في لغة الهوسا. وقد أشاد الكثير من الكتاب بحفظ البرناويين المتين لكتاب الله؛ سواء فهموا معناه، أم لم يفهموا؛ فقال د. أبوبكر علي: «والحق أن حفظهم للقرآن، حفظ متقن للغاية، إلا أنه ينقصهم معرفتهم بمعناه، ولكن هناك عدد لا يستهان به، يجمعون بين الحفظ ومعرفة المعنى»[٦].

وكان هؤلاء الحفظة يتعلمون من خلال منظومة أَلْمَاجِرَنْشِي، إلى أن صار هذا المصطلح شائعًا في المجتمع البرناوي، منصهرًا في لهجاته المحلية، حتى زُعم أن أصله كانوري[٧].

فقد كانت بداية المنظومة في عهد الإمبراطورية – مثل بدايتها في العصور الأولى – موفقة؛ إذ نالت اهتمام الملوك، وتكاتف المجتمع في تسييرها وتمويلها، فخُصِّصت لها حصة معروفة من بيت مال المسلمين، وصناديق الزكوات والصدقات، التي يتبرَّع بها المحسنون في المجتمع، وكان الطلاب والأساتذة أنفسُهم يزاولون في أوقات فراغهم بعض الحِرَف الصغيرة كالزراعة، والصيد، والتجارة، وغيرها، يؤمّنون بعوائدها معاشهم، ويدفعون منها مستحقاتهم المالية[٨].

ولما قامت الخلافة الإسلامية في سكتو على يد الشيخ عثمان بن فودي، أُجريت بعض التحسينات على المنظومة؛ فقد وضع ابن فودي مفتشية محو الأمية، للإشراف على المنظومة، والمفتشية ترفع تقاريرها الدورية إلى الأمراء مباشرة[٩].

وهكذا ظلَّت المنظومة تسير بانتظام، أمام عيون أمراء سكتو المتعاقبين، إلى أن استولى المستعمر الإنكليزي على مقاليد الحكم في الشمال النيجيري عام ١٩٠٤م، في عهد الأمير محمد الطاهر في سكتو، والأمير علي في

كنو، فعمل على تهميش المنظومة، وتجفيف منابعها المالية، فلم يجد الأساتذة مناصًا، غير أن يفرضوا على تلاميذهم دفع (رسوم الأسبوع) كل يوم أربعاء، فاضطر التلاميذ إلى التكفف والتسول[١٠].

والجدير بالإشارة، أن المستعمر أدرك في مجتمع شمال نيجيريا، البالغ ٢٥ ألف تشغني[١١]، أنه تمكن قبل قدومه من تكوين طبقة مثقفة من القضاة والكتاب، الذين تعاون معهم في تسيير شؤون البلاد في أول نزوله، قبل أن يتمكن من تكوين أجياله المثقفة بالثقافة الإنكليزية[١٢].

ثانيًا - النظام الدراسي في (تشنغيو)

إن تشنغيو، أو نقول: مكرنتا ألو مدارسُ قرآنية، كان الهدف وراء تأسيسها تعليم قراءة القرآن الكريم، ثم حفظه في المقام الأول، ومن بعد ذلك تعليم شيء من العلوم الدينية واللغوية، وكان القائمون عليها – غالبًا – ما يقبلون للدراسة فيها أولادًا، تُراوح أعمارهم بين ٤ و١٨عامًا، ولذلك جعلوا لها ثلاثة أقسام، وعلى النحو الآتي:

١- قسم البالغين ويطلق عليه: (غَرْدِي GARDI).

١- قسم المراهقين، ويسمى: (تِتِبِرِي TITIBIRI).

١- قسم الأطفال، ويسمى: (كُولَو KOLO).

وقسمت أوقات دراستهم إلى ثلاث مدد، على هذا النحو:

أ- المدة الصباحية: من الساعة الخامسة قبل الفجر - الحادية عشرة ضحى.

ب- المدة المسائية: من الساعة الثانية ظهرًا – الرابعة عصرًا.

ج- المدة الليلية: من الساعة السابعة بعد المغرب - العاشرة ليلًا[١٣].

وكانت الدراسة في تشغنيو تُجرى خمسة أيام في الأسبوع؛ من السبت حتى الأربعاء، بينما الخميس والجمعة من دون دراسة، وأما طرق التدريس فكانت تختلف من مدرسة لأخرى، ولا سيما بعد نكبة الاستعمار، إذ لم يجمع تشنغيو نظام واحد، ولا إدارة واحدة، لكن الأسلوب السائد في تشنغيو، الخاص بتعليم القرآن دون حفظه، كان على النحو الآتي: «أولا: أن يكتب المعلم للولد الحروف الهجائية على اللوح غير مشكولة، ليتعلمها، ثم يكتب له سورة الفاتحة غير مشكولة أيضًا؛ ليتعلم النطق بحروفها متصلة، ثم المعوذتين، ثم سورة الإخلاص، فسورة المسد، فسورة النصر، وهكذا حتى يصل إلى سورة الهمزة. وثانيًا: يعود إلى الأول ليتعلم هذه السور نفسها وهي مشكولة، ثم يطالب بحفظها، وهذه المرحلة وحدها تستغرق من الولد عدة شهور، ثم يواصل قراءة السور مع الحفظ، حتى يصل إلى سورة الأعلى، وهنا تنتهي مطالبته بالحفظ غالبًا، فيواصل قراءة السور وهي مكتوبة على ذلك اللوح إلى سورة النبأ، وهو الحزب الثاني، وهكذا حتى

يختم القرآن كله قراءة، وفي أثناء ذلك يتعلم الكتابة بنفسه، فيريح معلمه من عبء الكتابة على اللوح، وهذه الطريقة تأخذ من الولد أربع سنوات أو أكثر، قبل أن يختم القرآن كله»[١٤].

وأما تشغنيو التي تعنى بحفظ القرآن، فطريق التعليم فيها غالبًا «أن يكتب التلميذ الثُّمن الأول من سورة البقرة على لوحه، ثم يأتي به إلى المُقرئ الذي يُقرئه إياه بدقة، مشيرًا إلى جميع أماكن المد، والإدغام، والوصل، والوقف، ومخارج الحروف، وما إلى ذلك، ثم ينصرف التلميذ لحفظ هذا الثمن، حتى إذا أتقن حفظه، عاد إلى المقرئ، وأسمعه إياه، فإذا اقتنع بحفظه، أمره بالمضي إلى الثُّمن الذي يليه، وهكذا حتى يحفظ القرآن كله»[١٥].

كان هذا هو النظام السائد في تشنغيو، منذ أن عرفت في كانم برنو، أيام كانت تَنْعُم بالإشراف والمراقبة، تحت الإدارة الاجتماعية الرشيدة، قبل أن تتهاوى تحت وطأة الفوضى، فأصبح أَلْمَاجِرَيْ منشغلين بتسوية أوضاعهم المعيشة المتردية، عن قراءة القرآن وحفظه وتعاليمه.

ثالثًا- أَلْمَاجِرَنْشِي وظاهرة التسول

إنَّ من الأهمية بمكان الحديثَ عن ظاهرة التسول التي انتشرت في (تشنغيو)، منذ دخول الاستعمار شمالي نيجيريا - كما قلنا سابقًا - إذ أصبح التسول منذئذ سمة يُعرف بها أَلْماجري، حتى إن الكثير من الكُتَّاب لا يذكرون أَلْمَاجِرَنْشِي وأَلْماجري، غير أن يكون الذكر مقرونًا بالتسول، فقال أحدهم: «أَلْماجري: يقصد به الولد المتسول، أو الولد الفقير»[١٦].

وكان أَلْماجري – في الواقع - يقضون أوقات الفسحة التي تتخلل أوقات دراستهم، وأيام راحتهم، إما للتسول أمام البيوت والأسواق والطرقات، وإما للقيام بأعمال المنزل، كتنظيف الحمامات، وغسل الأواني، وغير ذلك، مقابل أجرة تُصرف لقضاء حوائجهم من المأكل والمشرب والملبس، ودفع رسوم الأسبوع لمُعلميهم. وهكذا صار أَلْماجري عالة على المجتمع، وهذا الذي حمل الباحثين - غير المسلمين - على التحامل على المنظومة، وعلى القائمين عليها، وعلى المنطقة التي تحتضنها، وذكروا أن أَلْماجري يشكلون تهديدًا للأمن القومي، فلا خير يرجو منهم المجتمع؛ لأنهم شباب مشردون، يتعاطى الكثير منهم المخدرات، ويتم إغراؤهم وشراؤهم بسهولة للقيام بالأعمال الإجرامية، من اختطاف، وإزهاق لأرواح المواطنين، وتخريب للممتلكات العامة. وجُنِّد الكثير من بينهم من قِبل الجماعات الإرهابية كبوكو حرام، لتأجيج الصراعات الطائفية الدموية[١٧]، وقد أهابوا بالحكومة لحلّ المنظومة كليًّا، واستبدال التعليم الغربي بها[١٨].

ثم إن الكثير من المسلمين أنفسهم، تبرؤوا – بسبب التسول - من المنظومة، فقد وجِد من ذكر أنها: «نظام متخلف، يعلم التسول، ويسيء إلى أخلاق الأطفال، وأن التعليم في العصر الحديث في غنى عنها»[١٩]،

وكما «يظهر هذا جليًّا من تصريح أمير غندو، ورئيس هيئة إمارة كُفِّي، بأن النظام عيب على الشمال النيجيري»[٢٠].

ودفعت الظروف المزرية التي يعيشها أَلْماجري سلطان المسلمين في نيجيريا: الحاج سعد أبوبكر سلطان سكتو، إلى التصريح بأن « أَلْمَاجِرَنْشِي منظومة ليست إسلامية»[٢١].

ويعدّ والي ولاية كدونا الحالي الحاج ناصر الرفاعي أكثر الناس كرهًا للمنظومة بوجهها الحالي، وقد قال: «يجب انتشال النظام من جذوره، لأن طلابه لا يقدمون أي دور تجاه تقدم نيجيريا، ولا وظيفة لهم حكوميًّا، وكدونا فرصة سانحة لمنعه»[٢٢].

وبالفعل، فقد اقترح الوالي قانونًا تُفيد بنوده منع إقامة تشنغيو في كدونا، ثم قدّمه إلى مجلس البرلمان في الولاية للمصادقة، وكان الاقتراح مكونًا من ثمانية بنود، ومما ورد فيها: « أنه لا يحق لأحد الالتحاق بتشنغيو، إلا بعد التخرج من الثانوية الحديثة، وبعد بلوغ سن ١٨، وللطالب بعد ذلك أن يلتحق بها، و كل من خالف ذلك من أولياء الأمور أو الآباء يسجن سنتين، ويغرم مائة ألف نيرة (٢٠٠ دولار أمريكي)، غير أن الخلاف الناشب بين أعضاء البرلمان، ومن ثم الإطاحة برئيسه حال دون المصادقة على الاقتراح، بالإضافة إلى تدخل الشخصيات والجمعيات الإسلامية في الشمال ضده[٢٣].

وفي أثناء الحجر الصحي، الذي فرضه وباء كوفيد ١٩المتجدد مطلع عام ٢٠٢٠م، اجتمع ولاة الشمال، فأجمعوا على منع نظام الكتاتيب، من خلال ترحيل تلاميذه إلى أسرهم، لأنه – حسب تعبيرهم - نظام يولد الفقر والجهل وعدم الاستقرار، وكما يسبب اضطراب النظام الاجتماعي، وأنه يحتضن الغرباء من دول الجوار، ويبرز بين المتحمسين لهذا القرار والي ولاية كَبّي عتيق باغدو، ووالي ولاية كدونا[٢٤].

وكانت المنظمات الدولية تعد أَلْماجرَيْ من الأطفال المشرّدين المنسيين، الذين قدِّر عددُهم – حسب يونيسف عام ٢٠١٤م- بـــــ(١٣,٢ مليون طفل)، وكان أَلْماجِرَيْ يمثلون ٩,٥ مليون بينهم، أي ٧٢٪[٢٥].

ومع ذلك، فقد احتلت تشنغيو مكانة رفيعة في قلوب العامة، في المجتمع المحلي؛ فكانوا يحترمون أساتذتها، ويقدمون لهم الهدايا والصدقات، ويقدسون كلمة أَلْمَاجِر، ويتباهون بتسمية أنفسهم بها، تيمنًا وتبركًا؛ لأنهم يعتقدون أن (أل) في الكلمة يعني: لفظ الجلالة (الله)، و(الميم): (محمد رسول الله)، و(الجيم): الملك جبريل، بينما تعني الراء الأخيرة – حسب اعتقادهم- (الملك رقيب) ثاني عتيد، وهما الموكلان بكتابة أعمال الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[٢٦]، لذلك يقدمون لهم القرابين والهبات.

والحقيقة، أن الإسلام الذي كان ألماجرَيْ ومعلموهم يزعمون قراءة تعاليمه، قد ورد فيه نصوص متواترة - لا يختلف فيها اثنان - تحض على الاعتماد على النفس، وتحذر من التسول والتكفف، منها قول رسول

الله -صلى الله عليه وسلم- في حديث صحيح:(لئن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره، خير له من أن يسأل أحدًا؛ فيعطيه أو يمنعه)[٢٧].

وفي حديث «عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ -رضي الله تعالى- عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ؟ قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ[٢٨]».

رابعًا- جهود حوكمة أَلْمَاجِرَنْشِي

حظيت أَلْمَاجِرَنْشِي في أول ظهورها، في عهد إمبراطورية كانم برنو، باهتمام جميع شرائح المجتمع؛ فهيؤوا لها كل أسباب النجاح، مرورًا بعهد ابن فودي، الذي أسس مفتشية خاصة تابعة لديوان الأمير، لتسيير المنظومة، إلى أن استولى المستعمر على شمالي نيجيريا، وزلزل الأرض تحت قدم المنظومة، مطيحًا بكل مناصريها، وكان يحاول بذلك استبدال نظامه التعليمي الجديد بها، وبقيت طوال عقود الاستعمار تتخبط خبط عشواء.

وبمجرد مضيّ الاستعمار، قامت محاولات عدة لحوكمة المنظومة من جديد، ومن ذلك قيام الحاج أحمد بيلو سردونا «بإجراء بعض الإصلاحات الإدارية، وذلك بإنشاء وحدة مستقلة تحت مركز الشمال النيجيري، تُعنى بإدارة المدارس القرآنية، ومراقبة مدرسيها وعمدائها، وإعداد المناهج الدراسية لها، غير أن هذه الوحدة، بحلول عام ١٩٦٧م، وبعد إنشاء ولايات جديدة في المنطقة الشمالية، أدرجت تحت معهد التربية بجامعة أحمد بيلو في زاريا، وعرفت بعد ذلك بوحدة المدارس العربية والإسلامية، التي تحولت فيما بعد إلى المجلس الوطني للدراسات العربية والإسلامية، فأصبح تركيزها منصبًا على المدارس العربية دون القرآنية، ولا سيما تشنغيو بينها[٢٩].

ومع قيام الديمقراطية في نيجيريا عام ١٩٩٩م، وإعلان ولاية زمفرا تطبيق الشريعة الإسلامية، جَرّ ذلك الولايةَ - وغيرها من الولايات، مثل: برنو، وكنو، وكدونا، وسكتو - إلى إدخال إصلاحات مهمة على تشنغيو، وتم بذلك إعداد مقرر لتدريس القرآن الكريم، والمواد اللغوية والإسلامية، برئاسة الشيخ أحمد المقرئ سعيد، بالتنسيق مع المجلس الوطني للدراسات العربية والإسلامية، ثم قُدّر لهذه الجهود المحلية أن استرعت انتباه المنظمات الدولية والدول العربية، ومنها: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبنك جدة الإسلامي، فتسارعوا في تقديم المساعدات المالية لدعم المشروع، وعندئذ تفتحت عيون القادة السياسيين، فأخذت قضية تشنغيو تدخل في اهتمامهم، غير أن الكثير من هذه المساعدات الخارجية استُغِلَّت، وصُرفت في مشاريع أخرى[٣٠].

وبعد مدة من الزمن، قدَّر الله أن ينال المشروع الذي صاغه الشيخ أحمد المقرئ إعجاب بعض أعوان الحاج نمدي سمبو والي كدونا آنذاك، فتُرجِم إلى اللغة الإنكليزية، ثم رفع إلى الوالي غودلوك جوناثان، الذي عُيِّن بعد ذلك في منصب نائب رئيس نيجيريا، فاستغل نمدي منصبه الجديد - عن طريق مستشاري الرئيس في الشؤون الدينية - في إقناع الإدارة، لتنفيذ المشروع، وبذلك انطلق مشروع بناء المدارس القرآنية مع بداية عام ٢٠٠٩م.[٣١] وقبل هذا الوقت، وفي عام ٢٠٠٨م خصوصًا، مرَّر مجلس الشيوخ النيجيري قانون أَلْماجري، الذي كان يدعو إلى إنشاء اللجنة الوطنية، للقضاء على فقر الأطفال في نيجيريا، وإلى التسجيل الرسمي لتشنغيو، وسجن المخالفين المتنعين سنتين، وذلك طبقًا لقانون حقوق الأطفال[٣٢].

وعلى كل حال، فقد أنفقت حكومة رئيس نيجيريا السابق السيد غودلوك جوناثان – حسب المصادر الإعلامية[٣٣] أكثر من ١٥ مليار نيرة)٣٦,٤٤٨,٨٤٥ دولارًا أمريكيًّا) في بناء ١٥٧ تشنغيا، في كل الولايات الشمالية، وفي بعض ولايات أخرى، يوجد فيها أَلْماجري، وصُنِّفت هذه المدارس إلى ثلاثة نماذج، على النحو الآتي:

النموذج الأول: يحتوي على ١٠١ تشنغيا، في كل منها فصلان للدراسة، ومبنى الإدارة والخزانة والداخليات، وغيرها.

النموذج الثاني: ويبلغ عدده ١٨ مدرسة قرآنية، وهو أوسع من النموذج الأول، بالإضافة إلى ٣٦ مدرسة أخرى، مبنية من قِبل مؤسسة Trust Fund، فتتكون كل مدرسة من ستة فصول، ومبنى الإدارة بخمسة مكاتب، والمكتبة، ودورات المياه، وقاعة الحاسوب، ومعلِّمَيْن اثنَيْنِ، وقاعتين اثنتَين للورشة، والداخليات للتلاميذ والأساتذة وغيرها.

النموذج الثالث: ويتكون من ١٣٨ مدرسة، بالتعاون مع مؤسسات داخلية وخارجية، فهي خاصة بمدارس إسلامية، دون الكتاتيب[٣٤].

وفي التالي جدول يوضح عدد المدارس التي بُنيت في كل ولاية:[٣٥]

ر.م	الولاية	عدد المدارس	ملاحظة
١	أداماوا	٩	الشمال الشرقي
٢	باوشي	٩	”
٣	برنو	٩	”
٤	تارابا	٣	”
٥	يوبي	٦	”
٦	غومبي	٥	”

ر.م	الولاية	عدد المدارس	ملاحظة
٧	جيغاوا	٧	الشمال الغربي
٨	كدونا	١١	”
٩	كنو	١٢	”
١٠	كاتشنا	١٠	”
١١	كبي	٦	”
١٢	سكتو	١٠	”
١٣	زمفرا	١٢	”
١٤	بينوي	١	الشمال الأوسط
١٥	كوغي	٥	”
١٦	كوارا	٧	”
١٧	نسراوا	٦	”
١٨	بلاتو	١	”
١٩	نيجر	٨	”
٢٠	أبوجا (العاصمة)	٢	”
٢١	لاغوس	١	الجنوب الغربي
٢٢	أوغن	٣	”
٢٣	أوندو	٢	”
٢٤	أيكيتي	١	”
٢٥	أوشن	٤	”
٢٦	أويو	٥	”
٢٧	ريفاس	١	الجنوب الجنوبي
٢٨	أيدو	٢	”
		١٥٧	

وعلى الرغم من المبالغ الباهظة، التي صرفت في بناء هذه المدارس، المفتقرة للإدارة الرشيدة، فلم تكن الكثير منها غير مبانٍ مهملة، وظلت تشنغيو تسودها الفوضى، وأَلْماجرَيْ لم ينفكوا مشردين في الشوارع والطرقات، متسولين، وقد أرجع الكثير من الباحثين ذلك الفشل الذريع إلى أسباب عدة نذكر منها:

- افتقار الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات إلى الرؤية التوافقية، ومن ثم غياب التنسيق بينها في توجيه هذه الجهود وترشيدها، وقد صرح بذلك الرئيس السابق نفسه في أحد التجمعات السياسية، في أبوجا العاصمة، يوم الخميس الموافق ٠٢ ديسمبر عام ٢٠٢١م، بأنه لما بدأ مشروع تشييد مدارس ألماجرَيْ، فإن بعض ولاة الولايات لم يكونوا راضين بالمشروع، ولم يصرحوا له بذلك إلا بعد انتهاء مدة رئاسته[٣٦].
- غياب اهتمام الحكومة على مستوى الفيدرالية والولايات، وسبب ذلك أنها ما شيدت هذه المباني أصلًا بِنيَّة حلحلة تحديات أَلْمَاجِرَنْشِي، والحدّ من ظاهرة التسول المستشرية فيها، وإنما «هذه المدارس ابْتنِيَتْ، من أجل جلب الدعم الخارجي، الوارد من منظمة الأمم المتحدة، وبنك جدة الإسلامي، وبعض المنظمات الدولية، وبعض الدول العربية»[٣٧].
- تمرد المعلمين وأَلْماجري في تشنغيو، وذلك لاعتقادهم السيئ أن التسول ثقافة متأصلة، وجزء لا يتجزأ من أَلْمَاجِرَنْشِي؛ فهو سُنة توارثوها كابرًا عن كابر، ويستشهدون ببعض شخصيات نابهة في المجتمع، من الذين تعلموا في المنظومة، كرجل الأعمال الحاج أمينو دنتاتا، الذي كان الجد الأعلى لرجل الأعمال النيجيري عليكو دنغوتي وغيره.

فشلت جهود الحكومة السابقة في حوكمة المنظومة، وبمجرد فشلها قامت جهود أخرى تتمثل في نجاح استقلالية المجلس الوطني، الذي كنا قد أشرنا في السابق إلى أنه تابع لمعهد التربية في جامعة أحمد بلو زاريا، فقد اعتُرِف بالشهادات الثانوية التي يصدرها المجلس، بعد اجتياز امتحانات المرحلة الثانوية العربية والإسلامية (SAISSCE)، مثل أي شهادات وطنية أخرى، تؤهل إلى الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وذلك بفضل جهود وزيرة التعليم السابقة الأستاذة الدكتورة رقية، في عهد الرئيس السابق جوناثان، وبفضل دعم الوزير الحالي للتعليم الحاج آدمو آدمو، تحت الحكومة التي يترأسها الجنرال المتقاعد محمد بخاري، وللمجلس قسم خاص بمنظومة أَلْمَاجِرَنْشِي في مقره الرئيس، المتكون من طبقتين في ولاية كدونا، إلا أن نشاطات القسم لم تنطلق رسميًّا، اللهم إلا بعض ندوات تقام في ولايات مثل: كنو، وباوشي، وكوارا، وغيرها[٣٨].

وإلى جانب ذلك، فقد قامت مؤسسة أهلية باسم: (مؤسسة الآفاق النيجيرية)، ولها أربع لجان: التمويلية، الإعلامية، التنسيقية، المناهج والمقررات، قامت المؤسسة بمحاولات جادة في حوكمة تشنغيو وفق سياسة الدولة، فصاغت مناهج موحدة بعد قيام لجنة المناهج والمقررات تحتها، بالجولة في أبرز الكتاتيب في شمالي

نيجيريا؛ للوقوف على أنظمتها الداخلية، ثم أقامت بعد ذلك ندوة على مدى يومين، شارك فيها رؤساء ومنظرو الكتاتيب، فأطلعتهم على مبادراتها؛ ليُبدوا فيها ملاحظاتهم، قبل إخراج صياغتها النهائية، التي تُقدّم إلى الحكومة الوطنية، للاعتراف بها، ولتنفيذها على مستوى الوطنط[٣٩]. وقد ذكر رئيس لجنة المناهج والمقررات، الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد مقري، أهم مبادراتهم بقوله: «لقد تمت مدارسة أربعة مناهج ومقررات للكتاتيب عبر الندوة، خلال مجموعات أربع، وَفق المناهج والمقررات المقترحة، وعلى النحو الآتي:
المقترح الأول: نظام داخلي وخارجي، يشمل تدريس القرآن الكريم حفظًا، مع إرسال الطلاب إلى المدارس الابتدائية الحكومية، ليتلقوا التعليم الحديث فيها، خلال ست سنوات فقط.
المقترح الثاني: نظام داخلي، يشمل تدريس القرآن حفظًا، بنسبة ٧٠٪، مع تدريس المواد العربية والإسلامية بنسبة ٣٠٪، وخلال ست سنوات٠
المقترح الثالث: نظام داخلي، يشمل تدريس القرآن حفظًا بنسبة ٦٠٪، وتدريس المواد العربية والإسلامية واللغة الإنجليزية والرياضيات بنسبة ٤٠٪، بالإضافة إلى تعليم الحرف البسيطة، خلال ست سنوات.
المقترح الرابع: نظام داخلي، يشمل تدريس القرآن حفظًا، مع تدريس المواد العربية والإسلامية والإنجليزية والعلوم، ومجموعة من الحرف، لمن يبلغ ١٢ سنة، وهو النظام الذي عرف في نيجيريا بنظام دمجي، بالإضافة إلى تعليم الحرف؛ حيث تقوم جهة حكومية، بمنح الطلاب شهادة الحرف والصناعات، بما يمكنهم من فتح الورش والمصانع، بعد التخرج من النظام، ويمكن لطلابه الالتحاق بالجامعات، ودراسة العلوم الصناعية»[٤٠].

وهناك مؤسسات إسلامية أخرى، أظهرت اهتمامًا بتنشغيو وتحدياتها، بينها المنتدى الإسلامي النيجيري، الذي تناول في اجتماعه الدوري المنعقد في ٢١ يونيو عام٢٠٢٠م الحديث عن تحديات تشنغيو وأَلْماجري، في مقره الدائم في كنو، وقد شارك في الاجتماع الفعاليات الوطنية التي لها علاقة بالموضوع، وبينهم الشيخ الدكتور/ بشير الشيخ غلادينثي، المستشار الخاص لوالي كنو الأسبق مالم إبراهيم شيكرؤ، في الشؤون التعلمية والتقنية، ودكتورة/ حليمة رابع، سكرتيرة وكالة كنو للتعليم الشامل، ودكتور/ دنلامين حيّو، رئيس مجلس التعليم الأساسي (SUBEB)، ومالم عبد الرحمن تجاني، رئيس مجلس إدارة المدارس القرآنية والإسلامية في كنو، وقد خرجوا بتوصيات عدة، أهمّها:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية في تشنغيو.
- البحث عن قناة تمويل تشنغيو من خلال الأوقاف.
- دعوة الحكومة إلى تخصيص ميزانية لتسيير الشؤون المالية للمنظومة.
- إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تشنغيو والإشراف على سيرها.

- المواد الأخرى كالإنجليزية والحساب والعلوم وغيرها يجب أن يؤخذ برأي المعلمين وأولياء الأمور بعين الاهتمام، قبل أن يفرض درسها على ألماجِرَيْ.
- على الآباء الذين يريدون إلحاق أبنائهم بشنغيو، تحمل نفقات الإقامة والإعاشة وغيرها.
- على الحكومة في الولايات، القيام بعملية إحصائية لجميع تشنغيو وأَلْماجري والمعلمين فيها، لتسهل عملية المراقبة والإشراف عليهم بدقة[٤١].

خامسًا- الخاتمة والتوصيات

إن أَلْمَاجِرَنْشِي منظومة تعليمية قرآنية، منتشرة في شمالي نيجيريا منذ أكثر من سبعة قرون، وقد عُرفت أولًا في مملكة كانم برنو، ومنها وفدت إلى نيجيريا، ولقيت المنظومة في بدايتها قبولًا فائقًا لدى جميع أطياف المجتمع، الذين كانوا يمولونها، وكانوا لا يدخرون جهدًا في سبيل نجاحها، ولا سيما بعد قيام الخلافة الإسلامية في سكتو؛ فقد أدخل عليها الشيخ عثمان بن فودي بعض الإصلاحات الجذرية، فكان ديوان الأمير هو المشرف على سير شؤونها، إلى أن جاء الاستعمار، فعمل على إزاحتها عن المشهد، واستبدل نظامه التعليمي الجديد بها، ومنذ ذلك الحين، أصبحت المنظومة دون إدارة رشيدة، في حين صار أَلْمَاجِرَيْ عالة على المجتمع، ومشردين ومتسولين.

ولقد قامت جهود عدة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، حاولت حوكمة أَلْمَاجِرَنْشِي، غير أنها لم تنجح – حتى الآن – في تخليص المنظومة من الأوضاع المزرية المتأزمة التي تعيشها.

وتتقدم هذه الورقة بتوصياتها، التي قد تنير الطريق أمام الجهود الأخرى، التي ما زالت قيد الدراسة والتنفيذ، والتوصيات هي الآتية:

- إعادة تأهيل الماجري ومعلّميهم فكريًّا وتربويًّا، وتوعيتهم على أن التسول، لم يكن يومًا عادة محمودة في التعاليم الإسلامية، وإذا كان بعض الناس قد اعتادوا عليه وارتادوه في السابق، فلا يؤخذ ذلك حجة لارتياده وتعاطيه.
- توعية الآباء وأولياء الأمور على واجباتهم تجاه أبنائهم في تشنغيو، وتحمل مسؤولياتهم قدر الاستطاعة، وألا ينبذوا موكليهم ليصبحوا عالة على المجتمع، مشردين في الشوارع والطرقات.
- التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات في جهودها الساعية نحو الحوكمة، ثم التعاون عليها مع الحكومة المركزية في أبوجا، وحكومات الولايات، فإن ذلك أهدى سبيلًا.

الهوامش والإحالات

(١) سالوا الحسن وأيوب لوالي، «المدارس القرآنية في النيجر وظاهرة التسول،» المجلة الثقافية الجزائرية الإلكترونية، (الجزائر، المجلة الثقافية الجزائرية الإلكترونية، ٢٠١٣م).

(٢) محمد طاهر الكردي، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، تحقيق: أحمد عيسى المعصراوي، (الرياض: دار أضواء السلف، ٢٠٠٨م)، ١٧١-١٧٢.

(٣) آدم عبد الله الإلوري، نظام التعليم العربي وتاريخه في العالم الإسلامي، (بيروت: دار العربية للطباعة، ١٩٨١م)، ٣٣.

(٤) أحمد شلبي، التربية الإسلامية: نظمها، فلسفتها، تاريخها، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨م)، ٥٢.

(٥) إبراهيم طرخان، إمبراطورية البرنو الإسلامية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م)، ٦٥.

(٦) علي أبوبكر، الثقافة العربية في نيجيريا، (كنو: دار الأمة لوكالة المطبوعات، كنو- نيجيريا، ٢٠١٤م)، ١٨٨.

(7) Isa Mohammed and Danjuma Yusuf, "The Almajiri Educational System: Origin, Dynamics and Challenges," *Taraba Journal of Political Science and International Relation*, 2, 1-2, 2015, 198.

(٨) أمين يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة،» مجلة قراءات إفريقية (الرياض: قراءات إفريقية، ٢٠١٢م)،

https://www.qiraatafrican.com/home/new/نظام-تعليم-الكتاتيب-في-شمال-نيجيريا-بين-غياب-الإدارة-وإجحاف-الحكومة#sthash.YcZvsksX.dpbs.

(9) Cheta Nwanze, "History of the Almajiri System in Nigeria," *The Guardian*, May 29, 2019, https://guardian.ng/features/history-of-the-almajiri-system-in-nigeria/.

(١٠) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(11) Abdussomod Amoo, "List of Tsangaya (Almajiri) Model Schools Built Under Jonathan Across Nigeria," *EduCeleb*, November 1, 2008, https://educeleb.com/list-of-tsangaya-almajiri-model-schools-across-nigeria/.

(12) Nwanze, "History of the Almajiri System in Nigeria".

(13) Mohammed and Yusuf, "The Almajiri Educational System: Origin, Dynamics and Challenges," 197-198.

(١٤) أبوبكر، الثقافة العربية في نيجيريا، ١٨٦.

(١٥) أبوبكر، الثقافة العربية في نيجيريا، ١٨٨.

(16) Egwuanikwu Ifechukwude and Egwuanikwu Gibson, "Reformation of the Almajiri Through Formal Education: A Pathway to Countering Religious Conflicts in Nigeria," *International Journal of Religious and Cultural Practice*, 6: 1, 2021, 26, https://www.iiardjournals.org/get/IJRCP/VOL.%206%20NO.%201%202021/REFORMATION%20OF%20THE%20ALMAJIRI.pdf.

(17) Ifechukwude and Gibson, "Reformation of the Almajiri Through Formal Education: A Pathway to Countering Religious Conflicts in Nigeria," 24.

(18) Ifechukwude and Gibson, "Reformation of the Almajiri Through Formal Education: A Pathway to Countering Religious Conflicts in Nigeria," 30.

(١٩) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٢٠) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(21) "Almajiri Practice not Representing Islam – Sultan of Sokoto," *Vanguard News*, May 21, 2017, https://www.vanguardngr.com/2017/05/almajiri-practice-not-representing-islam-sultan-sokoto/.

(٢٢) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٢٣) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٢٤) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(25) Nwanze, "History of the Almajiri System in Nigeria".

(٢٦) سورة ق: ١٨.

(٢٧) محمد إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحرير: مصطفى ديب البغا، ط ٣، (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م)، ٧٣٠.

(٢٨) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج١، ٤٣٥.

(٢٩) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٣٠) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٣١) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(32) Mohammed and Yusuf, "The Almajiri Educational System: Origin, Dynamics and Challenges," 203.
"Jonathan's N15b Almajiri Schools Rot Away," The Guardian, October 5, 2019,
https://guardian.ng/news/jonathans-n15b-almajiri-schools-rot-away/.

(33) Amoo, "List of Tsangaya (Almajiri) Model Schools Built Under Jonathan Across Nigeria".

(34) Amoo, "List of Tsangaya (Almajiri) Model Schools Built Under Jonathan Across Nigeria".

(35) Amoo, "List of Tsangaya (Almajiri) Model Schools Built Under Jonathan Across Nigeria".

(36) "Jonathan: Some Governors Weren't Happy When I Built Almajiri Schools," Daily Trust, December 2, 2021,
https://dailytrust.com/jonathan-some-governors-werent-happy-when-i-built-almajiri-schools/.

(٣٧) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٣٨) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٣٩) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٤٠) يهوذا، «نظام تعليم الكتاتيب في شمال نيجيريا: بين غياب الإدارة وإجحاف الحكومة».

(٤١) محضر الاجتماع تحصل عليه الباحث عبر السكرتير العام للمنتدى الإسلامي النيجيري، الأستاذ الدكتور ثالث شيخ،)١٠، أغسطس، ٢٠٢٠م).

التراث الشعبي الغنائي لجماعات الصيادين بسواحل البحر الأحمر

د. سهام عبد الباقي، باحثة في الأنثروبولوجيا الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة، القاهرة.

أفرزت البيئة الإيكولوجية والثقافية بسواحل البحر الأحمر والمتوسط نمطًا غنائيًّا متشابهًا ومميّزًا، اصطلح على تسميته: «الفن الساحلي»، إشارة إلى فنون الصيادين، ممثلة في أهازيجهم الشعبية؛ فتشكَّل تراث غنائي مميز للمنطقة، ظهر فيه التشابه والتقارب فيما بين الألوان الغنائية والموسيقية، نتيجة الالتقاء والتفاعل بين هذه المجتمعات، وترك كل مجتمع بصمة مميزة في لغته الموسيقية. وترجع أهمية أغاني الصيادين إلى ارتباطها بمراحل العمل البحري نفسه، ولأنها تعكس درجة تفاعلهم وتكيفهم مع الظروف البيئية المحيطة بهم، ولقدرتها على التعبير عن الحالة النفسية والمزاجية للصيادين، والتي تُراوح ما بين ابتهاج وحزن، طمأنينة وخوف، أمل ويأس، وغيرها من المشاعر التي تختلج في النفس، في أثناء رحلاتهم بطول البحار وعرضها. وتسعى هذه الورقة للبحث في نشأة الفن الساحلي، والتعرف على طقوس الصيد، ووظيفة أغاني الصيادين وأنواعها، مع تحليل مضمون أنماط من أغاني الصيادين بمنطقتي الدراسة، وإبراز أوجه التشابه والتفاعل الثقافي بين مجتمعات سواحل البحر الأحمر.

أولًا- نشأة الفن الساحلي لدى شعوب البحر الأحمر

قد لا يتفق الباحثون في مجال التراث الغنائي على البداية التاريخية لنشأة الفن الساحلي، وارتباطه بدولة معينة؛ فمنهم من أرجعه إلى مدينة ينبع، التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة، في المملكة العربية السعودية، وهذا سبب اشتقاق اسم الفن «الينبعاوي» لصلته الوثيقة بها، ونشأته فيها؛ فأصبح له هوية متجذرة بتلك المنطقة، وموروث لصيق بها. وتلك الرؤية تدحض ما يقال حول كونه موروثًا بحريًّا، يُتداول بين الدول المطلة على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ثم انتشر في مدن منطقتي مكة والمدينة، ومنها انتقل إلى الجنوب، وصولًا إلى اليمن، مع من ولد ونشأ وتعلَّم هذا الفن من أبناء اليمن، في مدن جدة، ومكة، والمدينة،

والطائف، وشمالًا إلى الأردن، حيث يسمى «السمسمية العقباوية»، نسبة إلى منطقة العقبة[١]، وصولًا إلى ضفاف مصر، التي يسمى فيها: «فن السمسمية»، بصفتها الآلة الموسيقية، المصاحبة لهذا اللون الغنائي بمدينة بورسعيد.

اكتسبت مدينة ينبع أهمية كبيرة في التاريخ القديم والحديث؛ إذ شكّلت في القرون الماضية محطّة مهمَّة على طريق القوافل، التي يستخدمها التجار في رحلاتهم من شبه جزيرة العرب وإليها، فكان ميناء ينبع البحري حتى وقت قصير يمثّل مسارًا محوريًّا للحجاج، لبلوغ الأماكن المقدسة في مكة والمدينة[٢]. وكانت قديمًا إحدى محطات طريق البخور؛ وهو معبر تجاري دولي، يبدأ من سواحل ظفار وسلطنة عمان على بحر العرب حتى سواحل البحر المتوسط، وينقسم إلى طريقين متفرعين: أحدهما يمر بنجد إلى العراق وفارس، والآخر يمر بالبتراء بالمملكة الأردنية الهاشمية إلى فلسطين على البحر المتوسط. وهي تعد من المناطق التقليدية والتراثية المهمة في المملكة العربية السعودية، نظرًا لموقعها على ساحل البحر الأحمر، ويعمل سكانها المعروفون باسم «ينبعاويين» في الصيد البحري، والزراعة، وخاصة منها النخيل[٣].

وحول نشأة «فن السمسمية» بسواحل البحر المتوسط في مصر، فقد اتفقت أكثر آراء الباحثين المصريين على عدم مصرية آلة السمسمية، التي اشتهرت بها مدن القناة؛ نظرًا لأنها آلة حجازية، وصلت إلى السويس؛ فطوَّروها بزيادة عدد أوتارها الخمس إلى سبع، ثم إلى عشرة أوتار. فالسمسمية وأغانيها موروث شعبي قديم، بدأ في السويس، وانتقل إلى بورسعيد، ثم إلى الإسماعيلية، وتبنّى هذا اللون الفني نمط الأغنيات والحركات الإيقاعية الراقصة نفسها، مع إضفاء الطابع المحلي على بعض الأغنيات؛ فنجد - على سبيل المثال - فنون السمسمية السويسية، نسبة لمدينة السويس أو البورسعيدية... وهكذا[٤]. ولم يخل الأمر من وجود بعض الآراء، التي استدلت على مصرية فن السمسمية، استنادًا إلى أصل الآلة؛ إذ ظهرت على شواهد الحضارة المصرية القديمة. ويعود أصلها إلى آلة الكنارة الفرعونية، ولها أوتار مصنوعة من أمعاء الحيوان، تشد على طرفي علبة من الخشب الصاج، وتشد عليها جلدة، وتزين بالخرز والنقوش، ثم كان التطور إلى آلة السمسمية التقليدية الحالية، مما يرجِح - لدى البعض – أصولها المصرية. وقد عرفت السمسمية في مدن القناة: «بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس»، من عمال جنوب مصر، وهم النوبة، والسودان، الذين انتقلوا في القرن الـ ١٩ الميلادي إلى أعمال حفر القناة عام ١٨٥٩م[٥].

وثمة مصدران استقت منهما أغاني البحر محتواها في مصر، سواء في البحر، أم في الميناء، المصدر الأول: وهو أعمال البمبوطية، وهي تشير إلى نوع من التجارة، تكون بين بعض المراكب والسفن العابرة بقناة السويس، وهي مأخوذة من (boat man)، وتعني رجل القارب، وتحرّفت من «بوت – مان إلى «بمبوط»، وقد عرفت تلك المهنة منذ افتتاح القناة عام ١٨٦٩م، أما المصدر الثاني: فهي أعمال الصيد، وما كان يصاحبها من

غناء يعرف بـ«الحدو». بالإضافة إلى أغانٍ شعبية مصرية من مناطق مختلفة، انصهرت جميعها في بوتقة واحدة، وضمّت جل العناصر الثقافية، التي حملها النازحون إلى تلك المنطقة، إبان حفر القناة[٦].

ثانيًا- أغاني الصيادين: أقسامها ووظيفتها

تعرف الأغنية الشعبية في البلدان العربية باسم الأهازيج، وتستخدم للتعبير عن كلمات شعرية، تطغى عليها البساطة، واللهجات المحلية الدارجة، لكنها تظل محتفظة بالوزن والموسيقى الشعرية، والدلالات العميقة، التي تحمل رسائل ومفاهيم مهمة في الحياة، تتخطى أغراضها القريبة في بثّ روح الحماس أو الأنين، إزاء بعض التحديات والمخاطر، التي يواجهها الناس، على غرار ما يواجه الصيادين من معاناة وويلات في أثناء رحلات الصيد.[٧] ورغم ما تمثّله من تراث شفهي غير مكتوب، فإن أفراد المجتمع يحفظونها عن ظهر قلب، وتتناقلها الأجيال، وتمتاز بأنها شديدة المحلية من حيث الكلمات والموسيقى، والآلات الموسيقية التي تصنع من مواد متاحة بالبيئة، وتحظى بقبول شعبي، لأنها من تأليف العامة[٨]، وتعكس وتجسد قيمه وأفكاره، ونظرته للبيئة الساحلية بمفرداتها المتنوعة.

وتعد أغاني الصيادين هي الأكثر انتشارًا وشهرة في قرى وتجمعات الصيادين، وهي متنوعة، وتشكل فرعًا أساسيًّا من أغاني العمل، ولا ريب أن لكل منطقة من مناطق الصيد أغانيها الشعبية الخاصة، مع ملاحظة وجود عدد من الأغاني العامة فيما بينها، والتي توجد كتنوعات للمادة الفلكلورية نفسها[٩]. وترجع أهمية الأهزوجة البحرية إلى كونها وسيلة لوصف حالة مِزاجية لصاحبها، بصورة تلقائية، وتتشابه أقسام أغاني البحارة في الخليج، مع أغاني البحارة في اليمن.

وتنقسم أغاني الصيادين في مصر إلى ثلاثة أنواع، تختلف فيما بينها من حيث اللحن، والكلمات، والوظيفة. **النوع الأول:** هو أغاني الاستعداد بشباك الصيد ولوازمه، ويهدف إلى تنشيط الصيادين، ورفع همتهم في العمل، وتكون أغنيات فردية وجماعية. **والنوع الثاني:** هي الأهازيج التي يتغنون بها في أثناء التجديف، في رحلة ذهابهم للصيد. **والنوع الثالث:** يتمثل في الأغاني التي تُردَّد في أثناء عودتهم، تعبيرًا وإعلانًا عن فرحتهم بما أفاء الله به عليهم من رزق وفير[١٠]. بينما تصنّف أغاني الصيادين في ينبع، كغناء ساحلي شعبي، ارتبط باسم المحافظة، وارتبط أداؤه بآلة السمسمية، والتخت العربي الشرقي، ويتخلله الموال الينبعاوي، ويلازمه أداء بعض الألعاب الإيقاعية، والرقصات الشعبية.

ويطلق على أغاني الصيادين، أو «الحواتة» باللهجة المحلية في مدينة ينبع: «فن الخطفة»، وهي نوع من الغناء، يصاحب رفع أشرعة السفينة، من أجل إبحارها باتجاهات مغايرة. أو: «فن النَهَمة»، بالإشارة إلى غناء النَّهَّام «الصيادين». وتنتشر تلك التسمية في سواحل الخليج العربي، في كل من السعودية، والبحرين،

وقطر، والكويت، والإمارات[١١]. وتمتاز أغنياتهم بالتعدد والتنوع في الأسماء والأنواع، ومن حيث الألحان والإيقاعات؛ فمنها الياميال، والمداوي، والفجري، بالإضافة إلى بعض الأغاني الشعبية الخفيفة، وهي بصفة عامة أنماط من الفنون البحرية الجماعية المشهورة. ويشكل الموال «الزهيري» الركن الأصيل بها، ويكون سباعيًّا، وتتفق الأشطر التالية في قافية أخرى، ثم يختم الشطر السابع بالقافية نفسها، الخاصة بالشطر الأول، وتستخدم معها الطبول، وتؤدَّى جلوسًا ووقوفًا، مع اختلافها عن بعضها[١٢]. ومن أمثلة خطفة الشراع هذه المقطوعة:

- «سرنا اتكلنا على الله...
- ربي عليك اتكالي...
- سالي بالقلب سالي»[١٣].

أمَّا «الياميال» فهو لون غنائي، يختص بالسرد الإلقائي المعروف باسم: «ريسيتاتيف Recitative»، وهو الترتيل، أو الإلقاء المنغَّم الحر، الذي يقترب من أسلوب الحديث العادي، ولكن في مساحة لحنية ضيقة، لا تزيد على ثلاث درجات صوتية، كما يكتبه المؤلف الموسيقي في الأوبرا والأوبريت[١٤]، ويكون من على ظهر السفينة وخارجها. وتتعدد أنواع الياميال ما بين: محرقي، راكد، البدينة، ياهي. وأما «الحدادي»، فهو نوع من الغناء يأتي عند عجز البحارة في استعادة نشاطهم وقت الراحة[١٥]، وهو أيضًا أحد فنون الفن «الفجري» الشهير في منطقة الخليج، الذي يرتبط بمهنة الغوص والصيد، مما جعل له أهمية شعبية وثقافية كبيرة، وقد تراجع بسبب توقف عمليات الغوص، مع ظهور اللؤلؤ الصناعي وانتشاره. ولا يقتصر دوره على البحر؛ فقد يستخدمه الصيادون خلال سمرهم في البر، وسُمِّي بهذا الاسم لإيقاعه الشديد وقوته، التي تشبه طرق الحديد، وينقسم فن الحدادي إلى قسمين، النوع الأول: يكون بعد انتهاء العمل مباشرة، من أجل مواصلة عمل آخر، أما النوع الثاني: فيهدف للترويح عن النفس بعد وقت العمل. وترتبط أغانيهم بالوظيفة التي يقومون بها، لذا؛ فهناك أغنية للتجديف، وعندما يتعمقون في غُبِّ البحر، يرددون أغاني طلب الحماية من الله، وحين يبدؤون رحلة العودة، وعند وصولهم إلى البر، يرددون أغاني الحمد والابتهاج بسلامة الوصول[١٦]. وقد ارتبطت به الطبول، التي تحاكي أصواتها أصوات صخب البحر، والمراويس، ومفردها: «المرواس»؛ وهو آلة إيقاعية صغيرة الحجم، تتكون من أسطوانة خشبية مجوفة، يُشد عليها من الناحيتين قطعتان جلديتان، ويطلق عليها «الرقمة»، وتُشد بواسطة خيوط سميكة. وأصل المرواس يعود إلى الهند، ثم وصلت إلى المملكة العربية السعودية، وخصوصًا مدينة الأحساء، ولقد اشتهر أهلها بالعزف عليها، ومنها انتشرت إلى دول الخليج العربي. ويبدأ العزف بها بدرجة هادئة، ثم تعلو الموسيقى بإيقاع صاخب لاحقًا، وترديد جماعي[١٧]. لذا تعددت الأهازيج البحرية، لأنها الوسيلة التي يتخطى بها البحار كل

ما يساور نفسه وقت إبحاره من قلق وخوف، لتخطي الصعاب، وشحذ همته من خلال الإيقاعات الصاخبة، التي تساعده على النشاط والتركيز، حتى انتهاء الرحلة بنجاح.

ثالثًا- فنون الإيقاع والرقص لدى جماعات الصيادين بمدينة ينبع وبورسعيد

وتشكّل آلة السمسمية في مدينتي: ينبع وبورسعيد، آلة الإيقاع الأولى للفن الساحلي، ولأغاني الصيادين، وهي تنتمي لعائلة الآلات الوترية (الكنارة والصنج)، التي انتشرت منذ ٦ آلاف سنة في الخليج العربي، وترجع السمسمية بالأصل المشترك إلى (الكناروم الدلمونية)، المخترَعة منذ الألف الثاني قبل الميلاد؛ فلم تَعرف حضارة وادي النيل الآلات الوترية والسلم، إلا عقب دخول الهكسوس بين عامي ١٦٥٠ و١٥٥٠ قبل الميلاد، لذا؛ فالكنارة عرفت في حضارات الجزيرة العربية بين القرنين: السادس والسابع قبل الميلاد في دادان، أو العلا، في المملكة اللحيانية (شمال غربي الجزيرة العربية)[١٨] وجنوبها الغربي، في القرن الرابع قبل الميلاد، في مملكة كندة الأولى، وانتقلت إلى شعوب بحر العرب والبحر الأحمر في القارة الإفريقية.

وتعد السمسمية آلة الإيقاع المفضل؛ لأنه إيقاع خفيف وراقص، ميزانه رباعي، وهو مشترك في أغاني الصيادين في ينبع وبورسعيد، فبعد الفراغ من عملهم يجلسون على ظهر السفينة، يتوسطهم عازف السمسمية، ليرددوا ألحانًا شجية، تحاكي موج البحر الهادر، ويشارك الباقون في الغناء والتصفيق بإيقاع واحد، وتؤدَّى على السمسمية ألحان أخرى، تسمى: اللحن اليماني (الجنوبي)، وهناك فرق كبير بينه وبين «اللحن اليمني»، الذي ينسب إلى (اليمن)، أما(اليماني) فمعناه: الحجازي، أي أن الكلمات مستقاة من جهة الحجاز[١٩].

وتُصاحب أغاني الصيادين في بورسعيد الطبلة – أيضًا – وتسمى: «الدربكة»، والتصفيق والرقصات المُستوحاة من البيئة الساحلية، وتتميز رقصاتهم بالخفة والمهارة والفتوة، وأشهرها رقصة: «الضمة» التي يجتمع عليها جماعات الصهبجية في بورسعيد، التي ظهرت في بدايات القرن العشرين، كجماعات تربطهم علاقات مهنية كالنجارين، والحدادين، والعمال. وتشير «الضمة» إلى الجماعة من الناس وغيرهم، ينضم بعضهم إلى بعض، وتتضمن الاحتفالية أشكالًا غنائية متعددة، يصاحبها أداء حركي، يشمل الرقص، واللعب بالعصا والسكاكين وغيرها من الأسلحة البيضاء[٢٠]. والتي تعدّ جزءًا من أدوات الصياد وعدته. ويتصل هذا الأداء الحركي اتصالًا وثيقًا بحركات العمل في البحر؛ إذ يعمل جل المشاركين في الضمة بالبحر، وإن كان بعضهم يندرج في فئات ومهن أخرى مختلفة، فتنبثق أغانيهم من عاداتهم وتقاليدهم، وأعراف مهنهم أيضًا، أما رقصاتهم فهي مستوحاة من البيئة الساحلية، وتتميز بالقفز، والرقص بالأيدي والأرجل، فيما يشبه حركة رمي الشباك وسحبها[٢١]. لذا؛ كان لزامًا على الصياد أن يستعرض في رقصاته كل المهارات الحركية المختلفة، من سرعة، وخفة في الحركة، وألعاب المهارة الفردية، وكلها صفات لازمة لقهر البحر، وتعكس براعته في حرفته.

ويشتهر صيادو ينبع بما يعرف باسم: «الخبيتي»، وهو فن راقص قديم، تدخل في إيقاعاته الدفوف، والسمسمية، وعادة ما يكون في ساحة اللعب أكثر من راقص، وتتمثل الرقصة في الثني والدوران على أنغام الإيقاع، وفي هذه اللعبة يلبس الراقصون ثوب «الحويسي»، وهو ثوب تراثي قديم ومشهور في هذه الرقصة، ومصمَّم تصميمًا يساعد الراقص على الاستدارة، وهناك فن «الرفيحي»، وهو بمنزلة فلكلور حركي وصوتي شعبي أصيل، يمتاز بالسرعة في الرقص، والصعود والهبوط بالجسد في أثناء تأدية الحركات، مع ضرب الأرض بالأرجل، ويعتمد على الألحان الخفيفة، وأبيات الشعر القصيرة، ويؤدَّى مع تصفيقتين بالكفين[٢٢].

رابعًا- طقوس الصيد بمدينتي ينبع وبورسعيد

تمتاز حرفة الصيد في مدينة ينبع بسمات خاصة عن غيرها من المهن، ويتوفر نوعان من الصيد: الصيد الاستثماري، والصيد التقليدي، أما الأول: فيضم قوارب أكبر حجمًا وعتادًا، وأما الآخر: فتمتاز قواربه بصغر الحجم، وتستخدم في عملية الصيد بعض المعدات التقليدية، كالخيط الطويل، والغزول(الخيشوم)، والكوفية (شباك البحر). ويمتلك الصياد التقليدي من ١ - ٤ قوارب، يصنعونها من الألياف الزجاجية، أو الخشب، أو الحديد[٢٣].

أما أزياء الصيادين في بورسعيد، فهي عبارة عن سروال طويل فضفاض، يحده من أعلى عند الوسط «كُمٌّ» يقفل بأزرار أو «تكة»، وتحت الكمر، ينسدل «السروال» باتساع عن طريق كشكشة، وينتهي بأساور تُقفل بأزرار. أما من أسفل المنتصف، فله حجر واسع، ليتيح للصياد الحركة بسهولة عند العمل، وتُحدَّد ألوانه بالأسود أو الأبيض، ويعلوه من أعلى «السديري»؛ وهو سترة بدون أكمام، وقصير، يقفل بأزرار، وله ثلاثة جيوب خارجية، وتتنوع أشكاله، ويختلف من منطقة إلى أخرى، ويلبس تحته قميص خفيف من القطن (فانيلة)، بأكمام طويلة، ورقبة عالية. أما الشاملة: فهي قطعة قماش، طولها من مترين إلى ثلاثة أمتار، مصنوعة من القطن، يثبتها الصياد أعلى السروال. ومن أغطية الرأس «الطاقية»، التي تتخذ شكل مخروط، وتصنع من خيوط قطنية أو صوفية، بطريقة شغل الإبرة (الكروشيه)، تُلف حولها «العمامة» القطنية، ويفضلها الصيادون كبار السن. وينتعل الصيادون حذاء يُصنع من الجلد، نعله سميك، وله حواف عالية، لتحجب عنهم البلل.[٢٤] وتبدأ رحلة الصيد بتجمع الصيادين مع أول ضوء لشروق الشمس، فينظّفون شباكهم، وتشترك النساء مع الرجال في إعداد تلك الشباك، وإصلاح ما قُطع منها، ثم يرمون شباكهم من خلال دفع قواربهم الخشبية الصغيرة بالماء، في مناطق بعينها، والوصول إلى المراكب الخاصة بهم على شاطئ المحافظة، حيث إن الساحل مقسم إلى عائلات، ولكل منها مكانها، ومراكبها المخصصة. وتُطرح الشباك في المياه من جهة وتُثَّبت، وتُوصَّل إلى الجهة الأخرى، فتصبح الشباك على شكل دائرة، وتُحصَر من الطرفين[٢٥]. وتختلف أشكال الشباك بحسب

نوع السِّمك، وعُمق المياه، ثم يُضرَب على المياه بـ«المدرة»، وهي (عصا الصياد الطويلة) حتى يتحرك السمك في اتجاه الشبكة. ومع الشروق تكون «الطرحة» الأولى، أي طرح الشباك بالماء، وبحسب ما تجود به الشباك تكون الطرحة الثانية. حتى تنتهي الرحلة ببيع الأسماك على التجار، وتوزيع رزق الرحلة على فريق العمل، بعدها ينصرفون إلى منازلهم للاستعداد لرحلة اليوم التالي[٢٦].

وتبدأ مراسم الصيد بمدينة ينبع عمومًا، بعد صلاة الفجر، تسبقها مجموعة من الطقوس الخاصة بالصيادين، تتمثل في رصد حالة الطقس، وسرعة الرياح، لتبدأ رحلة الإبحار على قوارب صغيرة للاصطياد في الأماكن القريبة، وتسمى السفن الكبيرة «الجردي»، وهي مجهزة لمكوث الصيادين بها لبضعة أيام، ويتكون أفراد الطاقم من سبعة صيادين، وريس واحد، وكانوا قديمًا يذهبون إلى أماكن بعيدة بجانب الحدود السودانية، وذلك لوفرة الأسماك هناك، وكانوا يقضون الأيام الطوال في البحر، ويقيمون جلسات السمر، أو ما يعرف بـ «بيت القوارب القريبة» وهي التي تجتمع في عرض البحر، وتتقارب من أجل التحدث والمسامرة، والقضاء على الإحساس بالوحشة والخوف، لا سيما من أسماك القرش، التي كانت كثيرًا ما تهاجمهم[٢٧]. وهكذا نجد كيف استطاعت جماعات الصيادين التكيف مع حياة البحر بكل تحدياتها، من خلال ممارساتهم، التي حولت البحر لعالم كامل، تمكنوا من تطويعه، فأصبح لهم البيت والملاذ، وربطهم برابطة واحدة، وسمات واحدة، وجدوا فيها ما يسعدهم، ويقلص شعورهم بالمخاطر المحيطة بهم، والتي كانت تنتهي بمجرد الشروع في أغنياتهم وحديثهم، وأجواء المرح التي ميزت تجمعاتهم.

خامسًا- أنماط من أغاني الصيادين

أغاني الصيادين ليست مجرد كلمات مسجوعة، تُطلق من باب التسلية وتمضية الوقت، حتى انتهاء الرحلة، وإنما تكمن أهميتها في تزويد الصيادين بالهمّة والنشاط، الضروريين للعمل البحري، الذي غالبًا ما يكون في ظروف استثنائية وصعبة، وتبدأ أولى مراحله بالاستعداد والتأهب لرمي الشباك بالماء، فيُردد الصيادون الأغاني الجماعية، مثل:

هِيلا هِيلا وهيلا وهيلا يلا .. هِيلا وهيلا وهيلا هيلا
الرزق والبركة عـــلى الله .. هنا نتعـــاهد كلنا عيلة
هِيلا هِيلا أيديك في أيديا .. يلا وحيـــا على العمل[٢٨]

ومن الأغاني التراثية السائدة بالخليج:

وهِيلا هِيلا يا صياد .. هِيلا هالله صلِّ عـــلى النبي
وإن عـــجبك صلِّ .. وإن ما عجبك صلِّ صلَّى النبي[٢٩]

ويرجع وجه التشابه بين الأغنيتين إلى استعمال الكلمات نفسها، ومنها: «هِيلا» وهي: اسم علم مؤنث عربي محرف عن (هَيل)، من الفعل: هَالَ يَهِيلُ، وتعني حدوث الشيء بسرعة، كهيل التراب، على سبيل المثال[٣٠]. وتشير إلى الحث على العمل بجد ومثابرة، وكأنها ميثاق وعهد على تحمل أمانة العمل، دون تباطؤ أو إهمال، وبروح الفريق، يقطعه جماعة العمل فيما بينهم، لذا؛ فهي من الأغاني الافتتاحية والأساسية للصيد.

ومن الأغاني التي يغنيها الصيادون في أثناء الإبحار، تلك التي يستنفر بها كل طاقته، ويستحضر بها عزمه، للحصول على صيد وفير، بالصبر والإتقان، والتوكل على الله، خاصة أن الرزق «سمك في ماء»، وهي من العبارات المتداولة في مصر، ويقصد بها أن السمك قد يأتي وقد يستعصي عليهم، كما تعبر عن ذلك هذه الأغنية:

ورميت الشبكة في ... المية بإذن الرحمن

ده السمكة العاصية ... أنا بجيبها وتعدي بحور

والله مسيبها ... في قنالنا الحلو هنصطادها

صياد والكار كار أجداد .... طول عمري بصيد[٣١].

وتعبّر بعض الأغاني عن المخاطر، التي يتعرض لها الصياد في أثناء رحلته، وقد تضمن التراث الثقافي الخليجي حالات وصورًا تعبيرية مختلفة، وعادة ما تبدأ الأغنية بموال، يجسد حال البحارة مع السفر والبعد ومشقة الصيد، ويطلب الإعانة من الله برحلة آمنة، وقضاء حاجة البحارة بالعودة بسلام برزق وفير:

اللقاء حنا طلبنا الله ... يابو الجود سامحنا

واغفـــــــــــر ذنوبي يا ... عظيم الشأن

يا قاضي الحاجات ... تقضي حاجة المظلوم

والخير مقبل بخت ... منهو يأخذ المقسوم[٣٢]

وقد ارتبطت جماعة الصيادين ببعض المعتقدات الشعبية، الخاصة بالخوف من كائنات خرافية وأسطورية، تعكس تاريخهم المختزل لعلاقتهم بالبيئة من ناحية، وتجاربهم معها من ناحية أخرى، حيث يَعرف سكان المدن الساحلية أساطير مختلفة، يفسرون بها أحيانًا الحوادث التي تقع للبحارة في عرض البحر، وأشهرها في الخليج العربي: «أسطورة أبو درباية» التي تعني بالفارسية: «أبو البحر»[٣٣]؛ إذ يعتقد أنه يعيش بأعماق المياه، ويتسلل إلى مراكب الصيادين بين العشاء والفجر، ليخطف أحد البحارة ويلتهمه، ويهاجم السفن لتغرق، وتتعدد الأسطورة بتعدد الشخصيات الخرافية؛ كجِنِّي البحر الضخم وغيرها[٣٤]. وقد ظهرت تلك المعتقدات في حكايات وأغنيات الصيادين، فأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتهم؛ فألفوها، وتغلبوا على خوفهم منها، كما في هذه الأغنية:

ولدي رفعت صوتي لما اتنبح .... متخفش من جني ولا من شبح

وان هب يـــــــوم مائة عفريت .... أسأله مدافعش ليه عن نفسه وهو بينذبح[٣٥]

ومن الأغنيات التي تعكس فرحة الصيادين برزق وفير، تحمله شباكهم، أغنية: «الصلاة على النبي» حيث إنها من الكلمات المباركة، ولا تطلق على شيء إلا زادته بركة، وحفظته من شر العين، فهي بمنزلة تحصين شعبي في أيسر صوره، وتقول كلمات الأغنية:

الصلاة عالنبي أمـــــدح النبي ..... شبكتنا ملانة بالخير والنبي

يا أبا عبد العال حمل واشتال ..... شبكتنا كده مرضية

أيوا الله يا خال شبكتنا حلال ..... يبارك لك ترمي عليا[٣٦]

وكثيرًا ما تعكس أغانيهم فرحة خروج شباكهم محملة برزق حلال متنوع، بعد كفاح، وعناء يوم طويل، يجسد قصة كفاحهم اليومي للحصول على رزق البحر:

لموا يا جدعان صيد امبارح ..... جلاب الخير بحر المالح

راجعين صايدين أشكال وألوان .... بورى وسردين لوت مع مرجان

ودنيس وأورس وكابوريا كمان ..... فالبرد وعز القيالة بنسمي ونطرح شبكتنا[٣٧]

وفي ظل الخطر المحيط بالصيادين، تعيش عائلاتهم دائمًا على وقع الخوف والرجاء، منتظرين عودتهم، لذا؛ فهم يقدرون صبر زوجاتهم، وتضحياتهن في غيابهم، وتعد أغنية «بتغني لمين يا حمام» من أكثر الأغنيات ذيوعًا، وفيها رمزية وإشارة إلى الزوجة والحبيبة بطير الحمام، الذي ينتظر عودة الوليف من بعد الغياب، بشوق جارف:

يا حمام روح وقول لحبيبي .... ده البعاد زود لهيبي

روح قولوا ليه زعـــــلان مين .... يشتري منى جوز الحمام البني

مركب حبيبي مالغرب جايه .... فارعه قلوعها طية وطية

تعوم وتجري على شبر مية .... فيها اللي أحبه يسأل عليا[٣٨]

ولم يخلُ التراث الثقافي الخليجي من عدد من الأغنيات، التي تفيد التوكل على الله، والتضرع إليه بمغفرة الذنوب، ولمّ شمل الأحبة؛ فشعور الصيادين بالمناطق الساحلية يغلب عليه الخوف؛ لأنهم لا يأمنون «غدر» البحار، و«شر» الأقدار، حسب ما يعتقدون؛ فهم يخرجون إلى البحر ولا يدرون: أمردودون إلى أهليهم أم راحلون؟ لذا؛ تحمل أغانيهم طابع التوبة والإنابة إلى الله، واستوداع النفس، مع التمسك بالأمل، والتفاؤل بالخير:

يا ليلة الأنس ما تعودي لنا ..... كلن حبيبه بجنبه إلا أنا

حنا طلبنا الله يابو الجـــــود ..... سامحنا واغفر ذنوبي

يا عظيم الشـــــأن يا قاضي ..... الحاجات تقضي حاجة المظلوم

والخير مقبـــــل بخت منهو ..... يأخذ المقسوم[٣٩]

ومن الطقوس التي تحرص زوجات الصيادين على فعلها، حرق سعف النخيل، وإطفاؤه في الماء، طلبًا لحماية الصيادين، وعودتهم سالمين. ومن الأغاني التي تصف حال النساء بعد إبحار أزواجهن، وانتظارهن بشوق أمام الشواطئ، يستجدين البحر بإعادة الرجال والأبناء سالمين، بالاستعطاف حينًا، وبالتهديد حينًا، كما في هذه الأغنية:

يا جارتي سيعود من دنيا المخاطر ..... يا جارتي سيعود بحاري المغامر
يا جارتي سيعود من دنيا المخاطر ..... بالعطر والأحجار والماء المعطر والبخور
توب توب يا بحـــــر ما تخاف من ..... الله يا بحر يا بحر جيبهم[٤٠]

لذا؛ جسدت الأغاني التراثية تاريخًا شفويًّا أصيلًا، ميَّز المجتمعات الساحلية، وصبغها بصبغة ثقافية خاصة، واستطاعت تجسيد مشاعرهم، والتعبير عن مخاوفهم، فكانت بمكانة إفراغ نفسي لهم، ساعدهم على المضي قدمًا في الحفاظ على مهنتهم التقليدية المتوارثة، رغم ما يعتريها من مخاطر وصعاب، وظلوا أوفياء لها؛ يتغلبون عليها بإيقاعاتهم التي كانت تبثّ فيهم الأمن والأمل، وبرقصاتهم التي ترفع همتهم، وتزيد قابليتهم للعمل، مع التمسك بأمل لقيا أهليهم.

خاتمة

وبعد هذا الاستعراض لأغاني الصيادين، بمدينتي ينبع وبورسعيد، يبدو أثر البيئة الساحلية في فنون المنطقتين، فيما يعرف بالتأثر الثقافي، أو المثاقفة بين المجتمعين، رغم الاختلاف الجغرافي بين المدينتين؛ حيث تقع مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر، وتقع مدينة بورسعيد على سواحل البحر المتوسط، مما يؤكد وحدة الثقافة الساحلية بطول الساحلين، بدءًا بالتشابه في مضمون الفن الساحلي، سواء أكانت أصوله ينبعاوية أم مصرية؛ فالقاسم المشترك بين الفنين هو اعتماده على الموسيقى الشرقية، وآلة السمسمية، وغيرها من الآلات الإيقاعية، وفي كونها أغاني محلية، ألفها الصيادون، وتناقلوها شفهيًّا، واستطاعوا توظيفها، فأصبحت جزءًا من مهنتهم، ومصاحبة لها، فأصبحت بمنزِلة تعويذة للبحارة، وحرزًا لهم، ساعدهم على ركوب البحر، وتطويعهم له، وفهم لغته وتحذيراته، ليردهم سبل السلام، فبدا التشابه الكبير بين الأغنيات من حيث اللون الغنائي، والمضمون، والوظيفة، رغم اختلاف اللكنات واللهجات، مع الحفاظ على وحدة اللحن الساحلي، والأداء الإيقاعي الراقص، المصاحب لكلا الفنين. لذا؛ يمكننا في الختام الإشارة للتشابه الكبير في التراث الشعبي الغنائي، والسمات الثقافية الخاصة بمدينتي ينبع وبورسعيد، بوصفهما جزءًا من الثقافة الكلية الشمولية، التي جمعتهم، وهي الثقافة الساحلية.

الهوامش والإحالات

(١) توفيق الشنواح، «الفن الينبعاوى واجهة ينبع العابرة للحدود،» إندبندنت عربية، (١٩، أكتوبر، ٢٠٢٢م)، https://www.independentarabia.com/node/383576/ثقافة/فنون/الفن-الينبعاوي-واجهة-ينبع20%العابرة20%-للحدود.

(2) Hisham Mortada, "Yanbu, Saudi Arabia: A Traditional City in Transition," *Journal of Civil Engineering and Architecture*, 12:10, 2018, 706.

(3) Mortada, "Yanbu, Saudi Arabia: A Traditional City in Transition," 710.

(٤) جمال ضاحي، «آلة السمسمية،» مصر تلاتين الإخباري، (١، سبتمبر، ٢٠١٨م)، https://www.misrtalateen.com/2018/09/01/آلة-السمسمية/.

(٥) عبد العليم حرص، «الأهازيج البحرية في الإمارات،» مجلة: تراث، (أبوظبي: نادي تراث الإمارات بمركز زايد للتراث والبحوث، ٢٠٢١م)، ١٨.

(٦) محمد شبانة، «أغاني الضمة البورسعيدية،» مجلة: الفنون الشعبية، ع ٢١، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠١٦م)، ١٠٨، https://ich.gov.jo/sites/default/files/fnwn_21_0.pdf.

(٧) حرص، «الأهازيج البحرية في الإمارات،» ١٨.

(٨) حرص، «الأهازيج البحرية في الإمارات،» ١٨.

(٩) علي محمد عبيد، أغاني صيادي السمك الشتوية بقرية شقرة (أبين: سلسلة التراث الشعبي، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، د.ت)، ٧.

(١٠) أسماء سعد الدين، «ما هو فن النهمة السعودي،» المرسال، (١١، مايو، ٢٠٢٣م)، https://www.almrsal.com/post/369738.

(١١) «الفنون الشعبيّة في المنطقة الشرقيّة،» مجلة: قافلة الزيت، (الظهران: أرامكو السعودية، ٢٠٢٠م)، https://qafilah.com/الفنون-الشعبيّة-في-المنطقة-الشرقيّة/.

(١٢) «الفنون الشعبيّة في المنطقة الشرقيّة،» مجلة: قافلة الزيت.

(١٣) «مصطلحات موسيقية شائعة،» منتديات ليلاس، (١٧، أغسطس، ٢٠٠٨م)، https://www.liilas.com/vb3/t92804.html.

(١٤) سعد الدين، «ما هو فن النهمة السعودي».

(١٥) «الحدادي إيقاع يحاكي البحر،» الاتحاد، (١٣، يوليو، ٢٠٠٨م)، https://www.alittihad.ae/article/29632/2008/الحدادي--إيقاع-يحاكي-البحر.

(١٦) «المرواس إيقاع صوت البحر،» الاتحاد، (٨، يناير، ٢٠١٢م)، https://alittihad.ae/news/دنيا/4155410/-المرواس----إيقاع--فن-الصوت.

(١٧) «المرواس إيقاع صوت البحر،» الاتحاد.

(١٨) الشنواح، «الفن الينبعاوي واجهة ينبع العابرة للحدود».

(١٩) مبارك العماري، «مفهوم الأدوار اليمانية في الغناء البحريني القديم،» مجلة: الثقافة الشعبية، ع ٢٩، (البحرين: أرشيف الثقافة الشعبية للدراسات والبحوث والنشر، ٢٠١٥م)، ١١٨، https://folkculturebh.org/ar/?issue=29&page=article&id=545.

(٢٠) حسام محسب، «المناطق المتميزة للرقص الشعبي في مصر،» مجلة: الثقافة الشعبية، ع ١٨، (البحرين: الثقافة الشعبية للدراسات والبحوث والنشر، ٢٠١٢م)، ١١٤.

(٢١) عطا درغام، الضمة البورسعيدية، الحوار المتمدن، (١٣، مايو، ٢٠٢٣م)، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=756270.

(٢٢) «الفنون الحجازية الشعبية القديمة،» إضاءات عالمية، (٣٠، يونيو، ٢٠١٨م)، https://najeyah2008.wordpress.com/2018/06/30/الفنون-الحجازية-الشعبية-القديمة/.

(٢٣) حسن الذبياني، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لصيادي الأسماك بمحافظة ينبع،» مجلة الإنسانيات، عدد ٥٠ (دمنهور: جامعة دمنهور، ٢٠١٨م)، ٦٨.

(٢٤) أشرف صالح محمد سيد، «الصيادون في الموروث الثقافي الشعبي المصري،» مجلة عود الند، العدد ١٠٣، (لندن: د. عدلي الهواري، ٢٠١٥م)، https://www.oudnad.net/spip.php?article1298.

(٢٥) محمد سيد، «الصيادون في الموروث الثقافي الشعبي المصري».

(٢٦) أحمد إبراهيم، «صيد السمك في بورسعيد «غية».. رحلة الصيادين بالأبيض والأسود،» اليوم السابع، (٢، يناير، ٢٠٢٣م)، https:// www.youm7.com/story/2023/1/2/6029856/صيد-السمك-في-بورسعيد-غية-رحلة-الصيادين-بالأبيض-والأسود.

(٢٧) «الصيد في ينبع.. مهنة قرأت البحر وكتبت التاريخ،» صحيفة المدينة، (٤، يونيو، ٢٠١٠م)، http://www.al-madina.com/article/11795/الصيد-في-ينبع-مهنة-قرأت-البحر-وكتبت-التاريخ.

(٢٨) الهيئة العامة لقصور الثقافة، «استعراض الصيادين فرقة بورسعيد للفنون الشعبية،» يوتيوب، (٥، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.youtube.com/watch?v=hqzFsPkDoUE.

(٢٩) قناة المهرية الفضائية، «هيلا ياصياد..تراث عدني مع الفنانين العدنيين بدر ومعاذ،» يوتيوب، (٥، أغسطس، ٢٠٢٠م)، https://www.youtube.com/watch?v=rKZIyJTx7Fo.

(٣٠) «تعريف ومعنى هيلا في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي،» المعاني، الاسترجاع في: ٢٩، مايو، ٢٠٢٣م، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/هيلا/.

(٣١) أرشيف أغاني الضمة و السمسمية البورسعيدي، « هيلا هيلا - من تراث أغاني السمسمية البورسعيدي - فرقة الطنبورة،» يوتيوب،)١٠، أكتوبر، ٢٠١٦م)، https://www.youtube.com/watch?v=RzWU_OCYfEI.

(٣٢) إيمان علي علي مصطفى، «البيئة والسمات الثقافية لصيادي بحيرة قارون بحث في الأنثروبولوجيا الثقافية،» مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، (كفر الشيخ: جامعة بني سويف، ٢٠٢١م)، ٣٨٦.

(٣٣) أحلام أبو زيد، «الثقافة الشعبية المصرية : اتجاهات نظرية ودراسات ميدانية،» الثقافة الشعبية، ع ٢٥، (المنامة: أرشيف الثقافة الشعبية للدراسات والبحوث والنشر، ٢٠١٤م)، ١٨٦.

(34) Laura Smith, The Music of the Waters (London: Library of Congress, 1888), 15.

(٣٥) شاطئ بورسعيد، «نغم السمسمية أجمل نغم وعشق البورسعيدية،» فيسبوك، الاسترجاع في: ١، يونيو، ٢٠٢٣م، https://www.facebook.com/100064862581008/videos.

(٣٦) الهيئة العامة لقصور الثقافة، «استعراض الصيادين فرقة بورسعيد للفنون الشعبية».

(٣٧) الهيئة العامة لقصور الثقافة، «استعراض الصيادين فرقة بورسعيد للفنون الشعبية».

(٣٨) دعاء خليفة، «السمسمية بهجة البور سعيدية،» بوابة الأهرام، (١، أغسطس، ٢٠١٤م)، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/309505.aspx.

(٣٩) «أغاني الشاطئ... رسالة أمل من السعودية لليابان،» صحيفة نيسان، (١٠، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://nesan.net/article/231565/أغاني-الشاطئ—رسالة.

(٤٠) «أغاني الشاطئ... رسالة أمل من السعودية لليابان،» صحيفة نيسان.

تقارير

الهجرة غير النظامية من دول المغرب العربي نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية

د. عائشة التايب، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس المنار
وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل سابقًا، تونس.

ترتبط الهجرة غير النظامية - كفعل اجتماعي - بعملية اجتياز الفرد أو الجماعة لحدود دولة ما، بصورة غير نظامية، والإصرار على اختراقها، وتعمّد الدخول غير القانوني إليها. وتاريخيًّا، تُعدُّ عمليات الاجتياز والعبور السري لنطاق جغراسياسي أو دولة ما ظاهرة قديمة، قدم وجود الحدود والحواجز، المحدّدة لبدايات الكيانات السياسية ونهاياتها، والمناطق والدول.

وتعدّ ظاهرة الاختراق غير القانوني لحدود الاتحاد الأوروبي ودوله هي الأكثر بروزًا؛ إذ اتخذت صدًى غير مسبوق، منذ نهاية عقد السبعينيات وبدايات ثمانينيات القرن العشرين. وترتبط هذه الفترة التاريخية باتخاذ أوروبا قرار الغلق الصارم لحدودها، في وجه العمالة غير الماهرة الوافدة إليها من شتّى مناطق العالم النامي، لا سيما من الدول العربية والإفريقية، وبعض الدول الآسيوية، بحثًا عن مَواطن العمل، وموارد الرزق، التي شحّت في أوطانهم الأصليّة.

وفي حين مثّل تَغيّر سياسات الهجرة بالدول الأوروبية، وقرار غلقها لحدودها في وجه اليد العاملة الراغبة في الهجرة إليها قرارًا إستراتيجيًّا، حرصت جلّ دول الاتحاد على تطبيقه بكل صرامة، ظلّ الإصرار على انتهاك ذلك الحظر من طرف الحالمين بالدخول إليها، والعمل فيها حركةً مستدامة، ولا يبدو أنها ستتوقف في الأفق المنظور. ويبقى الدخول لأوروبا حلمًا يموت دونه سنويًّا الآلاف من الشباب المتنوّع الجنسيات، بما فيهم العرب. ويبقى نزيف الأرواح التي تُزهق يوميًّا في أعماق البحر الأبيض المتوسط، والصحارى الإفريقية أكبر دليل على ذلك.

وتبقى حركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا - بكل تأكيد - ظاهرة اجتماعية مُركبة، وربّما «ظاهرة اجتماعية كليّة»، بتعبير عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي «مارسال موس»، محكومة بجملة من الدوافع المتعددة الأبعاد والعوامل، وتتداخل فيها خيوط الاقتصاد بالاجتماع، والنفس والسياسة وغيرها. كما تبقى - بنظرنا - ظاهرة ناقصة بحثًا وتحليلًا واهتمامًا.

وتفترض هذه الورقة أن التطورات الراهنة للظاهرة أنتجت تحولات هيكلية في بنيتها وخصائصها،

وأن الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبلدان العربية المصدرة لأفواج لا تتوقف من المهاجرين غير النظامية، يمكن أن تكون مدخلًا مهمًّا لدراسة أسباب الظاهرة، ولكنها ليست الأسباب الوحيدة، التي يمكن أن نفسر من خلالها ديناميات تجدّد الظاهرة، واستدامة وجودها. اعتمدت الورقة تمشيًّا منهجيًّا يوصّف الظاهرة، وأبرز سياقات تطور خصائصها، وأسبابها الراهنة، بتحليل ورصد ما يتوفر من أرقام ومعطيات. وبالاستناد إلى محتوى عدد من التقارير الدورية للمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، المهتمة بالهجرة، والهجرة غير النظامية، وإلى تحليل محتوى جملة من البيانات الميدانية المباشرة، الموثقة لرحلات المهاجرين غير النظاميين، ويومياتهم، في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، وعدد من التحقيقات الصحفية الموثوقة المنجز مع بعضهم، نتناول هذا الموضوع من خلال عدد من المحاور، وعلى النحو الآتي:

أولًا- الهجرة غير النظامية نحو أوروبا: النشأة ومراحل التطور

لئن كانت ظاهرة الهجرة غير النظامية موجودة منذ عقود، إلا أنها لم تكن واسعة الصدى والانتشار، كالذي تشهده اليوم. ولئن انطلقت الهجرة غير النظامية نحو أوروبا بممارسات يسيرة، وأعداد محتشمة، فإن أشكالها وحجم ممارسيها، تطوّر تطوُّرًا لافتًا، من مرحلة تاريخية إلى أخرى، مقترنًا بالسياقات، وسياسات الهجرة بدول الاستقبال، والأوضاع السياسية والأمنية والتنموية لبلدان المصدر، وتفصيل ذلك على هذا النحو:

١- الهجرة غير النظامية نحو أوروبا وبداياتها

تُعدُّ الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، سواء من الشمال الإفريقي، أو من باقي البلدان، من الأشكال الجديدة للحراك البشري، المنبثق على إثر غلق أوروبا لحدودها، وتشديد المراقبة عليها، منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين. فقد أُوقف الطلب الرسمي لليد العاملة غير الماهرة من خارج دول الاتحاد الأوروبي. وكانت جلّ الدول الأوروبيّة قبل ذلك التاريخ تتهافت على استقدام تلك اليد العاملة، في سياقات إعادة التعمير التي اعتمدتها، مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين.

وكانت حركة الاستقدام النظامي من طرف الدول الأوروبية محكومة في جانب كبير منها بغطاء رسمي، وتحت مظلة اتفاقات ثنائيّة، مبرمة بين دول المصدر، ودول الاستقبال. وقد اتخذ عدد من دول الشمال الإفريقي في ذلك الإطار خيار تشجيع حركة هجرة الأيدي العاملة غير الماهرة، بصفته حلًّا للتخفيف من وطأة عدد من التوترات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعيّة، كالبطالة، والفقر، والنزوح الريفي، التي واجهت المراحل الأولى لبناء الدولة الوطنيّة عقب خروج الاستعمار.

كانت الهجرة غير النظامية حاضرة في ذلك السياق، ولكن بأشكال غير مأساوية، كالتي سنعرفها لاحقًا؛ فقد عرفت جل الدول الأوروبية وجودًا غير نظامي لأعداد من المهاجرين، لأسباب متنوعة، مثل: دخول المهاجر للدولة الأوروبية بجواز سفر قانوني، وبتأشيرة سياحية محددة المدة، ولكن يتعمد تمديد الإقامة تمديدًا سريًّا، بعد انتهاء المدة المسموح بها. وذلك ما كان يقوم به زوجات المهاجرين وأبناؤهم، الذين لم يتيسر لهم الحصول على إقامات قانونية دائمة، في إطار سياسة «التجميع العائلي»، التي اعتمدتها الدول الأوروبية، للمّ شمل الأسر المهاجرة.

٢- تطور الهجرة غير النظامية بعد العام ٢٠١١م

عرفت الهجرة غير النظامية من دول الشمال الإفريقي وتائرَ غير مسبوقة منذ سنة ٢٠١١م، ارتباطًا بما شهدته بعض بلدان المنطقة من تحولات سياسية واجتماعية، وما انتشر عقبها من فوضى وعدم استقرار، وانعدام الأمن. وكانت سنة ٢٠١١م وما بعدها، وما عرفته من أحداث وانتفاضات، مناخات طاردة لأفواج كبيرة من الشباب، الذين اختاروا – طوعًا - الرحيل والهجرة غير النظامية؛ إما هربًا من الاضطرابات، وطلبًا للملاذات الآمنة، أو استغلالًا لظروف ضعف المراقبة الأمنية، ووهن أجهزة الدولة، للبحث عن فرص عيش أفضل.

وقد مات في المتوسط ٢٢٦٢ مهاجرًا سنة ٢٠١٨م، بينما تمكّن ١١٣,٤٨٢ من الوصول إلى أوروبا عبر البحر عن طريق إسبانيا، التي احتلت في السنة نفسها المرتبة الأولى في محاولات الدخول غير النظامي لأوروبا، بعدد بلغ ٥٥٧٥٦ واصلًا عبر البحر[١].

وأكّدت المفوضية العليا لشؤون للاجئين غرق ٢٢٦٢ مهاجرًا سنة ٢٠١٨م، عند محاولات عبور المتوسط، بينما تمكّن ١١٣٤٨٢ شخصًا من الوصول إلى أوروبا عبر إسبانيا، في السنة نفسها. وخلال الأسابيع الأولى من سنة ٢٠١٨م أحصت المنظمة الدولية للهجرة عدد ١٢٩٨٣ مهاجرًا ولاجئًا وصلوا أوروبا عبر البحر، منهم ٤٧٪ عن طريق إيطاليا، والباقي توزع على اليونان وإسبانيا[٢].

وأشارت إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة بليبيا لسنة ٢٠١٧م أن الناجين من عمليات الهجرة غير النظامية في المتوسط ينحدرون من ٤٠ دولة مختلفة، وأغلبهم من نيجريا، التي سجلت نحو ٢٥٦٦ مهاجرًا، تمّت نجدتهم في المياه الإقليمية الليبية، يليها المغرب بعدد ١١٥٠ مهاجرًا، ثم السودان بعدد ١٠٠٨، فالصومال بعدد ٤٤١، وسوريا بعدد ٢٥٦، وتونس بعدد ٨١ مهاجرًا[٣].

٣- الهجرة غير النظامية في سياق جائحة كورونا وما بعدها

على الرغم من تعطّل مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرسميّة، وحركة النقل

والطيران، وإغلاق الأجواء والمساجد والكنائس، وتوقف حركة العمرة وزيارة الحرمين الشريفين، والتزام العالم برمته بملازمة البيوت خوفًا من الوباء، لم تتعطل حركة الهجرة غير النظامية، ولم تتوقف يومًا[٤].

ولم يلزم الحالمون بعبور المتوسط نحو أوروبا بيوتهم، ولم تُثنهم التدابير الاحترازية، وقوانين الحجر وتعطّل الحركة، عن محاولة العبور والمغامرة باجتياز الحدود الأوروبيّة سرًّا.

ولم تخل كرونولوجيا الجائحة ويومياتها من أخبار متواترة عن حركة «قوارب الموت»، وإحصائيات عن محاولات الاجتياز، والعمليات المحبطة، وأعداد المقبوض عليهم، بعد نجاحهم في بلوغهم للضفة الأخرى. وظلت وسائل الإعلام العربية والأجنبية خلال يوميات الجائحة تعجّ بتوثيق أعداد الغرقى، وصور انتشال الجثث، ونجدة العالقين والناجين، من نساء ورجال وأطفال.

وتعدّدت الشواهد والأرقام الموثقة لتلك الحركة النشطة، في الأشهر الأولى من الجائحة؛ ففي ذروة تمدّد الفيروس خلال أشهر مارس، وأبريل، ومايو من سنة ٢٠٢٠م، بلغ عدد المجتازين للسواحل الإيطالية من تونس – على سبيل المثال – نحو ٧٣٨ شخصًا، وبلغ عدد الواصلين إليها ٢٩٥ مهاجرًا غير نظاميّ، حسب وزارة الداخلية التونسية.

وصرّحت مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أبرز الجنسيات الواصلة إلى أوروبا بحرًا أو برًّا، في المدة بين شهري يناير وأغسطس من عام ٢٠٢٠م- هم المهاجرون التونسيون، بعدد ٥,٨٧٤ شخصًا، يليهم الجزائريون بنحو ٣,٢٨٧، ثم السوريون بعدد ٢٨٧٣، ومن المغرب الأقصى، بما يقارب ١٦٩١ شخصًا[٥].

٤- الهجرة غير النظامية وتجدد المسالك

لا تزال وتائر الهجرة غير النظامية المغاربية نحو أوروبا خصوصًا تشهد ارتفاعًا متواصلًا، كما أضحت الظاهرة أكثر قدرة على التجدّد من خلال ابتكار مسالك جديدة، كلّما اشتد الطوق الأمني على المسالك التقليدية، أو كلّما برزت مسالك أخرى أكثر يسرًا، وأقل متاعب.

ويكفي الإشارة إلى ما ابتُكِر مؤخرًا، من هجرة غير نظامية نحو أوروبا عبر دول البلقان، وخاصة صربيا. وهو مسلك مستجد لحركة الهجرة غير النظامية، عرف انتشارًا كبيرًا خلال سنة ٢٠٢٢م.

وتتجسّد تجربة الهجرة غير النظامية عبر مسلك دول البلقان، في رحلات معقدة ومطولة؛ جوية، وبرية، وبحرية، يقوم فيه المهاجر غير النظامي، وبمساعدة من شبكات التهريب، وعصابات الاتجار بالبشر، بالسفر من بلاده إلى تركيا، ومنها نحو صربيا، فالمجر، ثم الدخول للدولة الأوروبية المقصودة.

ولقي هذه المسلك الجديد إقبالًا كبيرًا من طرف الحالمين بدخول أوروبا سرًّا، وبطريقة غير نظامية، خاصة لبعض الجنسيات، التي لا يتطلب دخولها لكلّ من تركيا وصربيا تأشيرة دخول.

ووجد فيه عدد من التونسيين والمغاربة والجزائريين مسلكًا بديلًا أكثر أمانًا من ركوب البحر، وأقل هولًا من المغامرة بالموت في قواربه، وعلى الرغم من أنه لا يخلو بدوره من عبور الأنهار المتدفقة، والغابات الكثيفة، وتسلق الجبال والأسوار المرتفعة، ولا يخلو من مخاطر التعرض للإيقاف، والتعذيب، والتحيّل، واحتمال المرض، والموت جوعًا وعطشًا في حالات عديدة. هذا فضلًا عن أنه مسلك باهظ الثمن، ويصل المبلغ المدفوع فيه، حسب شهادات الكثير من المهاجرين التونسيين إلى ٢٠ ألف دينار تونسي، أي ما يعادل نحو سبعة آلاف دولار. وعُرف هذا المسلك بنشاط مزدهر لتهريب المهاجرين، وتنشط فيه عصابات وشبكات دولية، ومن جنسيات متعددة. وأشارت الروايات المتواترة عن عدد من المهاجرين غير النظاميين[٦]، إلى تقاسم المهربين لمناطق النفوذ في الحدود الصربية، بين العرب والمغاربة خاصة، وبين الأفغان والصرب.

ثانيًا- الخصائص السوسيوديموغرافية المتحوّلة للمهاجرين غير النظاميين

ارتبطت الخصائص السوسيوديموغرافية للمهاجرين غير النظاميين من دول المغرب العربي نحو أوروبا في بداياتها بفئة الذكور من ذوي الأعمار الشابة، وفي سن النشاط ما بين ١٨ و٣٠ سنة. وكانت تلك الفئات تتميز في الغالب بمستويات تعليميّة محدودة، وفاقدة للمهارة المهنيّة، وعاطلة عن العمل، أو حديثة الالتحاق بأسواقه، ومسارات البحث عنه. وهو ما تُجمع عليه أغلب دراسات الهجرة غير النظامية، خاصة بمنطقة المغرب العربي، وأغلب التقارير الإقليمية والدولية عن الظاهرة كانت في بداياتها. ولم تكن خصائص المهاجرين غير النظاميين – حينها – تختلف كثيرًا عن خصائص عموم مهاجري اليد العاملة غير الماهرة، الذين تمكنوا من الهجرة النظامية، والاستقرار بصفة رسميّة بأوروبا، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

ولكن من المؤكد أن هذه الخصائص النوعية والعمرية والمهنية للراغبين في الهجرة غير النظامية، والمقبلين عليها، والممارسين لها، تشهد اليوم تحولات جذرية في طبيعتها، وفي اتجاهاتها العامة.

ولعلّ التطوّر العددي غير المسبوق للظاهرة، وتطوّر نشاط شبكاتها، إلى جانب عوامل عديدة؛ اقتصادية واجتماعية، محلية ودولية، جعل الظاهرة تتمدّد؛ لتكتسح مختلف الشرائح العمرية تقريبًا، ولتشمل النساء، والأطفال القصر، والكهول، ولتمسَّ – كذلك – مختلف المستويات التعليمية، بما فيها العالية والجامعية، ولتستهوي إلى جانب العاطلين عن العمل، أصحاب الوظائف الحكومية القارة، وغيرهم.

وأضحت رحلات الهجرة غير النظاميّة: البحرية، والبرية، والجوية، تحفل بفسيفساء من الأعمار والمستويات التعليمية من الجنسين، وتشمل في حالات عديدة هجرة عائلات بأكملها.

ولا تشمل الهجرة العائلية – غير النظامية – سكان المشرق العربي، الفارين من ويلات الحروب والفوضى، والطالبين للجوء، مثل: السوريين، والعراقيين، بل أصبحت متواترة كذلك في المغرب العربي، ولا سيما من تونس والمغرب الأقصى.

ولم تكن الهجرة النسائية الفردية للعمل بأوروبا مألوفة، لكنها أضحت اليوم أكثر بروزًا مع تيارات الهجرة غير النظامية. وعلى الرغم من أن مراكب الهجرة غير النظامية، المنطلقة من السواحل التونسية – على سبيل المثال – تحمل في الكثير من الحالات نساء من جنسيات غير عربية، مثل: الإفريقيات المنحدرات من جنوب الصحراء، اللاتي اتخذن من دول المغرب العربي معبرًا، للوصول بطريقة غير نظامية إلى أوروبا، إلا أن عددًا من النساء العربيات، وخاصة (تونسيات، وجزائريات، ومغربيات)، أصبحن أكثر بروزًا في مراكب العبور غير النظامي للمتوسط. وتشير مصادر تونسية[٧] إلى أن عدد النساء التونسيات المهاجرات بطريقة غير نظامية عبر إيطاليا، مرّ من ١٣٥ مهاجرة سنة ٢٠١٧م إلى ٧٦٥ في التسعة الأشهر الأولى لسنة ٢٠٢٢م، إلى ٨٢٨ مهاجرة في أكتوبر عام ٢٠٢٢م، وكانت الأعداد في عام ٢٠٢١م تبلغ ٥٢٣ مهاجرة، وفي عام ٢٠٢٠م بلغت ٣٠٧ مهاجرات.

ودخل الأطفال القُصَّر – حديثًا – كذلك على خط الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، وما فتئت أعداد المهاجرين سرًّا منهم، سواء المرافقين لأقاربهم، أو المهاجرين بمفردهم تتصاعد، وبلغ على سبيل المثال عدد القصر المهاجرين سرًّا من تونس إلى إيطاليا ٥٩٥ قاصرًا سنة ٢٠١٩م، و١٦٧٠ سنة ٢٠٢٠م، ليصل سنة ٢٠٢٢م إلى ٢٤٩٢ قاصرًا، وتتحدث المصادر علن تمثيلهم لما يزيد على ١٦٪ من مجموع المهاجرين غير النظاميين من تونس، في الأشهر الأولى فقط من سنة ٢٠٢٢م[٨]، في حين أن سنة ٢٠٢١م شهدت مشاركة أكثر من ١٧,٤٢٪ من القصر في مراكب الهجرة غير النظامية، التي تمكنت من الوصول إلى إيطاليا. وخلال سنة ٢٠٢٠م سجلت وصول ١٤٣١ قاصرًا تونسيًّا، وصلوا إلى إيطاليا دون مرافقة، مقابل ٣٩٨ بمرافقة، وارتفعت الأعداد في سنة ٢٠٢١م، لتبلغ ٢٠٧٦ قاصرًا دون مرافقة، و٦٥٥ بمرافقة.

وتشير بعض الجمعيات غير الحكومية في المغرب الأقصى إلى أن عدد القصر المغاربة قد يصل إلى حدود ٢٠ ألفًا، موزعين بين إسبانيا وفرنسا[٩].

وأشارت جمعية أوروبية غير حكومية، مهتمة بالقصر المفقودين، أن أكثر من ١٨٠٠٠ قاصر أجنبي، من دون مرافق، دخلوا أوروبا بطريقة غير نظامية، وفقدوا بين سنتي ٢٠١٨ و٢٠٢٠م، وقد حُصِر عدد ٥٧٧٥ قاصرًا غير نظامي مفقودًا في إيطاليا، ونحو ٢٦٤٢ في بلجيكيا، وما يقارب ٢١١٨ قاصرًا مفقودًا في اليونان، وفي إسبانيا ١٨٨٩ في منتصف سنة ٢٠٢٠م. وأكدت الجمعية عشوائية وعدم دقة الأرقام الراصدة للأطفال القصر، الذين يدخلون أوروبا بطريقة غير نظامية؛ لأنه كثيرًا ما يقع تسجيلهم بصفتهم كهولًا، أو تغاضي بلدان العبور عن تسجيلهم أصلًا[١٠].

وغالبًا ما يغيب هؤلاء عن أنظار السلطات، بعد انضمامهم لمراكز إيواء المهاجرين غير النظاميين، ولا تهتم المراكز والأجهزة الأمنية بجمع المعلومات عنهم، أو تتبعهم بعد غيابهم. وينخرط بعضهم في سوق العمل غير الرسمي، ويضطر بعضهم الآخر للعمل القسري، لحساب المهربين، الذين هرَّبوهم. في حين يسقط الكثير منهم ضحية عصابات المافيا والاتجار بالبشر[١١]. حيث تنامت عمليات استغلال الأطفال القصر في التسول، وفي أسواق الجنس، في كامل دول الاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة.

يتأكد لنا ممَّا تقدم، ومن خلال دخول النساء، والأطفال القصر، والهجرة الجماعية للعائلات، على خط الهجرة غير النظامية، أن الظاهرة اليوم تشهد تحوّلات هيكليّة غير مسبوقة، في صفوف الممارسين لها، على مستوى الخصائص السوسيوديمغرافية، لا سيما ذات العلاقة بالنوع والعمر. وهي مؤشرات لا تنذر بتراجع، أو انحصار قريب في انتشار الظاهرة، رغم كثرة مآسيها، وهول تداعياتها على الأفراد والمجتمعات، بقدر ما تؤكّد أنها ظاهرة أصبحت مع الزمن تكتسب قدرة هائلة على تجديد نفسها ومسالكها، وأكثر قدرة على استقطاب المزيد من المرشحين، والضحايا الجدد، المنبثقين من خصوصية السياقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لدول الطرد والجذب على حدٍّ سواء.

ويجدر التنويه في السياق ذاته المتصل بالتحولات الهيكليّة، في خصائص المهاجرين غير النظاميين، إلى أن الظاهرة لم تعد تشمل كذلك المستويات التعليمية المتدنية أو المعدومة، التي كانت سابقًا تضطر للهجرة غير النظامية، بحكم تموقعهم الطرفي، خارج أسوار دوائر الإنتاج والعمل الرسمي، ولكنها أضحت تشمل كذلك أكثر فأكثر خريجي الجامعات، وحاملي الشهادات العليا، بمن فيهم فئات الأطباء والمهندسين، وذوي الكفاءات العالية.

وقد وجد عدد من هؤلاء أنفسهم دون المكانة الاجتماعية، التي كان يطمحون لتحقيقها في أوطانهم، فاختاروا الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، عساها تُمكنهم من مُرادهم. وتكون الهجرة غير النظامية لهؤلاء – عادة – في ظل غياب، أو تعسّر فرص الهجرة النظامية.

والخلاصة، فإنه يمكن القول: إن ملامح المهاجر غير النظامي وخصائصه تشهد اليوم تغيّرات متلاحقة؛ وبعد أن كانت حركة الهجرة غير النظامية عنوان فشل، يقترن بذلك الذي لم يتمكن من استكمال دراسته، والذي لفظته سوق العمل، بحكم تدني مؤهلاته، أصبحت اليوم حلمًا يراود الناجح قبل الفاشل، والموظف قبل العاطل، والمتعلّم قبل محدود التعليم. وأصبحت مصيرًا غير مخجل، يتباهى به المُقبل عليه، يسانده في إنجاحه أهله، وأحبته، وأصدقاؤه. لقد باتت الهجرة غير النظامية اليوم، وفي الكثير من بلادنا العربية، «مشروع العمر»، الذي تستثمر فيه الأسر، وتبيع من أجله ممتلكاتها، حتى تُمكّن أولادها منه. «مشروع عمر» يتهيّأ له الشباب، ويتجمّلون له بأحسن ما عندهم، حاملين معهم أشياءهم الجميلة، بما فيها أطفالهم، أو قططهم وكلابهم. ويوثقون اللحظة بصور تذكارية وببث حي على موقع الفيس بوك[١٢].

ثالثًا: الهجرة غير النظامية: نحو إعادة قراءة في الأسباب والدوافع

تُفسّر الهجرة والهجرة غير النظامية بدرجة أساسية – عادة – بأسباب اقتصادية واجتماعية، وغالبًا ما تذهب أغلب محاولات التفسير، إلى مساءلة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المصدر، بما فيها من توسع لقواعد الفقراء، والمعدمين، ومحدودي الدخل، والعاطلين عن العمل.

وهي تفسيرات تظلّ وفيّة للتصورات الكلاسيكية، المفسرة للهجرة في ضوء ثنائية الجذب والطرد؛ تلك الثنائية التي تجعل من حركة الهجرة استجابة طوعية لأحوال وفرة العمل، وسبل الكسب والرفاه في دول الشمال، مقابل الندرة والعدم في دول الجنوب.

وتكتسب تلك التفسيرات الكثير من المشروعية، إذا ما استعرضنا مؤشرات التنمية الاقتصادية، في جلِّ البلدان المصدرة للهجرة، والتي تكشف عن تدهور كبير في الأوضاع المالية، ونقص موارد الدولة، وتراجع نسب النمو، وارتفاع مستويات التداين الخارجي، واختلال الميزان التجاري، إلى جانب تضخم نسب العمل الهش، وأعداد العاطلين عن العمل بمختلف أطيافهم، بمن فيهم المتعلمون وحاملو الشهادات العليا، وارتفاع نسب الفقر بمختلف أنواعه.

ولكن التنامي غير المسبوق، لظاهرة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، لا سيما من دول المغرب العربي، والتحول النوعي في خصائصها وتمدّدها، يدعونا إلى إعادة التفكير في تفسيراتنا السابقة للظاهرة، وعدم اختزالها في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، للدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين.

ويبدو أننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى، لتجديد أساليب طرحنا لأسباب الظاهرة، وتغيير أدوات تفكيرنا فيها، والإقرار بأن الأسباب الدافعة للهجرة النظامية قد تغيّرت وتنوّعت وتعدّدت، بالقدر الذي تغيّرت فيه الظاهرة، وتجدّدت ممارساتها، وأصناف ممارسيها.

وربما يجد الدارس في هذه الحالة نفسه أمام أطروحات مختلفة، تجعله يتساءل عن مشروعية الطرح المحلّي لأسباب انتشار الظاهرة، وربطها – فقط – بأسباب اقتصادية واجتماعية متدهورة، لدولة المهاجر غير النظامي، والعالم يشهد تداعيات العولمة، وما نتج عنها من اختراق للأقطار، وتداخل للحدود والحواجز، بين المحلي والكوني.

ولعله من الأجدى تخطّي التفسيرات المحلية للظاهرة، والبحث عن أبعادها الكونية، والتساؤل عن دور دول الاتحاد الأوروبي في تأجيج حركة الهجرة غير النظامية، ومستويات استفادته من تلك الأمواج البشرية، التي يصل بعضها، ويموت الكثير منهم دون مبتغاه. والتساؤل عن دور الدول المجاورة لدول الاتحاد الأوروبي، في تغذية ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومدى استغلالها، والاستفادة منها رسميًّا (عبر الحكومات) وغير رسمي (عبر الرشوة والفساد وعصابات التهريب) بابتزاز الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

تبقى الهجرة غير النظامية ظاهرة معقدة، لا تتصل بأوضاع اقتصادية واجتماعية فحسب، بقدر ما تتصل بأسباب عديدة ومتعددة: نفسية، وسياسية، وثقافية. وترتبط أسبابها اليوم بلا شك بسياق سوسيوتاريخي، تعولمت فيه الجريمة المنظمة، وازداد معه نشاط عصاباتها على نطاق كوني، وسهّلت لهم شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تنظيم مختلف عملياتهم، وتعميم وكلائهم في مختلف الدول والمناطق الفقيرة والمعدمة، ويسرت لهم عمليات استقطاب الضحايا، واصطياد الفرائس، وترغيبهم في الهجرة، وإجبارهم عليها.

الهوامش والإحالات

(1) OIM, ONU Migration, *Arrivées de Migrants en Europe par la Méditerranée en 2018 : 84 345 ; Décès en mer : 1 777* (Genève: OIM, ONU Migration, 2018), https://www.iom.int/fr/news/arrivees-de-migrants-en-europe-par-la-mediterranee-en-2018-84-345-deces-en-mer-1-777.

(2) "Immigration Clandestine : 2.262 Morts Dans des Traversées de la Méditerranée en 2018," *LesEco.ma,* January 30, 2019, https://leseco.ma/maroc/immigration-clandestine-2-262-morts-dans-des-traversees-de-la-mediterranee-en-2018.html.

(3) OIM, ONU Migration, *Arrivées de Migrants en Europe par la Méditerranée en 2018 : 84 345 ; Décès en mer : 1 777.*

(٤) عائشة التايب، «الهجرة غير النظامية وحركة اللجوء نحو أوروبا في ظل جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها،» المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، ع ٥، (الرياض: دار الفيصل الثقافية، ٢٠٢١م).

(٥) «الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام ٢٠١٥،» بي بي سي عربي، (١، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.bbc.com/arabic/world-53987245.

(٦) ازدهرت العديد من مواقع التواصل الاجتماعي التونسية، خاصة على منصة الفيس بوك، وعدد من وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة خلال صائفة ٢٠٢٢م بتصريحات مباشرة لمهاجرين غير نظاميين تونسيين، حول تفاصيل الرحالات، وعملية تأمينها، ودور المهربين في نجاحها. وانتشر عدد من التحقيقات الصحفية والتلفازية، التي ضمّت شهادات حية عن الظاهرة.

(٧) «إحصائيات الهجرة غير النظامية ٢٠٢٢،» المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢٢م)، https://ftdes.net/ar/statistiques-migration-2022/.

(٨) «إحصائيات الهجرة غير النظامية ٢٠٢٢».

(٩) «المهاجرون القصّر.. قضية إنسانية شائكة بين المغرب وأوروبا،» المهاجر نيوز، (٣، يونيو، ٢٠٢١م)، https://www.infomigrants.net/ar/post/32691/المهاجرون-القصر-قضية-إنسانية-شائكة-بين-المغرب-وأوروبا.

(10) Jean-Pierre Stroobants, "En Trois ans, Plus de 18 000 Mineurs Étrangers Ont Disparu en Europe," *Le Monde*, April 19, 2021, https://www.lemonde.fr/international/article/2021/04/19/en-trois-ans-plus-de-18-000-mineurs-etrangers-ont-disparu-en-europe_6077328_3210.html.

(11) Jean-Pierre Stroobants, "En Europe, La Tragédie des Jeunes Migrants Exploités par des Réseaux Clandestins," *Le Monde*, December 9, 2019, https://www.lemonde.fr/international/article/2019/12/09/en-europe-la-tragedie-des-jeunes-migrants-exploites-par-des-reseaux-clandestins_6022229_3210.html.

(١٢) تنتشر في صفحات الشباب المقبل على المغامرة في الفيس بوك صور ومقاطع حية، يبثونها لتوثيق مراحل عملية الهجرة غير النظامية، التي تُسمى محليًّا في المغرب العربي «بالحرقة». وقد أصبحت بمنزِلة عرف جارٍ به العمل، أو طقس لا بدّ منه لتأكيد بدايات تحقيق الحلم، وطمأنة الأهل والأصدقاء. ومن أكثرها مأساوية، صورة تذكارية في أغسطس عام ٢٠٢٢م، لمهاجرة غير نظامية تونسية، مع طفلها البالغ من العمر ٤ سنوات، نشرتها على صفحتها عند انطلاق الرحلة. ولكن قارب الموت الذي كانت به رفقة ١٥ شخصًا، لم يتمكن من الوصول بسبب سوء الأحوال الجوية، وماتت غرقًا هي وابنها وأغلب الركاب. وكانت جامعية وأستاذة تعليم ثانوي.

شبكات تنظيم الهجرة غير النظامية من إفريقيا لأوروبا: أي دور للمغرب؟

د. سمر الخمليشي، أستاذة باحثة تخصص علوم سياسية بالمعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، الأورو متوسطية والإيبيرو أمريكية بجامعة محمد الخامس، الرباط.

تكتسي إشكالية الهجرة غير الشرعية في إفريقيا أهمية متزايدة مرتبطة بعدة عوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وبيئية تخص بلدان الانطلاق، ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلادهم نذكر قلة فرص العمل، والأجور المنخفضة، وقلة الآفاق المستقبلية، وما إلى ذلك. كما تجدر الإشارة إلى أن العوامل السياسية، بما في ذلك النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان تدفع الناس إلى الفرار، إضافة إلى ذلك العوامل الاجتماعية، مثل التمييز والاضطهاد والفقر والهشاشة والتي يمكن أن تحفز أيضًا على الهجرة غير الشرعية. ولا ننسى كذلك العامل البيئي حيث إن الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ بالأخص في الآونة الأخيرة يمكن أن تجبر الناس على الانتقال. ويجد المهاجرون غير الشرعيين أنفسهم عرضة للاتجار بالبشر والاستغلال والعنف الجسدي والجنسي من شبكات الهجرة غير الشرعية وكذا الظروف المعيشة غير المستقرة، وتتعرّض بلدان المنشأ لفقدان العمالة الماهرة، وتقليل الموارد، وتفكك الأسر، وما إلى ذلك. وعلى المستوى السياسي والأمني تتزايد التوترات العرقية، والجريمة العابرة للحدود.

من هنا وبحكم موقعه الجغرافي كنقطة التقاء بين إفريقيا وأوروبا، يواجه المغرب باستمرار تحديات الهجرة غير النظامية سواء من داخل البلد من شباب لديهم الرغبة في الهجرة نحو أوروبا أو من دول جنوب الصحراء، وتبقى أهم أشكال هذه التحديات محاربة شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية التي تنشط في الاتجار بالبشر.

من أجل فهم شبكات الهجرة غير الشرعية ولتحليل الدور الخاص بالمغرب، ارتأينا أن نقسّم الورقة العلمية إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول، شبكات الهجرة غير النظامية في إفريقيا: طابع التنوع والتعقيد

المحور الثاني، الملامح الرئيسة للهجرة غير الشرعية في المغرب

المحور الثالث، دور المغرب في محاربة شبكات الهجرة الإفريقية غير الشرعية

المحور الأول، شبكات الهجرة غير النظامية في إفريقيا: طابع التنوع والتعقيد

تضم شبكات الهجرة غير الشرعية بالدول الإفريقية عدة جهات فاعلة وذات طابع معقّد، حيث تنقسم هذه الشبكات إلى المهربين، والمتاجرين بالبشر، والمنظّمات الإجرامية. ومن ناحية التعقيد يمكن تمثيل شبكات تهريب المهاجرين في شكل تسلسل هرمي للمسؤوليات يتسم بالترابط والتعقيد فيصعّب عمليات المراقبة والمحاسبة.

تعدد الفاعلين في شبكات الهجرة غير الشرعية بإفريقيا

لفهم مميزات عمل شبكات الهجرة غير الشرعية بإفريقيا، يجب أن نلقي الضوء على أهم الفاعلين المتدخلين وهم المهربون، والمتاجرون بالبشر والمنظّمات الإجرامية.

المهربون في إفريقيا هم أفراد أو مجموعات تسهل حركة المهاجرين غير الشرعيين عبر حدود القارة. غالبًا ما يعرفون الطرق والممرات السرية، ويستخدمون وسائل نقل مختلفة مثل القوارب أو الشاحنات أو حتى سيرًا على الأقدام. يمكن للمهربين أن يكونوا محليين أو أجانب، ويستفيدون من هذا النشاط مقابل مبالغ كبيرة من المال. فيما يتعلق بالمتاجرين بالبشر، يستغل تجار البشر في إفريقيا المهاجرين غير الشرعيين من أجل الربح، إذ يستغلون ضعف المهاجرين ويعرضونهم لأشكال مختلفة من الاستغلال، مثل العمل القسري، والاتجار بالجنس، والزواج القسري، أو استغلال الأطفال. يمكن لهؤلاء التجار العمل في مراحل مختلفة من الرحلة، من التجنيد الأولي إلى الاستغلال النهائي للمهاجرين. أما المنظمات الإجرامية العابرة للحدود فغالبًا ما تدير شبكاتِ الهجرة غير الشرعية في إفريقيا؛ هذه المنظمات لديها هياكل معقّدة ومنظمة تنظيمًا جيدًا، وهي تتحكم وتنسق أنشطة المهربين والتجار في مناطق شاسعة. وترتبط أغلب هذه المنظمات بأنشطة إجرامية موازية، مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة غير المشروعة خصوصًا بالبلدان غير المستقرة سياسيًّا.

شبكات تهريب المهاجرين في شكل تسلسل هرمي للمسؤوليات

بالإضافة لتعدد الفاعلين في شبكات الهجرة غير الشرعية بإفريقيا، تتسم علاقة الفاعلين بالتعقيد والترابط، حيث يمكن تلخيص العلاقة من خلال تسلسل هرمي للمسؤوليات. فعلى المستوى الأدنى، هناك جهات فاعلة تكون مشاركتها في الاتجار مؤقتة أو عرضية فقط، بما في ذلك عدد معين من المهاجرين. وعلى المستوى المتوسط ، يوجد العديد من المهربين والمرشدين الذين هم في الغالب مهاجرون سابقون، والذين يكسبون رزقهم من خلال هذا الاتجار. المستوى المتوسط للهرم، وهو أيضًا الوجه المرئي لتهريب المهاجرين، حيث يشمل المهربين بدوام كامل. في كثير من الحالات، هؤلاء مهاجرون غير شرعيين سابقين تمكنوا من

الوصول إلى أوروبا وكسب عيشهم من خلال الاستفادة من تجربتهم في الهجرة؛ فهم ينظمون تحركات المرور على الأرض، ويقومون بتأطير المروجين، ويسكنون المهاجرين في مراكزهم، ويجمعون الأموال من المهاجرين ويضمنون سير العمليات بسلاسة. فيما يتعلق بالجزء العلوي من الهرم، نجد رجال أعمال محترفين ليس لديهم أي اتصال عمليًّا بالمهاجرين، ويتمثل دورهم في التفاوض على وسائل النقل والرِّشا اللازمة لسير العمليات بسلاسة. ومن غير الواضح ما إذا كان ينبغي وضع المسؤولين الذين يرشونهم فوق أو تحت في هذا التسلسل الهرمي، لأن علاقتهم جدًّا مترابطة ومعقدة بطبيعتها. ويحتل أصحاب شركات خدمات الهجرة غير الشرعية قمة الهرم، فهم الذين يتخذون الترتيبات اللازمة، على أعلى مستوى، حتى تستمر حركة المرور وتزدهر. في بعض المناطق، هؤلاء هم أفراد معروفون ومحترمون. في أغاديز في النيجر، على سبيل المثال، يطلق عليهم In Tchaga «رجل أعمال». في مالي، العديد منهم تجار أيضًا: فهم يستوردون البضائع من الجزائر ويرسلون شاحنات محملة بالمهاجرين. ويعدّ فساد المسؤولين ممارسة منتشرة في جميع مراحل حركة المرور، ولكنها ظاهرة بشكل صارخ عند عبور الصحراء. لا يغض المسؤولون الطرف فحسب، بل يمكنهم أيضًا تزويد المهاجرين بأوراق مزورة مقابل رشوة. يمكن بعد ذلك إعادة بيع هذه الأوراق لمهاجرين آخرين. جوازات السفر المالية مرغوبة بشكل خاص لأن أي حامل جواز سفر مالي يمكنه دخول الجزائر بدون تأشيرة[١].

المحور الثاني، الملامح الرئيسة للهجرة غير الشرعية في المغرب

لكي نفهم بشكل أعمق شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا نحو أوروبا يتوجب أولًا أن نشير إلى أن هناك متغيرين أساسيين يجب ألا يُتغاضى عنهما، وهما كالتالي: أولًا، في السنوات الأخيرة لم يعد المغرب بلد انطلاق وعبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا فقط، بل أصبح أيضًا وجهة لاستقرار المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء الباحثين عن عمل داخل المغرب. فنظرًا لموقعه الجغرافي كنقطة التقاء بين القارتين الأوروبية والإفريقية، يواجه المغرب تدفق المهاجرين عبر مسارين: جوي أو أرضي وبحري. إذ إن تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة ٢٠٢١م قد أشار إلى أن نتائج الاستطلاع تبين بأن نحو ٤٨,١٪ من المهاجرين وصلوا إلى المغرب عن طريق الجو. ووفقًا للتقرير، فإن اليمنيين هم أكثر من أعلن أنهم سلكوا هذا المسار بنسبة ٧٦,٥٪، يليهم مواطنو جمهورية إفريقيا الوسطى (٧٣,٧٪)، وكوت ديفوار (٦٩,٧٪) والسنغال (٦٥,٦٪). فيما لم يسلك هذا المسار سوى القليل من السوريين والكاميرونيين بنسبة ٢٣,٢٪ و١٤,٤٪ على التوالي. الطريق الثاني الذي يسلكه المهاجرون للوصول إلى المغرب هو الطريق البري إما عبر الحدود الجزائرية أو الموريتانية، وتبلغ نسبة

المهاجرين الذين عبروا الحدود الجزائرية ٤٣,٧٪. يسلك هذا المسار الكاميرونيون بنسبة ٨٣,٩٪، يليهم السوريون (٧٤,٨٪) ثم الماليون (٦٢,٢٪) والمهاجرون من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٩,٥٪). وتأتي الحدود مع موريتانيا بحصة صغيرة تبلغ ٧,٤٪، تستقطب على وجه الخصوص السنغاليين (٢٤,٣٪) والإيفواريين (١١,٣٪). أخيرًا، مرت أقلية ضئيلة تبلغ ٠,٤٪ عبر الحدود البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط[٢].

ثانيًا، عكس ما هو منتشر في الروايات المبالغ فيها حول الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فإن الواقع المبني على معطيات حكومية وبيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة يدل على أنه خلال السنوات الأخيرة معظم المهاجرين الأفارقة ينتقلون عمومًا داخل القارة، وأن الهجرة من البلدان الرئيسة في إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة كانت في الغالب نظامية. ففي منتصف عام ٢٠١٩م، كان أكثر من نصف المهاجرين المولودين في إفريقيا يعيشون في بلد إفريقي آخر (٥٢,٧٪)، والنصف الآخر ينقسمون بين أوروبا بنسبة (٢٦,٣٪) وآسيا (١١,٤٪) وأمريكا الشمالية (٨,٠٪) وأجزاء أخرى من العالم بنسبة (١,٦٪) حسب معطيات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٩م[٣]. كما تجدر الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الغربي نحو أوروبا قد انخفضت بنسبة ٢٥٪[٤] عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠٢١م.

يمكن ربط هذا الانخفاض بعدة معايير، منها سياسات الحد من الهجرة غير النظامية ببلدان إفريقيا خاصة المغرب ودوره الأساسي كمراقب لحدوده الشمالية بتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي. في المقابل، رصدت وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية فرونتكس ٣٣٠ ألف حالة عبور غير نظامي عام ٢٠٢٢م، يمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ٦٤٪ عن عام ٢٠٢١م، ويمثل أعلى رقم منذ عام ٢٠١٦م. وسجلت أعلى الزيادات في طرق غرب البلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط بزيادة قدرها ١٣٦٪ و١٠٨٪ على التوالي. شكلت الأولى وحدها ٤٥٪ من جميع الهجرات غير النظامية في عام ٢٠٢٢م[٥].

يمكن تفسير الزيادات بطرق غرب البلقان بتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، التي غيّرت المعطيات بشكل كبير، فالحروب معطى أساسي للهجرة بحثًا عن الأمن والسلام في بلدان مستقرة سياسيًّا واقتصاديًّا كدول الاتحاد الأوروبي[٦]. المعطى نفسه يفسر ارتفاع الهجرة من دول شرق البحر الأبيض المتوسط، فالحرب الأهلية بليبيا قد أدّت إلى نزوح عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين لأوروبا عبر إيطاليا من مواطنين ليبيين أو مصريين أو من دول جنوب شرق إفريقيا خصوصًا السودان؛ وذلك لغياب الاستقرار السياسي والأمني بليبيا ممّا يسهل عمليات التهجير، حيث إن ليبيا قد أصبحت أرضًا خصبة للتهجير.

المحور الثالث، دور المغرب في محاربة شبكات الهجرة الإفريقية غير الشرعية

تلعب شبكات التهريب العاملة في المغرب دورًا رئيسًا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولها تأثير كبير في تطور الظاهرة، وفيما يلي تحليل لدور هذه الشبكات وتأثيرها في الهجرة غير الشرعية:

التجنيد والتسهيل: تشارك شبكات الاتجار بالبشر في المغرب في تجنيد وتسهيل المهاجرين غير الشرعيين، وغالبًا ما يستهدفون الأفراد الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، وخاصة عبر إسبانيا أو سبتة ومليلية. يجنّد هؤلاء المتاجرون المهاجرين، ويجمعون مبالغ كبيرة من المال مقابل خدماتهم، وترتيب وسائل النقل والطرق لعبور الحدود.

عبور الحدود: يؤدي المهربون دورًا حاسمًا في عبور الحدود المغربية إلى الأراضي الأوروبية، ويستخدمون طرقًا مختلفة، مثل القوارب المؤقتة لعبور البحر الأبيض المتوسط أو المعابر البرية المعزولة أو محاولات التسلل عبر الحواجز الحدودية، ويستغل المهربون معرفتهم بالطرق والثغرات الأمنية لتهريب المهاجرين.

استغلال المهاجرين: تتورط شبكات الاتجار بالبشر في المغرب أيضًا في استغلال المهاجرين غير الشرعيين، فبمجرد أن يتمكن المهاجرون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، يمكن للمُتاجِرين تسليمهم إلى شبكات إجرامية أخرى تستغلهم من أجل الربح. يمكن أن يتخذ هذا شكل الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو التسول القسري أو الاتجار بالبشر أو غيره من أشكال الاستغلال.

التأثير في الهجرة غير الشرعية: لشبكات الاتجار تأثير كبير في الهجرة غير الشرعية من خلال توليد تدفق مستمر للمهاجرين عبر المغرب إلى أوروبا. يؤجج وجودهم وأنشطتهم حركات الهجرة غير النظامية ويعرض المهاجرين للخطر، ويتعرضون لمخاطر عالية مثل تحطم السفن والعنف وسوء المعاملة والظروف المعيشة غير المستقرة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الشبكات في ازدحام أنظمة التحكم في الهجرة والضغط على بلدان المقصد.

ووفقًا للنظام الأوروبي لمراقبة الحدود (Eurosur)، ففي عام ٢٠٢١م، نزل أكثر من ٤٠ ألف مهاجر عن طريق البحر للجنوب الإسباني وجزر الكناري، وحوالي ٣١٪ فقط من هؤلاء الوافدين كانوا من الرعايا المغاربة[٧]. حيث يعود انخفاض الوافدين من المغرب لسياسات الحد من الهجرة غير الشرعية التي كلَّفت المغرب حوالي نصف مليار يورو سنويًّا، حيث لا تتجاوز مساعدات الاتحاد الأوروبي ١٥ مليون يورو[٨]. تعتمد سياسات الحد من الهجرة غير النظامية بالمغرب على تحسين ظروف العيش من خلال خلق فرص الشغل للشباب واستقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة لدور المجتمع المدني عبر الحملات التحسيسية ومعايير إدماج الشباب بالتعاون مع مؤسسات الدولة. ساهمت هذه المعايير بشكل كبير في الحد من الهجرة وتقليل رغبة المواطنين بالهجرة نحو أوروبا، ليصبح بذلك المغرب بلد عبور وأحيانًا أخرى وجهة واستقرار المهاجرين من دول جنوب الصحراء.

وللحد من أنشطة شبكات الهجرة غير النظامية، يعتمد المغرب على التعاون مع الدول الأوروبية والفاعلين الدوليين الآخرين، حيث يتم تنفيذ تدابير لتعزيز أمن الحدود والتعاون المعلوماتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية لتعطيل أنشطة المتاجرين بالبشر وحماية حقوق المهاجرين خصوصًا بين المغرب وإسبانيا[٩]. ففي إطار الاتفاقيات الثنائية، وقع المغرب وإسبانيا عدة اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تعزيز تعاونهما في مجال الهجرة والهجرة غير الشرعية، حيث تغطي هذه الاتفاقيات مجالات مثل أمن الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق العمليات والمساعدة المتبادلة وتوفر إطارًا قانونيًّا لتسهيل التعاون بين سلطات البلدين في منع وقمع أنشطة شبكات التهريب. ويعمل المغرب وإسبانيا معًا لتعزيز المراقبة والسيطرة على حدودهما المشتركة، لا سيما في المناطق الحساسة مثل مضيق جبل طارق وسبتة ومليلية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات حول تحركات المهاجرين، وتنسيق الدوريات البحرية والبرية، فضلًا عن تبادل الخبرات الأمنية الحدودية. حيث تتبادل السلطات المغربية والإسبانية بانتظام المعلومات والاستخبارات حول شبكات التهريب وطرق الهجرة غير الشرعية. ويتيح تبادل المعلومات هذا فهمًا أفضل لطريقة عمل المتاجرين بالبشر، وتوقع تدفقات الهجرة والتخطيط لعمليات مشتركة لتفكيك الشبكات الإجرامية. وعلى مستوى الدعم المالي والتقني، تقدم إسبانيا الدعم للمغرب لبناء قدرته على مراقبة الحدود وإدارة الهجرة. ويشمل ذلك توفير معدات المراقبة، وتدريب قوات الأمن المغربية، فضلًا عن مشاريع التنمية التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأصلية للمهاجرين.

خاتمة

في الختام، يتّضح أن شبكات الهجرة غير النظامية في إفريقيا تتمتع بطابع متنوع ومعقد، وتعمل هذه الشبكات على استغلال الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية غير المستقرة في بلدان المنشأ للمهاجرين غير الشرعيين. ويجد المغرب نفسه مواجهًا لتحديات هجرة غير نظامية مستمرة بسبب موقعه الجغرافي كنقطة انطلاق ومرور بين إفريقيا وأوروبا وأحيانًا أخرى بلد استقرار للمهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء. ومن هنا، يلتزم المغرب بدور فعال في مكافحة هذه الشبكات من خلال دوره في تطوير سبل التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتعزيز الأمن على الحدود وتطوير سياسات هجرة شاملة تهدف إلى تنظيم الهجرة وتأمين الحقوق والحماية للمهاجرين.

بالتالي، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا ودعم الدول المعنية بتطوير إستراتيجيات شاملة لإدارة الهجرة. ينبغي أيضًا أن تركز جهود بلد الانطلاق على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، مثل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي وتوفير فرص العمل وتعزيز حقوق الإنسان.

الهوامش والإحالات

(1) UNODC, *Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest: Une Evaluation des Menaces* (Vienna: UNODC, 2013), https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf.

(2) Haut-Commissariat au Plan du Maro, *La Migration Forcée au Maroc, Résultats de L'enquête Nationale de 2021* (Rabat: HCP, 2021), 69-68.

(3) OIM, ONU MIGRATION, *Rapport Sur la Migration en Afrique: Remettre en Question le Récit: Remettre en Question le Récit* (Addis-Abeba: OIM, ONU MIGRATION, 2019), 29, https://publications.iom.int/system/files/pdf/Africa-Migration-Report-FR.pdf.

(4) "Espagne : Forte Baisse de L'immigration Clandestine en 2022," *Le Monde*, January 3, 2023, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/01/03/espagne-forte-baisse-de-l-immigration-clandestine-en-2022_6156464_3212.html.

(5) "Les Chiffres Clés de L'immigration vers l'UE en 2022," *Euronews*, March 14, 2023, https://fr.euronews.com/my-europe/2023/03/14/les-chiffres-cles-de-limmigration-vers-lue-en-2022#:~:text=L'immigration%20irr%C3%A9guli%C3%A8re,le%20plus%20%C3%A9lev%C3%A9%20depuis%202016.

(٦) وصل عدد المهاجرين الذين يعبرون حدود الاتحاد الأوروبي من أوكرانيا إلى ١١ مليونًا،

Mohamet Ndiongue, "Les Tentatives de Migration Illégale du Maroc Vers l'Europe Ont Chuté de 53%," *Maroc Diplomatique*, Octobre 18, 2022, https://maroc-diplomatique.net/les-tentatives-de-migration-illegale-du-maroc-vers-leurope-ont-chute-de-53/.

(7) "Le Maroc a Secouru Plus de 14 000 Migrants en Mer en 2021, et Déjoué Plus de 63 000 Tentatives D'immigration," *Infos Migrants*, May 5, 2022, https://www.infomigrants.net/fr/post/40357/le-maroc-a-secouru-plus-de-14-000-migrants-en-mer-en-2021-et-dejoue-plus-de-63-000-tentatives-dimmigration.

(٨) تصريح لحسن حداد، الرئيس المشارك باللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، في رسالة موجهة إلى نظرائه في البرلمان الأوروبي،

"Lutte Contre l'immigration Illégale : le Maroc Dépense Un Demi-Milliard D'euros Par An, L'aide De L'ue ne Dépasse Pas 15 M€ (Lahcen Haddad)," *Le Matin*, June 29, 2022, https://lematin.ma/express/2022/lutte-contre-limmigration-illegale-maroc-depense-demi-milliard-euros-an-laide-lue-depasse-15-millions-euros/377763.html.

(9) "Coopération Entre l'UE et Ses Partenaires Africains en Matière De Migration: Lancement des Initiatives Équipe Europe," *Commission Européenne*, December 12, 2022, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip_22_7540.

الهجرة غير النظامية في الشرق والقرن الإفريقي: الدوافع والاتجاهات

د. سمر الباجوري، أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

ظلّت القارة الإفريقية، ولفترات طويلة، واحدة من أبرز المناطق المصدرة لتيارات الهجرة غير النظامية، إلى مختلف المناطق والأقاليم العالمية. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تربط – عادة – بالدوافع، أو الأسباب الاقتصادية، والمتعلقة بمشكلات التنمية والتهميش الاقتصادي، إلا أن أسبابها متنوعة ومختلفة، خاصة في هذا الإقليم، لتشمل كذلك مجموعة من الدوافع أو المحركات السياسية والاجتماعية، بل والبيئية كذلك.

وتعدّ منطقة شرقي إفريقيا، والقرن الإفريقي حالة خاصة، في دراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية في إفريقيا. فتيارات الهجرة غير النظامية في هذه المنطقة، تأخذ اتجاهين متعاكسين؛ حيث تستضيف هذه المنطقة – على الرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة – قرابة ٧,٧ مليون مهاجر، و٣,٦ مليون لاجئ، وطالب لجوء. كما أنها في الوقت نفسه تعدّ محطة، أو منفذًا لحركة الهجرة غير النظامية في إفريقيا، للانتقال إلى أقاليم أو مناطق خارجها، خاصة إلى شبه الجزيرة العربية، أو شمالي إفريقيا، ومنها إلى أوروبا.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على اتجاهات ودوافع الهجرة غير النظامية، في منطقة شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي، وأهم التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على دول المنطقة، وكذلك أهم السياسات المحلية والإقليمية للتعامل مع هذه الظاهرة.

أولًا - اتجاهات تيارات الهجرة غير النظامية من شرقي إفريقيا

ما زال الحصول على تقديرات دقيقة لحجم الهجرة غير النظامية في منطقة الشرق والقرن الإفريقي من الصعوبة بمكان، وإن كانت التقديرات الأولية لحجم هذه الظاهرة تشير إلى فداحة حجمها، بل ونموها المطرد خلال السنوات الأخيرة؛ سواء ما يتعلق منها بالهجرة الخارجة من المنطقة، أو حتى الهجرة والنزوح داخلها؛ فهذه المنطقة، التي يقطن فيها قرابة ٤٤٥ مليون نسمة، تستضيف ما يصل إلى ٧,٧ مليون مهاجر دولي، و٣,٦ مليون لاجئ وطالب لجوء، وذلك وفقًا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين لعام٢٠٢٠م[١]. وتتخذ نسبة معتبرة من هؤلاء اللاجئين (سواء من داخل الإقليم أو خارجه) المنطقة، كمجال عبور (ترانزيت)، انطلاقًا منها، إلى ملاذهم الأخير، سواء في الدول الأوروبية، أو في الدول العربية، بحثًا عن فرص حياة أفضل.

وبالنظر إلى اتجاهات الهجرة غير النظامية في الشرق والقرن الإفريقي، فإنه يلاحظ، أن دول هذه المنطقة تتسم بميزة خاصة؛ ففي الوقت نفسه، الذي تعد فيه هذه الدول مناطق مصدرة لتيارات الهجرة غير النظامية، فهي كذلك دول مصب، ودول عبور. وبشكل عام، فإنه يمكن تحديد أربعة مسارات للهجرة غير النظامية من المنطقة، وعلى النحو الآتي[٢]:

١- **المسار الشمالي:** يتجه فيه المهاجرون من منطقة شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي، إلى الدول الأوروبية، بداية من السواحل الإيطالية، وذلك من خلال ليبيا كدولة ترانزيت. ويأتي معظم هؤلاء المهاجرين من إثيوبيا (حوالي ٩٧٪). وقد شهدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين - من خلال هذا الطريق - انخفاضًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مع زيادة الاضطرابات الأمنية والسياسية في ليبيا من جهة، وكذلك تزايد الضوابط الأمنية من الدول المستقبلة من جهة أخرى. ويعد هذا المسار هو اتجاه النسبة الأكبر من المهاجرين الأفارقة، إلى خارج القارة الإفريقية.

٢- **المسار الشرقي:** يتجه فيه المهاجرون من منطقة شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي، من ميناءي: «بوصاصو» في الصومال، أو «أوبوك» بجيبوتي، إلى اليمن كدولة ترانزيت، ومنها إلى دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية. وقد شهدت الفترة الأخيرة تيارات عودة لهؤلاء المهاجرين، خاصة مع تنامي الاضطرابات في اليمن، وعدم تمكن هؤلاء المهاجرين من الدخول إلى الدول المجاورة، مما دفعهم إلى محاولة العودة. وقد أدى ذلك إلى وجود عدد كبير من العالقين، غير القادرين على العودة إلى وطنهم. وأشار تقرير أممي صادر عن منظمة الهجرة الدولية، أن أكثر من ٥٠٠ مهاجر إفريقي، قد لقوا مصرعهم في اليمن منذ اندلاع الحرب، بالإضافة إلى تعرضهم - في العديد من الأحيان - إلى انتهاكات إنسانية، واستغلال من قبل الحوثيين.

٣- **طريق سيناء:** يتجه فيه المهاجرون من منطقة شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي، إلى الأراضي المحتلة (إسرائيل)، من خلال السودان ومصر. وقد انخفضت أعداد المهاجرين بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، خاصة منذ عام ٢٠١٢م، حتى أصبح تقريبًا غير مستخدم، Inoperative نتيجة تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود من قبل الدولتين، وتطبيق ما يعرف بالمنطقة الفاصلة أو العازلة، بالإضافة إلى انتهاج إسرائيل سياسات لمنع الهجرة الإفريقية غير النظامية إليها، وترحيلهم إلى موطنهم مرة أخرى.

٤- **المسار الجنوبي:** ويتجه فيه المهاجرون من منطقة شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي، إلى جنوبي إفريقيا، من خلال كينيا كدولة ترانزيت. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الهجرة يشكل حوالي ٥٠٪ من إجمالي المهاجرين الأفارقة، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية[٣].

ثانيًا - دوافع الهجرة غير النظامية من دول الشرق والقرن الإفريقي

نظريًّا، وبشكل عام، تتفاوت أسباب، أو دوافع الهجرة، سواء النظامية أو غير النظامية، القسرية أو الطوعية، ما بين الأسباب السياسية، مثل: النزاعات والصراعات الداخلية، والاقتصادية، مثل: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض مستويات المعيشة، ومشكلات مرتبطة بها، مثل: انعدام الأمن الغذائي، أو حتى الأسباب البيئية، والتي تزايد الحديث عنها مؤخرًا، مع تسارع وتيرة تأثيرات التغير المناخي، مثل: الفيضانات في بعض المناطق، أو الجفاف في مناطق أخرى. ومنطقة الشرق والقرن الإفريقي، وبالرغم من التفاوتات الاقتصادية بين دولها، فإنها تعتبر من المناطق، التي تعاني الكثير من الظروف أو التحديات الاقتصادية، والمتمثلة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض الدخل، وتدهور مستويات المعيشة.[٤] كما أن هذه المنطقة تشهد العديد من الاضطرابات السياسية، التي تصل في العديد من الأحيان إلى صراعات مسلحة. كذلك فهي من المناطق المعرضة - بصورة كبيرة - إلى التأثيرات الحادة للتغيرات المناخية، والتي تؤثر في عدد كبير من سكانها، مثل: الفياضات التي حدثت في السودان، أو الجفاف الحاد في منطقة القرن الإفريقي؛ مما يجعل المنطقة طاردة للسكان، ومصدرة لتيارات الهجرة غير النظامية في الأساس، خاصة مع تعقد وتزايد القيود لحركة هؤلاء المهاجرين بصورة شرعية إلى مقاصدهم، وعدم وجود فرص عمل شرعية كافية لاستقبالهم.

وبالرغم من تعدد دوافع أو محركات الهجرة غير النظامية، إلا أنه يمكن الذهاب إلى أن الدوافع الاقتصادية، هي المحرك الرئيس لمعظم تيارات الهجرة غير النظامية، في منطقة القرن والشرق الإفريقي، وهذا بالطبع، بجانب عوامل أخرى، تختلف من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، تتنامى بتيارات الهجرة غير النظامية من إريتريا، نتيجة لحدّة الضبط السياسي، وإقرار الخدمة العسكرية الإلزامية، غير محددة المدة على الشباب. وفي إثيوبيا، ومع ارتفاع معدلات الفقر، وتدهور مستويات المعيشة، ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي، مع تدهور المؤشرات الاقتصادية، خاصة في فترات عدم الاستقرار، في أثناء حرب التيغراي. وفي الصومال، تشكل عوامل مثل الاضطرابات الداخلية دافعًا للهجرة، هذا بجانب تدهور الظروف الاقتصادية. كما يضاف إلى ذلك – أيضًا – المشكلات البيئية، المتمثلة في موجات الجفاف الحادة، التي أدت إلى أن تصبح المجاعة أزمة مزمنة، تواجه نسبة كبيرة من السكان.[٥]

وفي تقرير صدر مؤخرًا عن تيارات الهجرة، في منطقة الشرق والقرن الإفريقي، في عام ٢٠٢١م، ومن خلال إجراء استقصاء عن دوافع هجرة الأفراد من المنطقة، عبر المسارات المختلفة، وعلى الرغم من تباين أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية من دولة إلى أخرى، فقد ظلت الدوافع الاقتصادية هي المحرك الرئيس، للنسبة الأكبر من المهاجرين. وذلك كما يتبين من الشكل الآتي:

شكل رقم (١) أسباب الهجرة في منطقة الشرق والقرن الإفريقي

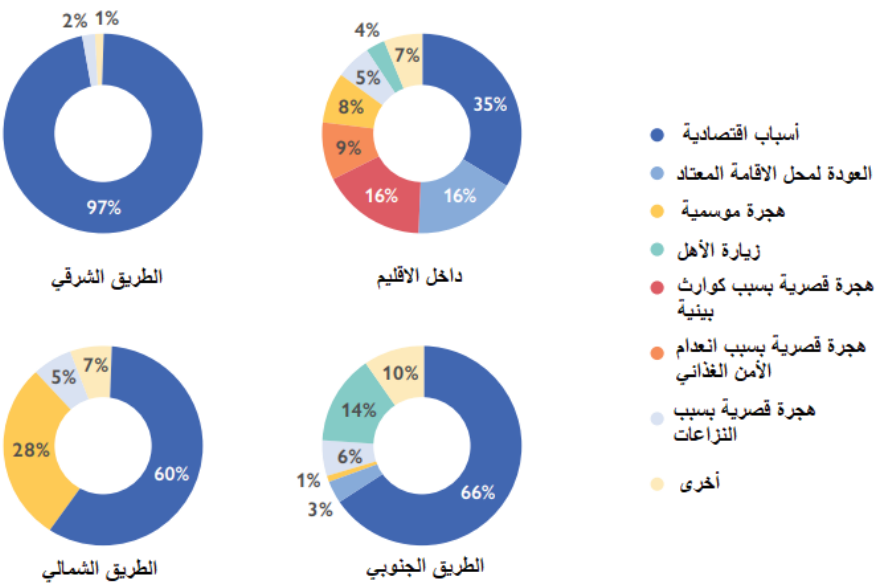

Source: International Organization for Migration (IOM), A Region on the Move 2021: East and Horn of Africa (Nairobi: IOM, 2022), https://publications.iom.int/books/region-move-2021-east-and-horn-africa.

ثالثًا - إستراتيجيات وسياسات مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية في شرقي إفريقيا

تتطلب سياسات مواجهة ظاهرة ذات أبعاد متشابكة: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، مثل ظاهرة الهجرة غير النظامية، تبني سياسات دقيقة لمواجهتها، والحد منها، ولا تقتصر على مواجهة تيارات الهجرة، من خلال تقييد حركة الأفراد – فقط – وإنما الأكثر أهمية، هو معالجة الأسباب أو الدوافع، التي أدت إلى تبنيها. وقد تبنت الدول الإفريقية العديد من السياسات والإستراتيجيات، لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو القاري.

فعلى المستوى المحلي، تبنت بعض دول الشرق والقرن الإفريقي، سياسات للحد من الهجرة غير النظامية؛ فإثيوبيا على سبيل المثال، والتي تعد من أكبر دول المنطقة، المصدرة لتيارات الهجرة غير النظامية، وضعت قوانين تجرم التهريب والاتجار بالبشر، ووضعت عقوبة حازمة على ذلك، تتراوح بين الغرامات المالية، وتصل في بعض الأحيان إلى الإعدام، في حالة ما إذا ترتب على مخاطر رحلة الهجرة حالات وفاة. كما أنها كثفت من حملات التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية. كذلك فقد وقعت إثيوبيا في عام ٢٠٠٩م مذكرة تفاهم مع دولتي جيبوتي والسودان، للتعاون في مجال مواجهة الهجرة غير النظامية، وتنظيم حركة الأفراد بينها[٦].

وعلى المستوى الإقليمي، فقد أطلقت الإيجاد برنامجًا إقليميًّا، لمواجهة وتنظيم تيارات الهجرة في دولها، ويقوم على آليتين أساسيتين، هما: عملية التشاور الإقليمي Regional Consultative Process (RCP) في عام ٢٠٠٨م، والسياسة الإطارية الإقليمية للهجرة Regional Migration policy Framework (RMPF) في عام ٢٠١٢م. وتهدف هذه الآليات بصورة أساسية إلى حماية جميع فئات المهاجرين، وتعزيز التنمية في دول المنطقة. وتوفير نهج إقليمي شامل لإدارة الهجرة، والتنسيق بين السياسات الخاصة بإدارة الهجرة على المستوى الوطني. ومساعدة دول المنطقة على وضع تشريعات الهجرة الوطنية. كذلك، فقد وضعت الإيجاد خطة عمل لإدارة ملف الهجرة (٢٠١٥-٢٠٢٠) يتضمن من بين محاوره، تنظيم عمليات إعادة التوطين، وإنشاء منظمة لبيانات الهجرة، على المستوى الوطني، وتعزيز حرية التنقل[٧].

أما على المستوى القاري، فقد تبنى الاتحاد الإفريقي العديد من السياسات، لتنظيم الهجرة داخل إفريقيا، ومواجهة الهجرة غير النظامية. ولعل من أبرز هذه السياسات: السياسة الإطارية للهجرة في إفريقيا Migration Policy Framework for Africa (MPFA)، والموقف الإفريقي الموحد من الهجرة والتنمية African Common Position for Migration and Development (MCPMD) ، واللذان تم اعتمادهما في عام ٢٠٠٦م. وقد قام الاتحاد بتحديث إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، ووضع خطة عمل لتنفيذه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠م. وتقوم هذه الخطة أساسًا على محاور ثلاث، أولًا: وضع إطار إستراتيجي لسياسة الهجرة في إفريقيا، يمكن أن يسهم في التصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة، وضمان إدماج الهجرة والمسائل ذات الصلة في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية، للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون. ثانيًا: العمل من أجل حرية تنقل الأفراد، وتعزيز التعاون داخل الأقاليم وبينها، في المسائل المتعلقة بالهجرة، وهو من محاور خطة إفريقيا ٢٠٦٣. وثالثًا: خلق بيئة مواتية لتسهيل مشاركة المهاجرين في الخارج، في تنمية دولهم[٨].

خاتمة

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من أكثر الظواهر شيوعًا في منطقة الشرق والقرن الإفريقي، نظرًا لما تعانيه تلك المنطقة من مشكلات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وبيئية، دفعت سكانها للبحث عن فرص حياة أفضل خارجها. ومع تنامي القيود على الحركة، تنامت ظاهرة الهجرة غير النظامية، والتي تؤدي في معظم حالاتها إلى انتهاك للحقوق الإنسانية لهؤلاء المهاجرين؛ سواء في رحلتهم إلى مقاصدهم، أو حتى فيما يتعلق بحياتهم وظروف عملهم، في البلدان التي يصلون إليها بصورة غير قانونية.

وبالرغم من تبني دول الشرق والقرن الإفريقي، للعديد من السياسات والإستراتيجيات، على المستويات: المحلي، والإقليمي، والقاري، والتي تهدف إلى الحد من تيارات الهجرة غير النظامية لأبنائها، تظل أعداد المهاجرين في تزايد مستمر، وهو ما يرجع إلى عدم تضمين الأسباب الحقيقية لهذه الهجرة في سياسات المواجهة؛ فأي سياسة ناجحة لمواجهة الهجرة غير النظامية، لا تقتصر فقط على تنظيم عملية الحركة، أو تقييدها، وإنما يجب أن تتضمن كذلك سياسات تنموية، تهدف إلى رفع مستويات المعيشة في هذه الدول، وتحقيق تنميتها الاقتصادية والسياسية، وهي السياسات التي ستؤدي بالفعل إلى الحد من هذه الظاهرة.

الهوامش والإحالات

(1) Migration Data Portal, *Regional Data Overview: Migration data in Eastern Africa* (Berlin: Migration Data Portal, 2020), https://www.migrationdataportal.org/regional-data-overview/eastern-africa.

(2) Katrin Marchand, et al., *Study of Migration Routes in the East and Horn of Africa* (Maastricht: MGSoG, 2017), https://www.merit.unu.edu/publications/uploads/1517475164.pdf.

(٣) «اتجاهات الهجرة الإفريقية التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢م،» مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، (٢١، يناير، ٢٠٢٢م)، https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2022/.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن المؤشرات الاقتصادية لدول الشرق والقرن الإفريقي انظر:
Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, *Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040* (Pretoria: ISS, 2022), https://futures.issafrica.org/special-reports/region/horn-of-africa/.

(٥) د. محمد رشوان، «الهجرة غير الشرعية في شرق إفريقيا.. الأسباب والنتائج،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٧، أكتوبر، ٢٠١٩م)، https://pharostudies.com/?p=2352.

(6) Marchand, et al., *Study of Migration Routes in the East and Horn of Africa*.

(7) Marchand, et al., *Study of Migration Routes in the East and Horn of Africa*.

(٨) إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل، (أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الإفريقي/ إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، ٢٠١٨م)، https://au.int/sites/default/files/documents/35956-doc-2018_mpfa_arabic_version.pdf.

عرض كتاب

عرض كتاب
مجتمعات البحر الأحمر: الثقافة والتجارة والانفتاح على العالم

جوناثان ميران، مواطنو البحر الأحمر: المجتمع العالمي والتغيير الثقافي في مصوع (بلومنغتون: جامعة إنديانا، ٢٠٠٩م)، ٣٨٠.

Jonathan Miran, ***Red Sea Citizens: Cosmopolitan Society and Cultural Change in Massawa*** **(Bloomington: Indiana University Press, 2009), 380.**

د. فاطمة بنداري، باحثة متخصصة في الدراسات الإفريقية، القاهرة.

دراسة مفصلة لمدينة مصوع الساحلية، نقطة التقاء التاريخ للبحر الأحمر، والجزيرة العربية، ووادي النيل، والهضبة الإثيوبية.

عن منهج الكتاب

يجمع الكتاب بين النوع الكلاسيكي من التاريخ الحضري، والتحليل الثاقب لطبيعة «الكوزموبوليتانية» وتطورها، وظهور التهجين وتأثيره، وتأثير القوة الاستعمارية، وسياسات الدولة القومية، في بناء المدن التاريخية. وبعيدًا عن بيئة الأساطير، التي أنتجتها النماذج «الماهيوية»: الجوهرية والقومية، التي اعتبرت مصوع؛ إما مدينة عربية في غير محلها، أو ميناء شرعيًّا لإثيوبيا، أو عاصمة تجارية لإريتريا؛ فذهب بنا المؤلف، ليؤكد لنا أن مصوع، تقع «بشكل غير ملائم» في القارة الإفريقية، مع روابط محدودة للغاية مع ما يسمى بـ«الداخل الإفريقي». ومن هنا تكمن إشكالية هذه الدراسة، في محاولة سعي المؤلف باستمرار إلى تأريخ هذه العوامل، كجزء من محاولة الإجابة عن سؤاله الرئيس: ما الخصائص التي تنتج مدينة شبيهة بمدينة مصوع؟

وعليه، فقد استند الأساس التجريبي للكتاب إلى مجموعة من اللغات: العربية، والإيطالية، والفرنسية، والإنجليزية، بالإضافة إلى لغة التيجراي الإفريقية. واعتمد المؤلف على إعادة البحث في الأرشيف الصوتي، ومن الأمثلة على ذلك، المحتوى الفعلي لقضايا المحاكم الإسلامية في مصوع، كما شمل الكتاب مراجعة بعض

المخطوطات التاريخية غير المنشورة لمفتي إريتريا الراحل: «إبراهيم المختار»، وكانت المقابلات الموسعة، مع ممثلي العائلات التاريخية والسكان في مصوع، والروايات التاريخية الشفوية، لأكثر من خمسين شخصًا، قابلهم في إريتريا، ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م- إحدى أدوات البحث العلمي للمؤلف. مع تضمين مجموعة غنية من الخرائط والصور، التي جعلت الكتاب قابلًا للقراءة بشكل خاص، ومتاحًا لغير المتخصصين، ويقدم المؤلف حجة مقنعة لرؤية البحر الأحمر، كمنطقة تجسد اصطناعية حدود دراسات المنطقة التقليدية.

انتهج المؤلف في فصول الكتاب البحثَ خارج الحدود الجغرافية لمدينة مصوع؛ فذهب إلى أسمرة، واليمن، وروما، وساحل العاج، وباريس، وهامبورغ، واستلزم إجراء بحث أرشيفي مضنٍ، من قبل طلاب الدراسات العليا المشاركين في البحث، في تجارة الشتات.

نخلص من هذه المقدمة إلى أن الدراسة قدمت نظرة ثاقبة لتطور القرن الإفريقي، الذي يمتد إلى ما وراء الحدود والدول والقومية، حيث تعرض التطورات من عدة وجهات نظر: محلية، وفوق محلية، وإقليمية، وعبر إقليمية؛ ومثل هذا المنظور متعدد البؤر، ويحتاج إلى الكثير من الدقة البحثية، والعمل الدؤوب. وقد نجح المؤلف: جوناثان ميران، في أن يعالج - بشكل مباشر - مسألة أفضل طريقة، لتنظيم هذا النوع من الدراسات التاريخية، وتقديمه.

محتويات الكتاب

يستهل المؤلف الكتاب بمقدمة نظرية مكثفة للغاية، وخمسة فصول، وخاتمة، لينتهي الكتاب بسرد من الملاحظات التفسيرية.

المقدمة: يعلن المؤلف في المقدمة، أنه استمد إلهامًا حيويًّا من تأريخ (فرنان بروديل)[١] لمجتمع البحر الأبيض المتوسط واقتصاده؛ ويُشار إلى مفهوم «الوضع»، على سبيل المثال، كأحد محاور الهيكل الفكري، الذي يدعم البحث المقدم في الكتاب بأكمله. كما استخدم المؤلف بحكمة أحدث الأساليب الحاسمة لتاريخ البحار ومجتمعاتها (علم البحر الجديد).

والواقع، وبناء على هذه الخلفية النظرية الواضحة، فقد تمكن المؤلف من تنظيم نتائج عمله الميداني في إريتريا، وعرضها، والوقوف على أبحاث أرشيفية إيطالية. وتوضح «الببليوغرافيا» الشاملة مدى جدية النشاط العلمي في جمع المصادر المنشورة المتاحة، واستغلالها، واكتشاف وثائق مباشرة جديدة، وغير معروفة.

الفصل الأول: في الفصل الأول، يفحص المؤلف الاستقلالية النسبية لمصوع، والمنطقة المحيطة بها، قبل خمسينيات القرن التاسع عشر، منذ احتلت القوات العثمانية مصوع عام ١٥٥٧م، وعينت - لاحقًا - ممثلين

عن عائلة محلية من «البلوي» نوابا، في شكل من أشكال الحكم غير المباشر، والذي استمر حتى أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. وقدم المؤلف في هذا الفصل تقييمًا موضوعيًّا لدور النواب،[٢] ردًّا على بعض الأوصاف السلبية، التي عبّر عنها بعض الكتاب الأوروبيين الأوائل، لتاريخ النواب وتأثيراتهم، ومناوراتهم السياسية، وصراعاتهم الداخلية، وتحالفاتهم المثيرة للاهتمام.

سرد المؤلف دور هؤلاء النواب في الحياة السياسية لمصوع؛ حيث كانت أسرة «النائب» المتمركزة في مدينة حرقيقو[٣]، تشكل لاعبًا رئيسًا في التاريخ السياسي للمنطقة. وأسرة «النائب» تنتمي إلى قبيلة «بلوي»، واستقرت في مدينة حرقيقو منذ قرون مضت. ويشير المؤلف إلى أن حرقيقو سبقت النواب في وجودها، وفقًا للأخبار الشفهية المتناقلة. وفي عام ١٥٥٧م قام العثمانيون الذين كانوا يسيطرون على منطقة البحر الأحمر بتفويض السلطة إلى زعيم قبيلة البلوي، الذي أصبح يعرف بعدها بلقب: «النائب»، وكان النائب مستقلًّا في حكمه في معظم الأحيان، مع تدخل محدود من العثمانيين. وهذا ما عبّر عنه النائب حسن (١٨٤٠م) حين قال: «السلطان يحكم في إسطنبول، والباشا في مصر، ونائب حسن في مصوع». لعب النواب دورًا مهمًّا في المدينة، وامتدت علاقاتهم السياسية مع الداخل، والقوى الإقليمية الأخرى، وكان لدى النواب جيش مكون من ميليشيات مختلطة، يرأسها قادة عسكريون مرتبطون بعائلة النائب.

عزَّز النواب دورهم وتأثيرهم السياسي في المنطقة، من خلال التزاوج مع القبائل المحيطة، ورؤوسها البارزة في المنطقة، كما أقاموا تحالفات مع العائلات الدينية المؤثرة في المنطقة، واعتمدوا في ميزانيتهم المالية على جباية الضرائب من القوافل التجارية، التي كانت تعبر من خلال منطقتهم، وحتى بعد الاحتلال الإيطالي، بقي للأسرة سلطة رمزية في المنطقة.

الفصل الثاني: يقدم الفصل الثاني دراسة مفصلة عن الحياة التجارية لمصوع، ولا سيما علاقاتها التجارية مع المناطق الداخلية والعالم الخارجي، ومن أهم إسهامات هذا الكتاب، مناقشته لدور مصوع الاقتصادي العالمي والإقليمي؛ إذ يجادل المؤلف على نحو مقنع، بأنه فيما يتعلق بالتجارة، فإن التغلغل المتزايد لأوروبا في المحيط الهندي، لم يكن معطِّلًا لنهضة مصوع، وبدلًا من ذلك، اتسم تحول شبكات التجارة المحلية بـ«الاستمرارية والتكيف»، كما يتَّضح من نجاح رواد الأعمال التجار.

ارتبط سكان مصوع بالمناطق النائية، من خلال طرق القوافل، والاقتصاد الدولي الأوسع، من خلال مينائها، وانخراط التجار المحليين وصيادي اللؤلؤ في الأسواق العالمية، في الوقت الذي قاوموا فيه التدخل الاستعماري، وفي هذه النقطة، يقدم المؤلف معلومات وبحثًا أكثر من رائع، حول صيد اللؤلؤ في أرخبيل دهلك؛ حيث يوضح كيف أدى تحويل الاقتصاد الإقليمي، إلى تغيير العلاقات الاجتماعية بين سكان مصوع، وهذا ما سوف يقدمه ويشرحه الفصل الثالث.

الفصل الثالث: تناول الفصل الثالث التركيب المميز لمجتمعات مصوع، وكيف شكل النمو التجاري مجتمعات السمسرة والتجارة، ويشير المؤلف إلى أن التجارة والسمسرة، كانتا سبب وجود مدينة مصوع، وأساس كينونتها وازدهارها؛

فقد ساعد الموقع الإستراتيجي مدينة مصوع أن تصبح مركزًا للتبادل التجاري، بين المناطق الداخلية والعالم الخارجي، حتى وصلت شبكة العلاقات التجارية لمصوع إلى عمق أرض أوروميا في الجنوب، والهضبة في الحبشة، وكسلا في السودان. كما وصلت علاقاتها التجارية إلى العالم الخارجي، ووصلت إليها وفود كثيرة من الجنسيات المختلفة: كتونس، وألبانيا، وتركيا، ومصر، وكردستان، وبخارى، وبومباي، واليمن، والصومال، والسودان، وجاء هؤلاء بلغاتهم المختلفة، وثقافاتهم ودياناتهم المتعددة؛ فوفرت لهم مصوع الجو المناسب لإجراء الصفقات التجارية، والمبادلات المالية.

ويوضح المؤلف كيف شكلت العلاقات البينية الأقاليمية المحددة، والمعاد بناؤها بعناية، مدينة مصوع على البحر الأحمر، في القرن التاسع عشر، وهو ما يكشف بشكل خاص العملية التي انتقل من خلالها المهاجرون من الهند، أو الجزيرة العربية، أو مصر إلى مواقع مكَّنتهم من تحقيق الثروة، والمكانة الاجتماعية والدينية، حتى وصل المهاجرون للاستيلاء على بعض أجزاء المدينة، (ص ٢٧١) كما يقول المؤلف، مع الحفاظ على روابطها بالبر الرئيس، المحيط المباشر.

وفي هذا الفصل حاول المؤلف الإجابة عن سؤال: إلى أي مدى يتم الحفاظ على الديناميكيات المحلية أو قطعها، عندما تشهد مدينة ما هذا النوع من الازدهار، القائم على الهجرة عبر الإقليمية؟ وهنا صور المؤلف مصوع على أنها باب ذو اتجاهين، يواجه الأرض والبحر، مثل الكثير من الموانئ التجارية الأخرى.

الفصل الرابع: ويستكشف الفصل الرابع الحياة الدينية في مصوع، ولا سيما تأثير الإسلام على المدينة؛ إذ ربطت الثقافة الإسلامية هذه المجتمعات ببعضها، وحدد مصوع كمساحة حضرية؛ إذ عمل شعب مصوع كوسيط ثقافي بين جميع القبائل، والجماعات العرقية المرتبطة بالمنطقة، من خلال الحكم المتتالي من قبل العثمانيين، والمصريين، والإيطاليين، حيث البحر الأحمر يشكل طريقًا، وليس كتلة. وكانت لدى مصوع محاكم إسلامية منتظمة نسبيًّا، تتمتع بسلطات قضائية واسعة.

وينقل لنا المؤلف شهادة شفهية لشخصية مصوعية تقول: «لقد قبلنا نحن المصوعيين الإسلام قبل أهل مكة». وبصفته مفتيًّا للديار الإريترية، أخذ الشيخ إبراهيم على عاتقه نشر تعاليم الإسلام، فكانت الانطلاقة من إعادة تنظيم ميدان القضاء الإسلامي في البلاد، حيث أصدر الشيخ نظام لائحة قانونية تضم ٦٣ مادة، هدف من خلالها إلى تنظيم المحاكم الإسلامية، من حيث: الإجراءات، وشكليات المحكمة، وممتلكات القضاة، والإدارة القضائية، دون نسيان التكوين الضروري في أحكام الشريعة الإسلامية، وكانت وثائق محكمة

مصوع المتبقية، مصدرًا تاريخيًّا مهمًّا، وقد أشار إليها المؤلف في مواضع كثيرة من كتابه. وكانت لمصوع أوقاف كثيرة، تبرع بها أبناؤها وأثرياؤها على مر العصور.

وفي ميدان التعليم، التمس الشيخ إبراهيم مساهمة الأغنياء من التجار المسلمين، في تأسيس المؤسسات التعليمية الإسلامية في البلد. وفي الفترة خلال الأعوام ١٩٤٢ - ١٩٥٣م، شهدت إريتريا افتتاح المدارس والمعاهد الإسلامية، ومن بينها: تأسيس المعهد الإسلامي بمصوع، من طرف الحاج أحمد عبد الرحمن هلال، ومدرسة مصوع الابتدائية، والتي أسَّستها الجمعية الإسلامية الثقافية بالمدينة.

ويحاول المؤلف إبراز الدور الذي قام به الإسلام، في تشكيل المدينة؛ فيشير إلى أن الإسلام أصبح «ركيزة أساسية، تحدد هوية المجتمع»، حيث اعتقد المصوعيون أن المهاجرين الأوائل من أصحاب النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- وصلوا إلى مصوع قبل توجههم إلى الداخل، حيث يقع مقر النجاشي في الحبشة، إلا أن المؤلف يرى هذه الهجرة إلى الحبشة عام (٦١٤م) ذات أثر رمزي، ولم تترك أثرًا ملموسًا في المنطقة، بل يرى المؤلف أن التأثير الحقيقي للإسلام في مصوع، والمناطق المحيطة، لم يبدأ إلا بعد وصول الأمويين إلى أرخبيل دهلك.

وعلى صعيد التأثيرات الدينية، فإن أكثر ما يميز مصوع، هو بناء عدد من المساجد والأضرحة والقباب، والمعالم الإسلامية، التي يعد مسجد الشيخ جمال الأنصاري، وما بات يعرف بمسجد الحنفي، من أشهر معالم تلك الفترة. وقد أدخل الأتراك العثمانيون المذهب الحنفي إلى المنطقة بشكل رسمي، وبنوا جامع الشافعي، ويقدر عمر الجامع بأكثر من ٨٠٠ عام. وتجلى النمو السريع للإسلام في مصوع في أنشطة الطرق الصوفية، التي خلقت الثقافة في نفوس المسلمين المصوعيين، تذوقًا للقصيدة العربية - ولو على سبيل الطرب – وهو ما ولد نمطًا من أنماط الارتباط الوجداني باللغة العربية، ووسيلة من وسائل توطينها، وتعميم نتاجها الأدبي، في وسط اجتماعي، عانت فيه اللغة والثقافة الإسلامية عزلة ومطاردة ثقافية، من أنظمة الحكم الشوفينية إلى يومنا هذا.

الفصل الخامس: وفيه محاولة الإجابة عن تساؤل رئيس لدى المؤلف، وهو: ماذا يعني أن تكون مصوعيًّا في أيام الازدهار؟ وكيف تم التفاوض على الهويات؟ وما مسارات التكامل للقادمين من البر والبحر؟ وفي مناقشته يحلل المؤلف كلًّا من التخطيط المادي للمدينة، وأفكار العرق والطبقة، والأصول السائدة بين السكان. كما يناقش المؤلف حال الوجهاء الحضريين، وقواعد قوتهم، والعلاقات المعقدة بين المجموعات المختلفة.

«ماذا يعني أن تكون مصوعيا»؟، يقدم المؤلف مناقشات حول البنية الاجتماعية للمدينة، وتجلياتها الواقعية، ضمن مجموعة من الشخصيات الحضرية البارزة، الذين يمثلون هذه التطورات المختلفة، ويخبرنا المؤلف أنه على الرغم من كل عمليات التدمير للمدينة، فإنها احتفظت بطرازها المعماري في شوارع المدينة، الذي يشابه طراز مدن البحر الأحمر.

وفي هذا الفصل، يقوم المؤلف بتفصيل حول الشخصية المصوعية، مسلطًا الضوء على دور العائلات في مصوع، وأثر التزاوج بين هذه العائلات عبر الأجيال، ثم يستطرد في الحديث عن معايير النخبوية في مجتمع مصوع. وفي الواقع، لا يقتصر المؤلف على وصف المناظر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية (التجارة البحرية والعلاقة مع المناطق النائية)، التي طورت مصوع على خلفيتها شبكتها التجارية، وثروتها الاقتصادية – جزء كبير من عمله – ولكن يمكن للمرء أن يقول: إن الخيط الأحمر الحقيقي في الكتاب بأكمله، مكرس لجهود بناء وتفكيك هوية المجموعة الإثنية – إلى حد ما – للطبقات الاجتماعية المختلفة، التي يتكون منها سكان مصوع.

الخاتمة

نلخص في هذه الخاتمة جوهر حجج المؤلف؛ فبقدر ما يعمق المؤلف همنا لهذه الموضوعات المحلية الظاهرية، لمدينة مصوع، فإن مساهمته الرئيسة في هذا الكتاب، تكمن في الروابط التي يرسمها، مع عمليات تاريخية كبيرة، كما قدم إطارًا للتفكير في اندماج شمالي شرق إفريقيا، في ساحة المحيط الهندي، الأكبر في العصر الحديث. وعلى سبيل المثال، فإن مناقشته لأنظمة السمسرة، وعلاقات الموانئ الداخلية، كانت مدفوعة بمقارنات مع ساحل شرقي إفريقيا، كما أن روايته عن حضور الشتات الحضرمي في مصوع مستوحاة من الأدبيات المنشورة حول هذا الموضوع، وهنا نرى كيف تحولت الحياة في مصوع العالمية – غالبًا – إلى التطلع إلى خلق الوحدة، في سياق التنوع الاجتماعي.

الهوامش والإحالات

(١) فرنان بروديل: (١٩٠٢ - ١٩٨٥م) أحد كبار المؤرخين الفرنسيين. ويرى المؤرخ ضرورة الربط بين حقول المعرفة في العلوم الإنسانيّة، والأزمنة التاريخيّة، على عدة مستويات، فالمستوى الأوّل: يختصّ بالزمن الجغرافي، ويتضمّن تكرارًا بطيئًا، يكاد يكون غير ملحوظ. والمستوى الثاني: يتعلّق بالتاريخ الاجتماعي والثقافي، وهو زمن المجموعات والتجمُّعات والإمبراطوريّات والحضارات، والتغيُّر فيه أسرع كثيرًا من التغيُّر في الجغرافيا. والمستوى الثالث: يعتمد سرد الحوادث، وهو تاريخ الأفراد المُتبدِّل بسرعة، وزمن السطحيّات والمَظاهر الخادعة. واشتهر بمؤلفاته، ونذكر من بينها: البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد الملك فيليب الثاني، وهو في عدة أجزاء.

(٢) آل نائب: هم حكام مصوع منذ مطلع العهد العثماني في القرن السادس عشر. وهي عائلة عربية، كانت تشغل منصب «نائب مصوع» - أسرة النواب المحليين.

(٣) حرقيقو: مدينة نموذجية، تبعد عن مدينة مصوع ثمانية كيلو مترات جنوبًا، وتضم عدة أحياء صغيرة في داخلها، تنتهي بعضها بجوار البحر، وأخرى بجوار الجبل.

عرض كتاب
العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر

رؤوف عباس حامد، العرب في إفريقيا: الجذور التاريخية والواقع المعاصر، (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م)، ٦٨٧.

د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

أولًا- التعريف بالكتاب والهدف العام من الدراسة

صدر هذا الكتاب بناء على توصية ندوة بعنوان: (مصر وعالم البحر المتوسط)، في أبريل عام ١٩٨٥م. وينطلق الكتاب من إشكالية مفادها: أنه رغم أن العرب والأفارقة، تجمعهم هموم مشتركة، منها: مشكلات الأمن، والتنمية، وبناء الدولة القومية، وتربطهم مجالات رحبة للتعاون على أسس جديدة، إلا أنها لم تُولِ الدراسات العربية في إفريقيا عناية كافية، ولم تنل تجربة العرب في إفريقيا الاهتمام الواجب. ولهذا، جاء هذا الكتاب لسد جانب من هذا النقص، بتخصيص قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة ندوةً لدراسة العرب في إفريقيا، في المدة من ٤-٦ أبريل عام ١٩٨٧م. ولتوضيح هذا الهدف، انطلق الكتاب من فرضية أساس، مردها أن العرب يشكلون نحو ثلث سكان إفريقيا، وأنهم صنعوا حضارة في غربي القارة وشرقيها، وامتدت عبر وسطها إلى حوض الكونجو، على يد العرب الحضارمة والعمانيين، وكانت اللغة العربية – دائمًا – من أقدم اللغات المكتوبة في إفريقيا، وظلت تحظى بمكان مرموق، حتى قدوم الاستعمار، الذي سعى لاستئصال الثقافة العربية في إفريقيا، وقطع أواصر العلاقات التاريخية العميقة بين الأمتين: العربية والإفريقية، وتشويه التاريخ العربي في إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإفريقية تعاني أزمة اندماج، يستحيل معها وصفها بالأمة.

ثانيًا- رؤية تحليلية للكتاب

أثَّرت الخلفية الأكاديمية لمعظم مؤلفي هذا الكتاب في أطروحته الفكرية؛ بداية من التبني الدقيق لعدد من المفاهيم، مرورًا بالاستعراض التاريخي، والحضاري، والثقافي، والتجاري، للعلاقات العربية الإفريقية، وانتهاء بتحليل عدد من الإشكاليات الفكرية، التي تثير تحديات في مسار التواصل العربي الإفريقي. ويحمل الكتاب طابعًا أكاديميًّا بامتياز، ساهم فيه أساتذة الدراسات الإفريقية (التاريخ، والجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد، والإعلام، وغيرها). ولهذا، فهو من الكتابات الثرية، الجديرة بالتناول. ويمكن عرض نظرية تحليلية على هذا الكتاب، وذلك على النحو الآتي:

١- رؤية العالم

يقع هذا الكتاب ضمن دائرة الدراسات العربية، التي حاولت تعميق الروابط العربية الإفريقية، وتأصيلها تاريخيًّا. ومن خلال مطالعة متأنية لهذا الكتاب، فإننا نلمس لدى مؤلفيه ما يشبه الاعتراض على استخدام مصطلحَي «عرب، وأفارقة» في القارة الإفريقية، على أساس أنه لا توجد إفريقيا دون عرب، كما أنه ليس للعرب وجود مستقل عن القارة الإفريقية. واستند أولئك الدارسون في تدعيم نظريتهم إلى التفاعل اللغوي، والثقافي، والحضاري، والسلالي، بين العرب والأفارقة. وفيما يبدو أن جانبًا من هذا الاتجاه، كان في ذهن مؤلفي هذا الكتاب، ولذا عمدوا إلى تسميته: العرب في إفريقيا، بدلًا من العرب وإفريقيا. ولهذا، يمكن القول: إن الكتاب قد تبنّى منظورًا تكامليًّا اندماجيًّا للعلاقات العربية الإفريقية، حيث يمثل العرب في إفريقيا اتجاهًا حضاريًّا وثقافيًّا مميزًا، وهذا الاتجاه، يندمج ويتكامل مع الحضارة والثقافة الإفريقية الخالصة؛ بحيث يصبح من الصعب الفصل بينهما. وهذه الرؤية كافية لهدم النظرية التي تستهدف تقسيم إفريقيا إلى: شمال الصحراء وجنوبها.

٢- الإطار المفاهيمي والتفسيري

ينطلق الكتاب في تفسير مقولاته، من خلال تعميق المفهوم الشامل لإفريقيا، وجعل الثقافة العربية جزءًا لا يتجزأ من تراث إفريقيا. ولكن تلك النظرة المتلاحمة بين العرب والأفارقة، لم تلبث أن حادت عن طريقها، بسبب النزعة الاستعمارية التي حملت تشويهًا واضحًا لتاريخ العرب في إفريقيا، واستغلال سلبيات تاريخ العرب هناك، بطريقة طفت على كل إيجابياته. ولذا، أصبح تاريخ العرب في إفريقيا عبئًا على صانعي السياسة اليوم؛ فأي قرار سياسي أو اقتصادي، لن يكون له أدنى فاعلية، ما لم يرتكز على قاعدة صلبة، تجعل من التجربة التاريخية التي مرَّ بها العرب والأفارقة، مجالًا للتفاهم فيما بينهم، وإبراز الحقائق التاريخية، بمنهج موضوعي، تتضح فيه السلبيات فتعالج، وتستبين فيه الإيجابيات فتدعم.

وقد تنوعت المفاهيم المستخدمة في هذا الكتاب، فمنها مفهوم التفرقة العنصرية، في إطار الحديث عن موقف العرب من التفرقة العنصرية في إفريقيا، والذي ينقسم إلى مواقف جماعية ممثلة في جامعة الدول العربية، وأخرى فردية، تتمثل في مواقف الدول العربية. فقد اتخذت الجامعة العربية الكثير من المواقف والقرارات والتوصيات، الخاصة بالتفرقة العنصرية في إفريقيا، إلا أنها اتسمت بالبعد عن الواقع في كثير من الأحيان. وتفاوتت المواقف الفردية للدول العربية بين دولة وأخرى؛ فلبنان – مثلًا – لم يقطع علاقته القنصلية مع جنوبي إفريقيا، حتى عام ١٩٧٣م، وكثيرًا ما تم تداول بضائع جنوب إفريقيا، بطريقة غير رسمية، في بعض الأسواق العربية.

وتمثل أحد المفاهيم المهمة في الكتاب، في مصطلح: «بلاد التكرور»، والذي يطلق على جميع سكان الدول والممالك، التي ظهرت في السودان الغربي والأوسط، في عهدها الإسلامي، مثل دول: غانا، ومالي، وصنغي، والبرنو، وكانم، ودولة التكاررة. وكانت هناك علاقات قوية ومتنوعة، بين هذه الإمبراطوريات والبلدان الإسلامية، وازدادت بانتشار الإسلام في غربي إفريقيا، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تجهل تمامًا قلب إفريقيا، بسبب وعورة الصحراء، وتحكم المسلمين في مسالكها، واحتكارهم لعمليات الاتصال بها لأسباب دينية وتجارية. وهذا الاتصال هو الذي أمد كتاب المسلمين بالمعارف الأصلية عن تلك البلاد، وجعلهم المصدر الأول للحديث والكتابة عن تاريخ بلاد السودان الغربي والأوسط. وبالتالي، يمكن رفض الفكرة التي روَّج لها الاستعمار زمنًا طويلًا، بأن غربي إفريقيا، لم يكن له تاريخ، إلا عندما اتصل به الأوروبيون.

وتناولت الدراسة أيضًا التعريف العلمي للهجرة، وتطبيقه على الهجرة اليمنية إلى شرقي إفريقيا، باعتبارها امتدادًا طبيعيًّا لحركتها الدائمة في العصور السابقة. وهناك العديد من المصطلحات، التي تعتمدها الكتابات الأجنبية، مثل: إفريقيا الأنجلوفونية، أو إفريقيا الفرانكفونية، وظهرت تلك المصطلحات، نتيجة للاستقطابات الثقافية، التي تمت خلال عملية الاحتواء الحضاري، التي قامت بها الدول الأوروبية، والتي كانت تستهدف عزل المثقفين الأفارقة عن إفريقيا العربية، بنفس قدر عزل المثقفين العرب عن الثقافات الإفريقية.

٣- القضايا الأكثر تناولًا في الدراسة

تفاوت الاهتمام بالقضايا التي طرحتها الدراسة، وذلك حسب أهميتها من وجهة نظر الكاتب، فجاءت على مراتب، وذلك على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: يأتي في المرتبة الأولى إخضاع التجربة التاريخية والحضارية، التي مرَّ بها العرب والأفارقة للتفاهم، وهدم النظرية التي تستهدف تقسيم إفريقيا إلى شمال الصحراء وجنوبها، والتي تعتمد على إنكار أسس التواصل اللغوي، والثقافي، والسلالي، بين العرب والأفارقة، ولكن يؤكد الكتاب – هنا – أنه إذا كان

دعاة التقسيم، يجدون مجالًا للجدل في عمليات التفاعل الحضاري، والثقافي، والسلالي، بين العرب والأفارقة، فإن الأمر سيتضاءل تمامًا إذا ما أُخذ بالمنظور السياسي، الذي يتضح في التداخل بين العالمين: العربي والإفريقي؛ فهناك تسع دول عربية تقع في إفريقيا، يجمع مواطنوها بين هويتهم العربية والإفريقية، أو إذا ما أُخذ بالمنظور الجغرافي، حيث يسكن العرب الجزء الشمالي من إفريقيا، ووصل تعدادهم في إفريقيا أكثر من ثلث سكانها. ولعل هذه الحقائق الجغرافية والسياسية والديموغرافية والحضارية، تقف حائلًا أمام دعاة الانفصال، ومن يحرصون على فصم الروابط العربية الإفريقية. لذا، لم يبق أمامهم سوى التذرع بالصحراء الكبرى، باعتبارها فاصلًا بين ما أسموه: إفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا جنوب الصحراء. ولكن تؤكد الحقائق التاريخية، أن الصحراء الكبرى كانت وسيلة للترابط، ولم تكن وسيلة للانفصال، في كثير من عصور التاريخ. وأكدت معظم الدراسات التاريخية - بما فيها الأجنبية - وحدة القارة الإفريقية، وذلك قبل أن تظهر فكرة تقسيم القارة بعد الحرب العالمية الثانية، كرد فعل لما حدث من تلاحم، بين حركات التحرر الوطني والاستقلال، في العالمين: العربي والإفريقي.

المرتبة الثانية: وفي المرتبة الثانية، يأتي التركيز على فض الاشتباك، فيما يتعلق بالمقولة التي روج لها كتاب الغرب، من أن تجارة العرب في الرقيق كانت المعول الذي هدم إفريقيا السوداء، واعتبار الاستعمار الأوروبي والغزو العربي وجهين لعملة واحدة. ولهذا، سعى الكتاب إلى إبراز بعض أوجه المقارنة بين العلاقات العربية الإفريقية، والعلاقات الأوروبية الإفريقية؛ فبينما تكشف الدراسات التاريخية المتأنية للعلاقات العربية الإفريقية عن ظهور حضارة عربية إفريقية واضحة المعالم، تؤكد الحقائق التاريخية ما اتَّسمت به العلاقات الأوروبية الإفريقية، من شتى أنواع الاستغلال المادي والبشري.

المرتبة الثالثة: وجاء في المرتبة الثالثة صفة إفريقيا (دار الإسلام أو المناطق المجاورة لها والتي كان التجار المسلمون يترددون عليها) في المصادر العربية، حتى نهاية القرن العاشر الهجري. والتأكيد على أن معارف العرب المسلمين عن إفريقيا في العصور الوسطى، كانت أوسع وأدق بكثير من معارف الأوروبيين. وترجع معرفة العرب بإفريقيا إلى ما قبل ظهور الإسلام، عن طريق التجارة عبر البحر الأحمر مع الحبشة. ومع الإسلام، تم فتح مصر وممالك النوبة المسيحية، وبقية إفريقيا الشمالية على فترات متلاحقة. وكانت معلومات المصريين عن الحبشة في عصر المماليك، متوافرة بالقدر الذي يكشف عن مدى اهتمام مصر بعلاقاتها مع الحبشة. والتأكيد أن الرحالة: ستانلي، ولفنجستون، وسبيك، قد نجحوا في كشف منابع نهر النيل في القرن التاسع عشر، ولكن سبقهم في ذلك الكشافون المسلمون بقرون عديدة، الذين اخترقوا الصحاري والأدغال الإفريقية، منذ القرن الثالث الهجري، للوصول إلى منابع النيل، في مجال الكشف عن هذه المنابع؛ فتضافرت بذلك جهود الفريقين في الكشف عن منابع النيل.

المرتبة الرابعة: وفي المرتبة الرابعة، يأتي الحديث عن أن النشاط التجاري العربي، خلال القرن التاسع عشر في شرقي إفريقيا، تركز حول دور العرب في تجارة القوافل في الداخل، وكان دورهم في التجارة الخارجية هامشيًّا. وقد أسفر هذا النشاط عن نتائج إيجابية: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، عديدة، غير أن هذا النشاط مهَّد – بشكل غير مباشر – للتغلغل الأوروبي في شرقي إفريقيا، من خلال إمكانات الداخل، وإرشاد الرحالة إلى طريق الولوج إليه. وبعد استقرار العرب العمانيين في شرقي إفريقيا، بدؤوا يدخلون إلى الداخل الإفريقي، منذ القرن التاسع عشر، وتدفقوا إلى وسط القارة في شكل رحلات قصيرة، حتى وصلوا إلى داخل إفريقيا عام ١٨٥٦م، واتخذوا لهم مراكز تجارية فيها، إلى أن تم القضاء على الوجود العربي، وقيام دولة الكونغو الحرة، ملكًا خاصًّا للملك ليوبولد الثاني، ملك البلجيك.

المرتبة الخامسة: وجاء في المرتبة الخامسة، الحديث عن المغتربين العرب في غربي إفريقيا، وأن سجلات جامعة الدول العربية، لا تسجل عناية خاصة بقضية المغتربين العرب في إفريقيا، إلا في أضيق الحدود، وتحديدًا في عام ١٩٧٩م، نظرًا لاقترانها بظاهرة نمو التعاون العربي الإفريقي، والرغبة في استثمار هذه الجاليات، لصالح تطوير هذا التعاون، والاستفادة من وجود الجاليات العربية لخدمة القضايا القومية، وهو تصور، لا يصدر عن أية معرفة بالواقع الإفريقي، ووضع الجاليات السلبي فيه. كما أن الاهتمام بقضية الجاليات، يأخذ شكل معالجة قطرية، حيث لا تسمح دول مثل: سوريا ولبنان، بمعالجة هذا الموضوع، ومناقشة الدول العربية الأخرى له. ويلاحظ غياب لبنانيي إفريقيا عن الجامعة اللبنانية الثقافية العالمية، التي تهتم باللبنانيين المغتربين، لاستثمار أموالهم في العالم، سواء في الولايات المتحدة، أو أمريكا اللاتينية.

المرتبة السادسة: ويأتي في المرتبة السادسة، العرب والتوغل الإسرائيلي في إفريقيا، وقد ذكر أنه لم يكن من السهل أن تتحرر الدول الإفريقية من آثار الاستعمار، الذي غرس لغته وثقافته بين غالبية شعوب هذه المناطق، التي نسيت لغاتها المحلية، وصارت اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، بمثابة لغات التفاهم بين هذه الأقوام. وفي هذا الجو الثقافي، وجدت إسرائيل ضالتها المنشودة؛ لأن المهاجرين إلى إسرائيل، يتكلمون اللغات الأوروبية، مما سهل لها عملية الاحتكاك والتفاهم مع الأفارقة عشية الاستقلال، وهكذا كان الطريق ممهدًا نحو السياسة الخارجية الإسرائيلية، وكان التقصير العربي سببًا في تحرك الكيان الإسرائيلي، في غياب التحرك العربي الجماعي لمواجهته.

المرتبة السابعة: وجاء في المرتبة السابعة والأخيرة، تقديم رؤية محددة حول سؤال: حركة التحرر الوطني إلى أين؟ وقضايا الأمن والإستراتيجية في إفريقيا، وانتهى بالحديث عن العرب والإفريقيين في مواجهة المستقبل، والسناريوهات الأكثر ترجيحًا لمستقبل العلاقات. ولم تقتصر رؤيته في هذا الصدد، على استعراض

العوامل الإيجابية، الدافعة نحو التقارب العربي الإفريقي، وإنما تناول أيضًا الحديث عن العوامل السلبية، التي تعترض مساره.

٤- الإشكاليات الفكرية

تتسم الموضوعات ذات الطبيعة التاريخية والسياسية، بإيلاء مزيد من الاهتمام بالإشكاليات الفكرية، وذلك على نحو: إشكالية العروبة والإفريقية، التقاء أم تعارض؟ فلم يكتف الاستعمار بتقسيم إفريقيا على أسس إثنية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، في إطار مؤتمر برلين الدولي عام ١٨٨٤م، وإنما سعى إلى تقسيم آخر لإفريقيا بواسطة الصحراء؛ حيث إفريقيا السوداء، وإفريقيا البيضاء، وإفريقيا جنوب الصحراء، وإفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون)، والناطقة بالإنجليزية (الأنجلوفون)... وتدين دول إفريقيا العربية بولاءين: أحدهما للعروبة، والثاني للإفريقية؛ مما يوحي أن ذلك يعيق طريق الوحدة الإفريقية؛ ولكن بالإمكان الرد على هذه الدعاوى؛ حيث إن العروبة رباط حضاري لغوي ثقافي، يجمع بين ألوان شتى، وليس لها ارتباطات سلالية، تجمع بين أفرادها، والإفريقية رباط جغرافي حضاري سياسي، بغض النظر عن اللغة، والدين، والسلالة، ومن ثم، فلا تناقض بين الإفريقية والعربية؛ فليس ثمة تعارض بين الإفريقية والعربية، بل يشتركان في عدد من السمات المتميزة، والتقارب والتعاون بينهما مسألة حيوية لكليهما. ولعل هذه السمات المشتركة، وهذا التلاصق الجغرافي، يتعذر معه التمييز بين العربي الذي يقطن في إفريقيا، والإفريقي الأصل.

٥-الرؤية المستقبلية

ويطرح الكتاب مجموعة من التوصيات، منها: دعم الدراسات الأكاديمية العربية – الإفريقية، من خلال تحليل وجهات النظر الإفريقية، والمشكلات التي تواجه البلاد العربية والإفريقية، مع إبراز وجهات النظر العربية للرأي العام الإفريقي، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة للفهم المتبادل، والدعوة لإرساء سبل ومستويات التعاون العربي- الإفريقي، على أساس المصالح المشتركة، وارتباط الأمن العربي بالأمن الإفريقي. ويمكن القول: إن العديد من مقترحات هذا الكتاب خرجت للنور، ومنها فكرة: إقامة تكتل هيئة دول حوض البحر الأحمر، وذلك على ضوء تطرق الكتاب لإشكالية مهمة، ترتبط بالبحر الأحمر، والجدل حوله: هل هو عربي أو إفريقي؟ وذلك في إطار النزاع في القرن الإفريقي. ويدرك الأفارقة والعرب الأهمية المشتركة لهذا الأمر؛ فالبحر الأحمر يعكس أهمية بالغة للأمن العربي، وللأمن الإفريقي، وارتباط هذين بأمن الخليج العربي، وأمن البحر المتوسط، واتضح ذلك من خلال إحياء مشروع منتدى البحر الأحمر من جانب الأطراف

العربية والإفريقية، إلى أن تم التوقيع في أوائل يناير عام٢٠٢٠م، على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ويكون مقره الرياض. ولعل تدشين المجلس الأفروعربي للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، يعكس تغليب رؤية الأفرابيا، التي نادى بها الراحل علي مزروعي، حيث تمتد شبه الجزيرة العربية قبل وجود البحر الأحمر، لتشمل منطقة شرقي إفريقيا، في إطار ما أسماه رابطة الأفرابيا، التي تعكس عمقًا حضاريًّا مشتركًا بين العرب والأفارقة. وقد جادل مزروعي بأن الصحراء الكبرى، تربط بين شمالي إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، بقدر ما تفصل بينهما. ولكن إذا كان الشمال الإفريقي يعد جزءًا لا يتجزأ من القارة، فلماذا لا تكون شبه الجزيرة العربية أيضًا امتدادًا لإفريقيا؟ وعليه، إذا كان البحر الأحمر، هو الذي يحدد أين تنتهي إفريقيا، فإن الروابط التاريخية والحضارية، التي تجمع بين الدول المطلة عليه، تجعل منه عامل توحيد، أكثر من كونه عامل تقسيم.

المركزية الإفريقية في كتابات الشيخ أنتا ديوب: الأصول الزنجية للحضارات القديمة

شيخ أنتا ديوب، الأصول الزنجية للحضارة المصرية، ط١، ترجمة: حليم طوسون، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٥م).

عمر لي، كاتب وروائي سنغالي، دكار.

كانت الدول الإفريقية الزنجية قد تحرّرت من ربقة الاستعمار، في منتصف القرن العشرين، لكن الشّعب الزّنجي لم يتحرّر آنذاك من التبعية الثقافية؛ ذلك أن المستعمر قد قطع الصلة بين الزنجي وتاريخه، وادّعى أنّ إفريقيا كانت منطقة بدائية قبل قدوم المستعمر. وقد تقمصوا الموضوعية في نظرياتهم، حتى تشربها بعض المثقفين الأفارقة، من دون أن يطرحوا أسئلة جادة حول «الأصول الزنجيّة للحضارة المصرية القديمة»، والحضارات التي تلتها. وقد وجد المفكّر السنغالي شيخ: أنت جوب (١٩٢٣-١٩٨٦م) ضرورة دراسة التاريخ الإفريقي من قبل الأفارقة أنفسهم. وسعيًا لإبراز دور الشعب الزنجي في نقل الحضارة الإنسانية إلى الأمم الأخرى، وضرورة ربط الصلة بين التاريخ الزنجي القديم والشعب الزنجي، فإنّه صنّف هذا الكتاب؛ ليفنّد النّظريات الغربية، التي تحاول تبييض الحضارة المصرية، وتعزوها إلى إنسان أبيض ذي بشرة سوداء، وليبرز، انطلاقًا من النقوش والتماثيل، كيف أنّ الشّعب المصري القديم كان زنجيًّا خالصًا في عصر ما قبل التاريخ، وليبيّن أنّ الملوك المصريين إنما كانوا زنوجًا، مثل آلهتهم تمامًا. وانطلق من الأدوات القديمة، واللغات الزنجية الحاضرة، والبيئة المصرية، والأحداث التاريخية، التي حكاها المؤرخون القدامى، وبيّن درجات ألوان الزنوج، وشعورهم المختلفة. كما لم يهمل قضية التهجين، والغزوات والهجرات المكرورة، التي جعلت الزنوج ينتشرون داخل إفريقيا، بعد أن تعلّم الرجل الأبيض من الزنوج علم الفلك، والهندسة، والحساب، والفلسفة، ومن ثمّ استطاع أن يؤسس حضارة إغريقية، حاولت طمس معالم الحضارة الزنجيّة الإفريقية.

في مقدّمة كتابه، أورد المفكر السنغالي مغزى الغرب، من نفي «الحضارة الزنجية»، وذكر تسليم المثقفين الأفارقة، وبكاءهم على بدائية أسلافهم، وكيف أنّ فيهم مَن لا يرى في دراسة التاريخ الإفريقي أي جدوى،

وانتهى إلى لمس أهمية هذه الدراسة، التي تنحو إلى إعادة الاعتبار، والبعد عن التبعية الثقافية. وقد قسّم الكتاب إلى سبعة فصول، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: وفيه الإجابة عن سؤال: المصريون ما أصلهم؟ فبيّن أن أصلهم كان زنجيًّا؛ معتمدًا على شهادة المؤرخين القدامى، أمثال: هيرودوت، ومن ثمّ ساق شهادات من التوراة تؤيد نظريته.

الفصل الثاني: منشأ خرافة الزنجي، وضح فيه المراحل التي مرّت عليها الحضارة الإنسانية، وكيف أنّ الزنوج الذين أسّسوا الحضارة الإنسانية الأولى انتشروا إلى مناطق مختلفة، وأنهم رغم تفرقهم قد كانوا متحضّرين. وضرب مثالًا على ذلك في الإمبراطوريات، التي كانت تُعدّ أقوى الإمبراطوريات في ذلك العصر، مثل: إمبراطورية غانا، ومالي، وغيرهما. وبيّن أن التطور الإغريقي في المجال التقني هو الذي خوَّل الدول الاستعمارية، استعمار الدول الإفريقية، وكيف أنّ المستعمر سعى إلى تشويه التاريخ الإفريقي، ليُسوِّغ هذا الاستعمار الجائر.

الفصل الثالث: التزوير الحديث للتاريخ، وتطرق فيه إلى المؤرخين، الذين حاولوا تزوير التاريخ، و«تبييض» الحضارة المصرية؛ فقد زعموا أنّ بعض الشخصيات المجسمة في التماثيل، يتميزون بسحنات مختلفة عن الزنوج، وأنّ من الممكن أن يكون البيض، هم من أسّسوا الحضارة المصرية، وقد رفض الكاتب كل هذه الآراء، بعد أن استعرض أهمها، وأكّد في النهاية استحالة ولادة الحضارة في منطقة الدلتا، واستحالة كون الحضارة المصرية من أصل آسيوي، ذلك أن المصريين عبّروا عن أصلهم في فنونهم كافّة، وآدابهم، ومناسباتهم الثقافية، وتقاليدهم، ولغتهم، حتى إن بلدهم يشار إليه بالنسبة للونهم هم، لا بالنسبة للون الأرض، وذلك بكلمة «كِميتْ» التي تعني الأسود، والتي تختلط بكلمة حام «أبو الزّنوج»، وفقًا للتوراة، ويختم الفصل بالإشارة لمشكلة الجنس الزنجي، كما عالجها الأنثروبولوجيون، وتوصّل إلى أنّ معاييرهم ليست دقيقة.

الفصل الرابع: الحجج المؤيدة للأصل الزنجي للجنس المصري والحضارة المصرية، وقد اعتمد على الثقافة الإفريقية الحاضرة، ليربطها بعادات المصريين القدامى، وقد تناول مظاهر كثيرة، منها: الطُّوطِمِيَّة، التي تتجلى في تحريم بعض الحيوانات والنباتات، والختان، ونظرة المصريين في كل من الملكية، ومفهوم نشأة التكوين، والتنظيم الاجتماعي، والنظام الأمومي. وكل تلك المظاهر بقيت حاضرة في معظم الثقافات الزنجية الحالية، مثل: الولوف، والسِّيرِير. وقد تطرّق في الفصل نفسه للقرابة بين زنوج «المَرَوِي» من الحضارة النوبية، وزنوج مصر، واستطاع أن يعقد مقارنة بين اللغة المصرية، ولغة الوُلُوف، من حيثيّات مختلفة، وزعم أنّ نتائج المقارنة تستدعي إمكانية الاستناد إلى لغة الوُلُوف، لإعادة صياغة قواعد اللغة المصرية القديمة.

الفصل الخامس: حجج مضادة لفكرة الأصل الزنجي لمصر، ومن هنا ردّ على كل الحجج المضادّة، ابتداء من الحجة الزّاعمة باستحالة زنجية الحضارة المصرية، نظرًا لحال الأفارقة في الزمن الحاضر، ومن هنا، أعاد ذكر أطوار الحضارة، ودور الأفارقة الذين أسّسوا فيما بعد حضارة راقية. وعندما ذكر ما يثيره بعضهم، من الشَّعر الناعم، والتقاطيع المنتظمة، واللون المائل إلى الاحمرار في بعض التماثيل، والنقوش، استدل بوجود ألوان متفاوتة للشعب الزنجي، مثل: الفلُانِيِّين والوُلُوف الذين يختلفون في الشَّعر الناعم، وبصدد الرّدّ على الزاعمين، بأنّ الزنوج المصريين، كانوا مستعبدين ومسخّرين، وضّح بجلاء، كيف أنّ المصريين كانوا يرسمون آلهتهم وملوكهم على شاكلة الزنوج.

الفصل السادس: إعمار إفريقيا، انطلاقًا من وادي النيل، ومن هنا ذكر كيف أن الأفارقة انطلقوا من وادي النيل، ودخلوا في أعماق إفريقيا. وتطرق إلى أصول الشعب الزنجي الحاضر، بمن فيهم اللَّاوْبِي، والفُلَانِيين، والتُّكُلُور، والسَيرِير، والفَانْج، والبَامُون، وغيرهم.

الفصل السابع: إسهام إثيوبيا والنوبة ومصر في الحضارة الإنسانية، وهنا ذكر تعلّم الإغريق منهم علم الفلك، والهندسة، والفلسفة، لينتهي إلى أنّ الحضارة الإغريقية هي امتداد للحضارة الزنجية، رغم إضفاء العبقرية الإغريقية عليها، وتطويرها تطويرًا يتناغم مع بيئتها، وعقليتها.

تقييم الكتاب

من الرّد على المركزيّة الأوروبية، فقد يكون الكاتب انزلق إلى نوع من المركزية الإفريقية. ويعدّ هذا الكتاب عملًا تاريخيًّا مهمًّا، ويجلو ذلك في السعي الحثيث إلى تصحيح مفاهيم يعتقد أنها خاطئة، كانت سائدة ومسلّمًا بها عن الزنوج، وعلاقتهم بالحضارات القديمة. ولأجل دحض هذه المسلّمات، كان على الكاتب أن يتّخذ هذا المنهج «العلمي» الذي اتّبعه، مستعينًا بالآثار، والتماثيل، والنّقوش، والأدوات القديمة، إضافة إلى الرجوع إلى الكتب التاريخية القديمة، مع تناول الكتب الحديثة، التي نشرت مثل هذه الآراء، واستعمال براهين منطقية، تتجلى في مقارنة الحضارة القديمة، بالثقافات الإفريقية الجديدة؛ الأمر الذي جعل المؤرخين يلقبون الكاتب السنغالي بـ«فرعون الثقافة الإفريقية». ويتبيّن لنا، من خلال عمله، سعة اطلاعه، وطول باعه، وقوة استدلاله؛ مما جعل المؤرخين من بعده يتّخذون هذا العمل مرجعًا أصيلًا، لإثبات مرجعية الحضارة المصرية إلى الزنوج، بعدما وقفوا على «المغالطات»، التي كان المؤرخون الأوروبيون يذيعونها في سياق المركزية الأوروبية، والمركزية الإثنية، واستمرار التبعية الثّقافية.

على أنّ هذا العمل رغم أهميته لم يسلم من مؤاخذات؛ إذ نلاحظ أنّ الكاتب عندما يورد الثقافات الإفريقية الحاضرة، فإنه يعزوها مباشرة إلى الحضارة المصرية القديمة، من دون أن يلمس التطورات التي قد تكون

حدثت، جراء اختلاط الشعب الزنجي بشعوب أخرى، أو اعتناقهم ديانات مختلفة؛ ففي مقارنته بين اللغة الوُلُوفِيَّة، واللغة المصرية القديمة، فإننا نجده يعيد بعض الألفاظ إلى اللغة المصرية القديمة، بينما نجد أنها ألفاظ عربية بحتة. كذلك نشهد قفزة صارخة، أدت إلى تجاهل الثقافات التي تسربت إلى الشعب الزنجي الحاضر، كما لو أنّ الشّعب الزنجي بقي منطويًا على ذاته، منذ العصر المصري القديم، كما نلاحظ تكلّفًا عند مقارنة اللغات. وقد زعم – أيضًا – أنّ التوحيد من اختراع الزنوج المصريين، نظرًا لبيئتهم وعقليتهم، ونشروه فيما بعد لدى الشعوب التي تبنّت عقيدة التوحيد في التاريخ القديم. وفي خلال عمله نراه يركز كثيرًا على لغة الولوف، في الوقت الذي يزعم أن هذه اللغة تعود أصولها إلى لغة «السِّيرِير»، وأنّ الفُلَّانِيِّين منهم، من كانوا فراعنة، وهذا يجعل الاعتماد على لغة الولوف، لإثبات الروابط بينها وبين اللغة والحضارة المصريتين، مع وجود لغات أقدم، مما يحدّ من جدية المقارنة.